وزارة التعليم العالـي والبحث العلمي

جامعة العربي التبســي - تبسـة

جامعة العربي التبسي– تبســة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: التاريخ والآثار

LARBI TEBESSI UNIVERSITY– TEBESSA
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية

الشعبة: علوم إنسانية

التخصص:تاريخ الثورة الجزائرية

العنوان:

روبير لاكوست و الثورة الجزائرية 1956 – 1958

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر" ل.م.د "

دفعـــــة: 2021

إعداد الطلبة:
1- منصوري رقية
2 - ذويب سارة

إشراف الأستاذ:
فريد نصر الله

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
طلبي محمد	أستاذ مساعد " أ "	رئيسا
فريد نصر الله	أستاذ محاضر" ب "	مشرفا ومقررا
العابد زكريا	أستاذ مساعد" أ "	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية:2021/2020

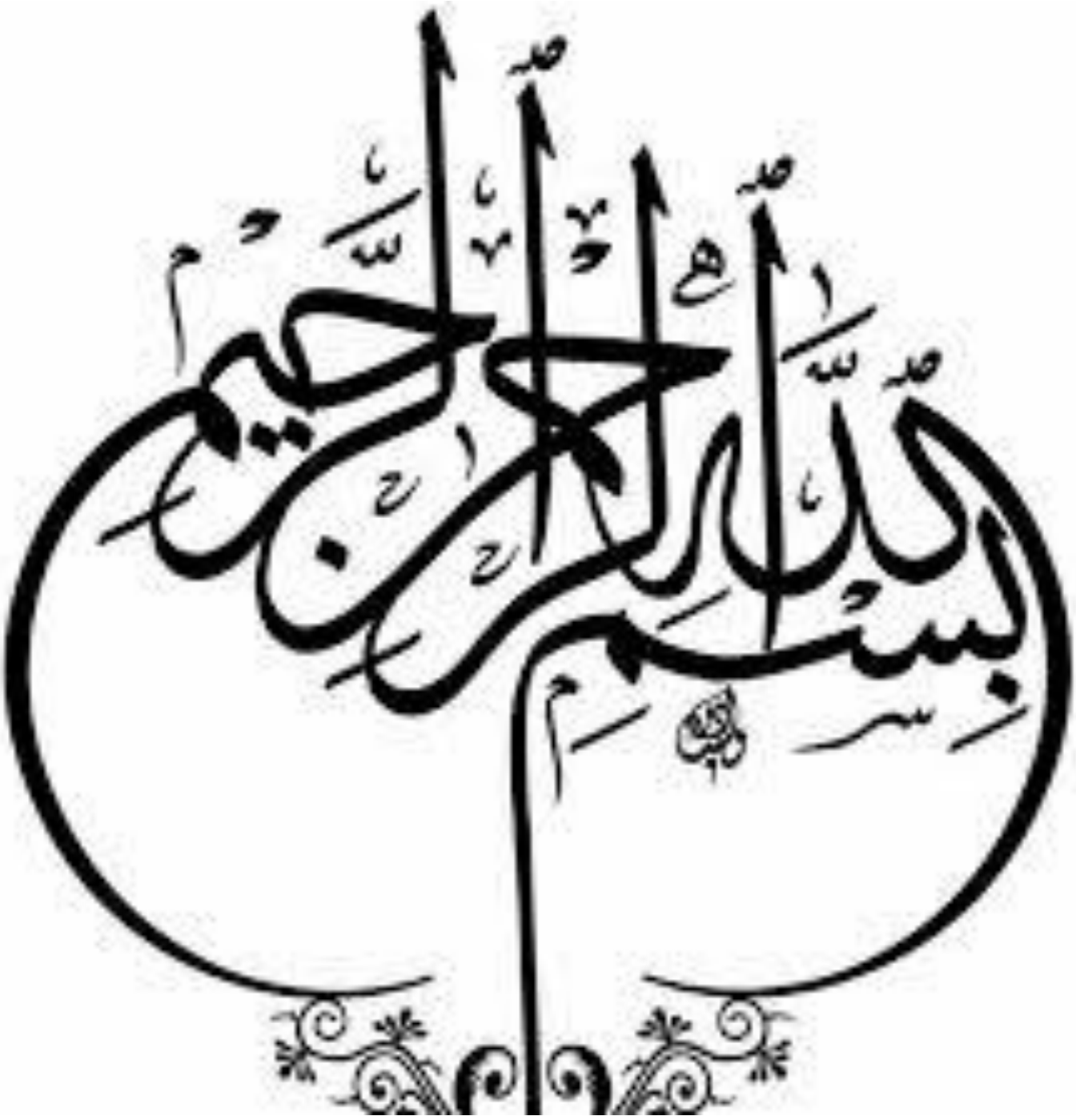
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقديـــــــــــــر

أولا الشكر والحمد لله رب العالمين الذي أحصى كل شيء عددا و جعل لكل شيء أمدا ولا يشرك في حكمه أحدا قال تعالى "....وأشكروا نعمة الله إن كنتم اياه تعبدون" الآية 114 سورة النحل

اما بعد :نتوجه بـ الشكر للأستاذ والدكتور عاطف سراج الذي اشرف على انجاز هذه المذكرة و تحمل عبئ قراءتها وساعدنا قدر المستطاع نشكره كل الشكر

كما نتوجه بالشكر لجميع أساتذة قسم التاريخ والآثار الأفاضل كما يسعنا أن نتوجه بالشكر والعرفان لموظفي المكتبة الرئيسية لحي أول نوفمبر لحسن تعاملهم معنا وتسهيلهم لنا مهمة البحث في الكتب فلهم كل الإمتنان .

كما نتوجه بالشكر إلى زملائنا اللذين مدو لنا يد العون على رأسهم الطالبة طوالبية الصغيرة و الطالب فتني شمس الدين.

ولكل من أسدى لنا يد العون من قريب أو بعيد ولم يبخل علينا حتى بالدعاء.

أهدي عملي هذا إلى أعز الناس على قلبي :

إلى الذي في كل مرة أقف فيها على عتبة الخوف أستظل بظله ، وفي كل مرة أقف على إنجاز صنعته لا أتذكر سوى دعمه.....وفي كل المرات التي قابلتني فيها الدنيا بمواقفها الموحشة كنت أختبئ وراء ظهره وأطل عليها بكل قوتي قائلتا " أنا معي أبي " إلى ظهري وعزي فخري وسندي ضحكتي وبسمتي إلى أبي الشيبة الغالي "

إلى من كانت دعواتها سر نجاحي ...إلى رمز الطهارة والنقاء ومنارة الحب والحنان إلى التي وجودها حياة .....دعواتها نجاة.....تحت أقدامها جنة....إلى أمي الغالية.

إلى ذلك الجبل الذي أسند عليه نفسي عند الشدائد ....إلى من تقر عيني بوجودهم إلى أنسي وجنتي في الدينا .....إلى إخوتي وأخواتي.

إلى حبيبتي الغالية التي كانت بمثابة صديقتي وأختي وأمي " عيدة "

الى زوجة اخي و اختي الغالية "نور"

و الى ازواج اخواتي : بلقاسم , كمال , هيثم

إلى من أضافوا روحا ,ضحكة ,وبسمة ....إلى أبناء اخوتي " جوري ،أسيل ، لؤي ، شام ، رشا، ريحان"

إلى من شاركوني حزني وفرحي....الى من كانوا كظل يلازمني في الحياة إلى الأخوات اللاتي لم تنجبهم أمي...الى صديقاتي : يسرى،رمسية،سارة .

الى حبيبة قلبي و روحي و سعادتي صديقتي الغالية ماجدة " مجودة "

إلى أستاذتي الغالية و قدوتي " جدعون جميلة "

رقية
منـــــــصوري

إهداء

أهدي هذا العمل إلى أمي الجميلة الحنونة ، الى أرق قلب وأحن حظن، إلى أغلى ما في الكون إلى التي سهرت الليالي من أجلي و أعطت دون مقابل ، إلى التي تنتظر تخرجي على أحر من الجمر وكلها أمل أن تراني في أعلى المراتب " دمتي لي سندا يا أمي " حفظك الله ورعاك وأطال في عمرك.

إلى أبي الغالي ، سندي ومسندي في الحياة إلى الذي افنى عمره وعافيته في سبيلنا الى الذي أعطى دون مقابل، دمت لنا يا أبي الغالي، حفظك الله وأطال في عمرك ورزقك دوام العافية.

إلى أعز وأغلى هبة في الكون إلى من جعلوا حياتي سعادة اخوتي وأخواتي

إلى صديقة دربي وعشرة عمري وعزيزة قلبي صديقتي " زينة "

إلى أخواتي اللاتي لم تنجبهم أمي ..وعشت معهم أسعد الأيام واللحظات في حياتي إلى صديقاتي الجميلات حفظكم ورعاكم وأدامكم لي رقية ، رميسة ، يسرى "

الى صديقات طفولتي " ايمان ,نسيمة . حنان , اخلاص , ريان "

إلى أحفاد أمي وابي وأروع مخلوقات صغيرة في الكون...إلى أبناء أختي : رسيل.محمد.سيدرا

وأخيرا اهداء إلى أروع مخلوق الكون الى قطتي " هيدورة "

حفظكم الله ورعاكم أجمعين

سارة ذويـــــــــب

قائمـــــة المحتويـــات

روبير لاكوست والثورة الجزائرية

الشكر والعرفان

الإهداء ..... /

فهرس المحتويات ..... /

مقدمة ..... أ – ث

الفصل الأول: روبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر 6- 20

المبحث الأول: أوضاع الجزائر قبل مجيء روبير لاكوست 1954ـ 1956 .....6 - 15

المطلب الأول: الثورة التحريرية وتطورها خلال 1954-1956 6-8

المطلب الثاني: إستراتيجية فرنسا للقضاء على الثورة التحريرية منذ 1954 إلى 1956 8-15

المبحث الثاني: مولده ومسيرته السياسية..... 15-17

المبحث الثالث: تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر. 1956 17-20

الفصل الثاني: إستراتيجية روبير لاكوست العسكرية للقضاء على الثورة. 1956 . 1958 ..22- 58

المبحث الأول: الإجراءات العسكرية 22-33

المطلب الأول: زيادة القوات العسكرية..... 22-24

المطلب الثاني: تطوير العتاد والاستعانة بالحلف الأطلسي.....24-25

المطلب الثالث: التقسيم العسكري (الكادرياج) 25-26

المطلب الرابع: تكثيف العمليات العسكرية 26-33

المبحث الثاني: عزل الثورة **33-45**

المطلب الأول: الأسلاك الشائكة والقرصنة الجوية.....**33-37**

المطلب الثاني: المناطق المحرمة والمحتشدات.....**37-40**

المطلب الثالث: فصل الصحراء.....**41-42**

المطلب الرابع: معركة الجزائر.....**43-45**

المبحث الثالث: التعذيب.....**45-49**

المطلب الأول: أساليب ووسائل التعذيب.....**46-47**

المطلب الثاني: مراكز التعذيب **48-49**

المبحث الرابع: الحركات المناوئة **50-58**

المطلب الأول: حركة بلحاج الجيلالي "كوبيس" **50-52**

المطلب الثاني: حركة الباشاغا بوعلام **52-53**

المطلب الثالث: حركة الشريف السعيدي.....**53-55**

المطلب الرابع: حركة بلونيس.....**55-58**

الفصل الثالث: إستراتيجية روبير لاكوست السياسية والاقتصادية للقضاء على الثورة.1956 . 1958 ..... 60- 78

المبحث الأول: الإستراتيجية السياسية والإدارية **60-68**

المطلب الأول: الإستراتيجية السياسية.....**60-64**

المطلب الثاني: التقسيم الإداري.....**64-67**

المطلب الثالث: قانون الإطار.....**67-68**

المبحث الثاني: الإستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية **68-78**

المطلب الأول: الإستراتيجية الاقتصادية.....**68-76**

المطلب الثاني: الإستراتيجية الاجتماعية.....**76-78**

الفصل الرابع: الثورة الجزائرية في مواجهة سياسة روبير لاكوست1956 ـ 1958 .... 80- 110

المبحث الأول: على الصعيد السياسي **80-93**

المطلب الأول: انعقاد مؤتمر الصومام 1956 .....**80-81**

المطلب الثاني: تشكيل قيادة الثورة **81-85**

المطلب الثالث: التنظيم السياسي **85-93**

المبحث الثاني: على الصعيد العسكري **93-103**

المطلب الأول: رد فعل الثورة على إجراءات روبير لاكوست العسكرية **93-97**

المطلب الثاني: فك الخناق على الثورة **97-100**

المطلب الثالث: مواجهة الحركات المناوئة **100-103**

المبحث الثالث: الإستراتيجية الدبلوماسية والإعلامية **104-110**

المطلب الأول: الإستراتيجية الدبلوماسية **104-108**

المطلب الثاني: الإعلام الثوري في مواجهة سياسة روبير لاكوست **108-109**

المبحث الرابع : فشل سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة 1958 .....**109-110**

خاتمة **112-114**

قائمة الملاحق **116- 126**

قائمة المصادر والمراجع ..... **128 –** 145

مقدمة

التعريف بالموضوع

بعد خضوع الجزائر للمد الاستعماري الفرنسي الذي دام قرابة قرن و ثلاثين سنة, 132 سنة عانى فيها الشعب الجزائري من جميع أشكال التعذيب والنهب والقتل وطمس للهوية, لم يرضى الشعب الجزائري بهذا القدر ولجأ إلى البحث عن أساليب لمقاومة الاحتلال الفرنسي وسياسته وقد توجهت هذه المقاومة إلى اندلاع ثورة 1نوفمبر 1954 والتي اعتبرت الهزة التي زعزعت أوهام فرنسا وأخلطت أوراق سياستها اتجاه الجزائر ، وأكدت أن الجزائر جزائرية ولا يمكنها أن تكون إلا ذلك ولا يمكن للاستعمار الفرنسي أن يلغيها من ذاكرة الشعب الجزائري الذي أحتضن الثورة منذ بدايتها وقد حققت هذه الثورة نجاحات كبيرة وألحقت خسائر جمة بالاستعمار و نتيجة للانتصارات التي حققتها، حاولت السلطات الفرنسية جاهدة القضاء عليها بالاعتماد على مختلف الاساليب القمعية و الوحشية وقد زادت حدة هذه الاساليب القمعية مع سنتي 1956-1958 وهي فترة تعيين السلطات الفرنسية لروبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر والذي بدوره اعتمد على استراتيجيات واصلاحات مختلفة مست جميع الجوانب السياسية والعسكرية, الاقتصادية والاجتماعية لخنق الثورة التحريرية والقضاء عليها .

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كونه سلط الضوء على استراتيجية فرنسا في مواجهة الثورة والحط من عزيمة الشعب الجزائري المتمسك بفكرة السيادة الوطنية و حق الشعب في تقرير مصيره وذلك في فترة حكم الوزير المقيم روبير لاكوست 1956-1958 وباعتبار هذه الفترة هي فترة حاسمة ومهمة في مسار الثورة الجزائرية حيث شهدت العديد من التطورات والانتصارات والاحداث المهمة.

دوافع اختيار الموضوع :

يمكن حصر الدوافع الذاتية والموضوعية وراء اختيارنا لهذا الموضوع في :

رغبتنا الشخصية في دراسة المراحل الحاسمة التي مرت بها الثورة التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي.

ميولنا الشخصي للاطلاع على بعض المخططات الاستعمارية المطبقة من أجل اجهاض الثورة التحريرية.

محاولة دراسة فترة تولي روبير لاكوست الحكم 1956-1958 في الجزائر .

قلة التطرق لهذا الموضوع بالرغم من أهميته الكبيرة في دراسة الثورة الجزائرية .

أهمية الموضوع في حد ذاته كون فترة حكم روبير لاكوست فترة بالغة الأهمية وحساسة في مسار الثورة كون روبير لاكوست تفنن في أساليبه ومارس ابشعها للقضاء على الثورة التحريرية .

اعتبار بعض الباحثين أن روبير لاكوست تمكن من الثورة الجزائرية وتشتت قواها وهو ما نحاول نفيه

الإشكالية:

يمكن حصر إشكالية موضوعنا أو بحثنا هذا في :

فيما تمثلت استراتيجية روبير لاكوست المطبقة في الجزائر للقضاء على الثورة التحريرية ؟

و كيف واجهت الثورة هذه الاستراتيجية؟

وتندرج تحتها عدة اسئلة فرعية :

من هو روبير لاكوست وكيف تم تعيينه وزيرا مقيما في الجزائر؟

فيما تمثلت الاستراتيجية العسكرية والسياسية المتبعة من قبله لخنق الثورة؟

فيما تمثلت الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية المنشودة من سياسته في الجزائر ؟ كيف كانت ردة فعل الثورة الجزائرية على الصعيد السياسي والعسكري والدبلوماسي للتصدي ومقاومة سياسة روبير لاكوست بالجزائر ؟

الخطة :

للإجابة عن الإشكالية المقترحة وللإحاطة بهذا الموضوع اعتمدنا خطة بحث مكونة من أربع فصول تناولنا في الفصل الأول المعنون بـ روبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر " أوضاع الجزائر قبل مجيء روبير لاكوست وتطور الثورة التحريرية خلال سنتي 1954-1956 ، ثم سلطنا الضوء على ترجمة شخصيته وكيفية تعيينه وزيرا مقيما في الجزائر ، أما الفصل الثاني الموسوم باستراتيجية روبير لاكوست العسكرية في مجابهة الثورة وقد تناولنا فيه الاجراءات العسكرية التي اتخذها روبير لاكوست ومحاولته لعزل الثورة من خلال إقامة الاسلاك الشائكة والمحتشدات والمعتقلات بالإضافة إلى أهم أساليب التعذيب

التي اتبعها وذكر أهم الحركات المناوئة للثورة التحريرية ، أما الفصل الثالث والذي كان تحت عنوان " استراتيجية روبير لاكوست السياسية والاقتصادية للقضاء على الثورة "، وقد ذكرنا فيه التقسيم الاداري الذي جاء به الوزير المقيم بالاضافة إلى قانون الإطار والحرب النفسية التي اعتمدها وأيضا تناولنا الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية حيث تمثلت الاقتصادية في مرسوم 17مارس 1956 وصندوق الملكية الريفية وتوزيع الاراضي بالاضافة إلى الاجراءات الاقتصادية من خلال قانون الإطار وأيضا خطط الافاق العشرية أما الاجتماعية فتحدثنا فيها عن خلق مناصب شغل ورفع الأجور بالنسبة للجزائريين ، أما الفصل الأخير المؤطر بعنوان الثورة الجزائرية في مواجهة سياسة روبير لاكوست تناولنا فيه رد فعل الثورة على استراتيجية روبير لاكوست في مختلف الأصعدة سواء العسكرية أو السياسية والدبلوماسية والاعلامية وكذا مصير روبير لاكوست بعد فشل سياسته في الجزائر

المناهج المتبعة :

للإلمام بجميع جوانب الموضوع ودراسته دراسة دقيقة اعتمدنا على العديد من المناهج أهمها :

المنهج التاريخي الوصفي: وذلك في وصف الأحداث وصفا دقيقا وإعطاء صورة أكثر قربا وأوضح في استراتيجية روبير لاكوست في الجزائر ، حيث اعتمدنا عليه بكثرة ففي الفصل الأول اعتمدنا عليه في وصف شخصية روبير لاكوست ومسيرته وأيضا في الفصل الثاني والثالث وذلك من خلال وصف استراتيجية هذا الأخير على الصعيدين العسكري والسياسي وأيضا في وصف اصلاحاته الاقتصادية والاجتماعية .

المنهج التاريخي السردي : وذلك من خلال سرد الاحداث التاريخية حسب تسلسلها الكرونولوجي وفق كل مرحلة من المراحل المذكورة في الخطة.

المصادر والمراجع:

اعتمدنا في انجاز بحثنا هذا على العديد من المصادر والمراجع نذكر أهمها:

المراجع : من أهم المراجع التي اعتمدنا عليها هي: "فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958" للمؤلف **غالي غربي** وهو من اهم المراجع التي ساعدتنا في انجاز بحثنا حيث تناول سياسة روبير لاكوست في الجزائر في جميع النواحي وأيضا كتاب "التنظيم السياسي و الاداري للثورة الجزائرية" **للمؤلفة عقيلة ضيف الله**

حيث الم بجميع العناصر المهمة في بحثنا ، دون أن ننسى ذكر **ابراهيم طاس** تحت عنوان " السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958" حيث اعتمدنا على هذا المرجع في جميع الفصول ومباحث المذكرة لما يحتوي على معلومات مهمة حول السياسة الفرنسية في الجزائر .

المصادر : من أهم المصادر التي اعتمدنا عليها: هي جريدة المجاهد و هي اللسان الناطق لجبهة التحرير الوطني، تناولت جميع قضايا الثورة الجزائرية ، وتناولت العديد من المعلومات حول سياسة روبير لاكوست في الجزائر ، وايضا كتاب "نصر بلا ثمن "**للمؤلف محمد عباس** .

وهذا دون أن ننسى أو نهمل العديد من المصادر والمراجع التي ساعدتنا كثيرا في انجاز بحثنا منها **رشيد زوبير** :" جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة 1956-1962 ",و أيضا **عاشور شرفي** " قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962."

<u>صعوبات البحث</u>:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في اعداد بحثنا هي صعوبة ضبط كل المعلومات التي تحصلنا عليها في خطة محكمة ومتزنة وهذا أدى بنا إلى تغير خطة البحث عدة مرات ، أما عن الظروف الصعبة التي واجهتنا كطلبة وهي كون العالم يشهد انتشار جائحة كورونا وهو ما أثر سلبا علينا حيث واجهنا صعوبة إغلاق المكتبة الرئيسية التابعة للجامعة لمدة طويلة وهو ما وضعنا أما صعوبة ايجاد مصادر ومراجع ، وعند عودة المكتبة للعمل كانت تعمل لفترة زمنية قصيرة لا تكفي أي طالب جامعي من الاطلاع الجيد للكتب المتواجدة في المكتبة وبالرغم من الصعوبات التي واجهتنا إلا أننا حاولنا أن نقدم عملا راجيين من الله عز وجل أن يكون في المستوى المطلوب.

الفصـــــــــــــــــــــل الأول

روبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر

المبحـــــــــــث الأول: أوضاع الجزائر قبل مجيء روبير لاكوســت

المبحـــــــــــث الثاني: تـرجمـــة لشخصيـــة روبيـــر لاكوســـت.

المبحـــــــــــث الثالث: تعييـــن روبيـــر لاكـــوست وزيرا مقيمـــا.

المبـــحث الأول: أوضاع الجزائر قبل مجيء روبير لاكوست.

المطلب الأول: الثورة التحريرية وتطورها خلال 1954-1956.

كانت الثورة التحريرية استمرارا للمسيرة النضالية للشعب الجزائري ضد العدوان الفرنسي[1]، حيث اندلعت في ليلة الفاتح من نوفمبر الموفق لـ 06 ربيع الأول 1374 على الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، وقد تلا ذلك صدور بيان أول نوفمبر 1954، الذي جاء في معانيه أن مرحلة النضال السياسي التي تبنتها الأحزاب الوطنية قد تجاوزتها الأحداث كما أنه يجب الخروج من دائرة الصراع الشخصي إلى المعركة الحقيقية ضد المستعمر لأنه هو العدو الحقيقي حيث دعى الشعب الجزائري إلى الانضمام إليها وأن الهدف من الكفاح المسلح هو الاستقلال التام وتدوير القضية الجزائرية، ولتحقيق ذلك يجب مواصلة الكفاح بجميع الوسائل[2].

شنت الثورة التحريرية العديد من الهجومات في العديد من المناطق في التراب الجزائري نفذته مجموعة من الثوار المسلحين بين الصيد وأسلحة بسيطة، حيث تركت الهجومات على المراكز الحساسة للسلطات الاستعمارية مثل مقرات الدرك والثكنات العسكرية ومحطات التحرير الوطني[3]، وقد نجح الثوار بمهمة تفجير الثورة، إلا أن هذه الخطوة بأهميتها ومقوماتها لم تكن كافية لتحقيق الهدف الجهوي لهذا المشروع الثوري وهو تمكين من استعادة سيادته الوطنية[4].

فبين هذا الهدف والثوار كانت توجد عقبات رهيبة في كل المجالات كانت يجب أن يذللوها فكان من الضروري في هذا المجال جعل الثورة أكثر فعالية وشمولية، أكثر قدرة على الاستجابة لمتطلبات المعايير الديمقراطية، ورغم الغموض عن طبيعتها وتحديدا أهدافها ووسائلها ..لدى الرأي العام المحلي والدولي بغرض تحقيق مزيد من الدعم والمساندة في مواجهة هجمة رهيبة: حكومية وسياسية ودعائية

01- جمال قندل: **إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954-1956**، ج 01، د ط، وزارة الثقافة للنشر، د س، ص 05.

[2]- محمد لحسن زغيدي: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962**، د ط، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 70.

[3]- عمارة عمورة **: موجز في تاريخ الجزائر**، د ط، موفم للنشر، 1904، ص 88.

[4]- رمضان بورغدة : **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962) سنوات الحسم والخلاص**، د ط، منشورات بونة للبحوث والدراسات، د س، ص41.

كانت شنتها السلطات الفرنسية لاحتواء الثورة والقضاء عليها[1]،فقد قام الجيش الفرنسي باقتحام القرى والوادي والجبال بحث عن المجاهدين ومطاردة قيادي جبهة وجيش التحرير الوطني و كل من يقف وراء العمل الثوري، فكان التركيز على المنطقة الأولى التي تشمل منطقة الأوراس و المناطق الأخرى المحاذية لها التي تحمل عبئ الثورة خلال هذه الفترة الحرجة حيث اعتبرها السلطات الفرنسية معقد الكفاح المسلح لذلك سعى جيش العدو إلى فرض حصار عسكري على هذه المنطقة لا سيما وذلك تزامن مع استشهاد بعض القادة الثوريين في مقدمتهم مصطفى بن بولعيد قائد المنطقة الأولى وديدوش مراد قائد الثورة ضرورة فك الحصار العسكري على المنطقة[2]من خلال عملية هجوم 20 أوت 1955 حيث كانت عملية مخططة ومدروسة مسبقا تحت قيادة قائد المنطقة الثانية زيغود يوسف حيث بدأت الاستعداد لهذا الهجوم في شهر جوان 1955، أن الاتصالات بين مناطق الثورة في الداخل لم تكن منظمة وكانت منطقة الشمال القسنطيني شبه معزولة، لكن ورغم كل ذلك كان لمنطقة لأوراس دورا هاما، إذا واصلت كفاحها وتحملت ثقل معركة التحرير بتضحيات جسام حتى انتشرت الثورة في كامل الوطن، وضعت خطة الهجوم في أواخر شهر جويلية 1955، ودرست حضر في هذا اللقاء كل من قادة النواحي والوحدات وعلى رأسهم القائد زيغود يوسف واتخذ القرار الحاسم المتمثل في تنظيم هجوم شامل على مدن وقرى المنطقة الثانية شارك فيه المجاهدون والمواطنون يوم 20 أوت 1955 على الساعة 02 منتصف النهار[3].

وثم اختيار يوم 20 أوت تضامنا مع الشعب المغربي وتم اختيار النهار حتى تشاهد الجماهير الشعبية بالإضافة إلى أنها تواصلت 03 أيام وقد هدفت هذه الهجومات إلى فك الحصار على المنطقة الأولى وتسليم مشعل الثورة للجماهير، بالإضافة إلى وضع خط أحمر أمام كل متمرد والقضاء على التعميم الإعلامي الغربي وإسماع صوت الثورة[4]، في يوم 20 أوت 1955 هجم مناضلون مسلحون على القرى والمدن الموجودة في المنطقة ووقعت هجمات عديدة على كل شيء يعبر من الوجود الاستعماري، جسور طرقات أسلاك، أعمدة، مزارع المعمرية، الثكنات، ضم حوالي 4000 مهاجم

[1]– رمضان بوزغدة: المرجع السابق، ص 41.

[2]– عبد الوهاب بن خليف: **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**، دار أنفو، للنش، الجزائر، 2013، ص ص، 73–74.

[3]– عمار ملاح: **محطات حاسمة في ثورة نوفمبر 1954**، دار الهدى، الجزائر، ص ص، 114– 115.

[4]– علي كافي: من **المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946–1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص 148.

واستمر الهجوم إلى الرابعة مساءاً وتمكنوا من فرضه سيطرتهم على المدينة وانتهت هذه الهجومات بمقتل حوالي 120 فرنسي بين مدني وعسكري و 500 جريح وحققته أهدافها بالرغم من ما تبعها من قمع وحشي من قتل وهدم وحرق واعتقال من طرف السلطات الاستعمارية إلا أنه يرهن على قوة الثورة التنظيمية والعسكرية وعلى التحام الشعب بثورته التي تبناها[1] واعتبرت هذه الهجمات أو هذه الأحداث هي الحد الفاصل ونقطة التحول الاجتماعي للحركة الوطنية، الذي كرس القطيعة مع روح غرة نوفمبر، وخاطبتهم باللغة التي يفهمونها: لا مفر من الجهاد ولا مفر من المسلمين[2] فقد استطاعت فتح أبوابه الثورة على مصرعيها أمام جميع المواطنين واستطاعت الضغط على القوات الفرنسية أنتمي تضرب طوقا محكما على منطقة الأوراس وإجبارها على الانسحاب منها[3]، واعتبرت هذه الهجومات إنتفاضة لا عهد لها كان مرجعها المنطقة الثانية الشمال القسنطيني[4].

المطلب الثاني: إستراتيجية فرنسا للقضاء على الثورة من 1954 إلى 1956.

باتت الانتصارات الثورية المستمرة التي عرفتها الثورة التحريرية في السنوات الأولى على العديد من الأصعدة السياسية والدبلوماسية، تشكل نوعا من التوتر فيه الأوساط الاستعمارية الفرنسية التي اتخذت إجراءات عديدة في القضاء على الثورة التحريرية، فقد عرفت الفترة الممتدة من 1954 إلى 1956 عدة مشاريع و خطط وبرامج وإجراءات قانونية، تتدخل ضمن السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر والتي كانت تهدف من خلالها إلى تشديد الخناق على الثورة وتسليط أبشع الأساليب الوحشية على الشعب الجزائرية[5] وانطلاقا من المسلمات التي قامت التي قامت عليها السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والمتمثلة في فكرة " الجزائر فرنسية".

تميزت ردود الفعل الاستعمارية بالتطرف والراديكالية تجاه المطالب الوطنية والتي كانت تعبر عنها الثورة التحريرية، وفي هذا السياق لم تكن الثورة بالنسبة للمستعمرين سوى عاصفة في سماء زرقاء

---

[1]– زهير إحددان : **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954–1962**، مؤسسة إحددان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص ص، 20–21.

[2]– علي كافي : المصدر السابق، ص ص 149–150.

[3]– أحمد بن محمد بونوة: **هجومات 20 أوت 1955**، الألوكة للنشر، الجزائر، الجلفة، 2015، ص08.

[4]– علي كافي : المصدر السابق، ص 148.

[5]– وهيبة بشرير: **المخططات الاستعمارية الاستعمارية في مجابهة الثورة التحريرية كنموذج الأسلاك الشائكة**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ع 08، ص 268.

صافية في بلد هادئ وجميل، وليست في جوهرها سوى تمددا وأعمال شغب بتحريض خارجي، وهكذا فإن ردود الفعل الفرنسية سارت اتجاه التعاطي مع جبهة التحرير الوطني كتنظيم إرهابي بدل التعامل معه كممثل شرعي للشعب الجزائري المغلوب على أمره لعقود طويلة من الزمن[1] فمنذ اندلاع الثورة التحريرية المجيدة أعلن وزيرا الداخلية الفرنسي فرنسوا ميتران قائلا: "إن الجزائر فرنسية وتدافع عنها بكل الوسائل"[2].

كما تمثل رد فعل السلطات الاستعمارية بالجزائر في البلاغ الذي نشره الحاكم العام روجي ليونار Roger lionard[3] ، في 02 نوفمبر والذي إحتوى على ما يلي: " اقترف نحو ثلاثين اعتداء في عدة جهات من القطر خاصة في عمالة قسنطية وفي جهة الأوراس على خطورة متفاوتة من طرف العصابات إرهابية صغيرة، فقتل ضابط وجنديان في خنشلة وبالنسبة وكذلك حارسان ليليان في القبائل كما أطلقت عيارات نارية على الدرك واستعملت المفرقعات ومحروقات بدائية لسوء الحظ لم تنشأ عنها أية خسارة وقد اتخذت إجراءات الحماية والقمع التي يستلزمها الموقف من قبل الولاية العامة التي طلبته وسائل عمل إضافية وحملت عليها حينا" وفي 03 نوفمبر أقام الحاكم العام ليونار ندوة صحفية رد من خلالها عن نداء إذاعة صوت العرب قائلا: " يبدوا أن هؤلاء المحركين من الخارج يقصدون بهذه العملية أن تساعدهم على عرض قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة قريبا ضمن ملف المغرب فرنسي" وأضاف " وحيث إن ملف الجزائر أبيض فارغ لا مظالم فيه ولا شكاوي فقد أرادوا اصطناع انتفاضة مثيرة فيها للفت النظر وإضافتها إلى ملف ..الفرنسي في هيئة الأمم المتحدة[4]، كما صرح

---

[1]- طويلب عبد الله : **مؤتمر الصومام 20 أوت 1956**، دراسة تحليلية، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954-1962، دراسة قانونية وسياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص 79.

[2]– عمار عمورة : المرجع السابق، ص 191.

[3]– Roger lionard ولد بتاريخ 27 أفريل متحصل على ليسانس في الحقوق من المدرسة العليا للعلوم السياسية لمقاطعة جيران 1938 ثم رئيس المنازعات في الديوان الرئاسي لكنه عزل من مهامه من قبل حكومة فيشي، وفي سنة 1940 دخل في اتصال مع قوات المقاومة بقيادة الجنرال ديغول، عين مستشارا للدولة سنة 1944 ثم مديرا عاما للشرطة ابتداءا من يوم 09 ماي 1947 ثم عين حاكما عاما للجزائر 11 أفريل 1951 ينظر: كوثر هاشمي: الحاكم العام جاك سوستال والثورة الجزائرية 1955–1962 أطروحة دكتوراه في التاريخ العام جامعة 08 ماي 1945 كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، قالمة، 2016، ص 23.

[4]– أحمد عصماني : **مسيرة الثورة التحريرية من خلال تصريحات قادتها 1954–1962** ،رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، معهد التاريخ، 2001، ص 34.

وزير الداخلية فرنسوا ميتران " أن الجزائر هي فرنسا والحرب هي لغة الحوار الوحيدة[1]، وفي اليوم الثالث من الشهر نفسه حاول تسليط الضوء على ما جرى ويجري مدعيا بأن ما شهدته الأوراس هو عملية استعراضية قامت بها عناصر مجرمة خارجة عن القانون ووصف الثورة بأنها عبارة عن تمرد بعض الأعراش وأن المتمردين عبارة عن مجموعة من التيارين ينتمون إلى الشيوعية العالمية والقاهرة هي التي تفرضهم على القيام بأعمال تخريبية.[2]

كما تجدر الإشارة أن مواقف الصحافة الفرنسية كانت عدائية اتجاه ما يحدث في الجزائر، حيث توحدت وسائل الإعلام واصطفت إلى جانب سلطات الاحتلال الفرنسي وعملت على تشويه من سمعت المجاهدين الجزائريين ووصفتهم بأبشع النعوت، وبأنهم منبوذين من طرف الأهالي الجزائرية لأنهم يريدون عرقلة طموحاتهم وقد جن جنونها نتيجة تفاجئها بثورة أول نوفمبر، وقد كانت متفقة على ضرورة إخمادها بسرعة باستعمال جميع الوسائل القمعية وملاحقة المتمردين، حيث اعتبرت أن القوة والقمع كفيلة لاستعادة الأمن والاستقرار في الجزائر.[3]

كما وصفت الثورة من قبل السلطات الاستعمارية على أنها أعمال تخريبية لمجموعة من المرتزقة وقطاع طرق تونسيين تسللوا إلى الأوراس عبر الحدود التونسية[4]، وإلى جانب ذلك قامت مصالح الأمن بالجزائر منذ صبيحة فاتح نوفمبر بشنه حملة اعتقالات واسعة بناء على قوائم المشتبه فيهم لا غير، وأغلبيتهم الساحقة من حركة انتصار الحريات الديمقراطية ، وناهز عدد الاعتقالات التعسفية 1200 معتقل وفي الخامس من نوفمبر قررت السلطات الفرنسية حظر هذا التنظيم والزج بالعديد من قيادته في السجون سواء كانوا من أنصار مصالي الحاج أو من أنصار اللجنة المركزية[5] وعرفت هذه العملية بـ orange Amére وتعرضوا نتيجة لهذه الاعتقالات إلى التعذيب الكبير على أيدي الشرطة الفرنسية، أما عن الإجراءات العسكرية، سارعت القيادة العسكرية للجيش الفرنسي في اليوم الرابع من

---

[1]– محمد عباس : **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954– 1962**، دار القصبة، ص 92.

[2]– كوثر هاشمي : المرجع السابق، ص 26.

[3]– معمري الناصر: **نماذج من الإستراتيجية الفرنسية ضد الثورة التحريرية بمنطقة الأوراس 1954– 1956**، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، المجلد 02 العدد 08، سبتمبر 2018، ص 239.

[4]– تيتة ليلى : **تطور الرأي الجزائري إزاء الثورة الجزائرية، أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2012، ص 70.

[5]- محمد عباس : المصدر السابق، ص 93.

نوفمبر إلى إعطاء الأوامر إلى الفرق المحمولة حول المشكلة من المظلين القادمين من الهند الصينية للتحرك نحو الأوراس نحو إمرة العقيد[1]poul ducourneau كما كان رد فعل حكومة من يس فرانس لأول وهلة التفكير في تطبيق قانون 1947 الخاص بالجزائر[2] من ضمن الاستراتجيات الفرنسية التي استخدمت لاحتواء الأوضاع في الجزائر انتهاج أسلوب الإصلاحات، كإجراء جديد قد يمكن السلطات الاستعمارية الفرنسية من القضاء على الثورة وقد ازدادت قناعة المسؤولين الفرنسيين بأهمية الإجراء الإصلاحي ذا الطابع السياسي والاقتصادي والمخادعة الممارسة على الراي العام الفرنسي وقد اختلاف رؤى وتصورات الحكومات الفرنسية حول طبيعة وماهية الإصلاحات الواجب تطبيقها في الجزائر وإن اتفقت على أهميتها لمعالجة الأزمة الجزائرية ومن هذه الحكومات حكومة منديس فرانس[3] التي ترى ضرورة تعميم الإصلاحات لتشمل جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

لقد سعت حكومة مانديس فرانس لتجسيد توجهات تمثلت في:

- الحرب دون هوادة ضد التمرد الجزائري في إطار ما يسمى بحرب التهدئة وإعادة الأمن.
- تجسيد الإصلاحات على كافة المستويات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.
- تفعيل النشاط الدبلوماسي الفرنسي في المحافل الدولية.
- التمسك بمبدأ الجزائري الإطار الفرنسي.

[1]– غالي غربي : المرجع السابق، ص 146–147.

[2]– محمد عباس: المصدر السابق، ص 92.

[3]– منديس فرانس: Mandés France(1907–1982) ولد بمدينة باريس من أسرة يهودية ذات أصول برتغالية حصل على شهادة الدكتورة في القانون من جامعة باريس وعلى إجازة في العلوم السياسية من المدرسة الحرة للعلوم السياسية مارس مهنة المحاماة في سنة 1935، رئيس بلدية louviess في 1938م شرف عمل الخزينة في حكومة بلوم وفي 1944 استلم حقيبة الاقتصاد الوطني في الحكومة المؤقتة الفرنسية منح الاستقلال الداخلي لتونس، أما موقفه بالنسبة للثورة الجزائرية فقد تميز بالشدة والصرامة لكنه فشل وسقطت حكومته في 1956/2/6، عن حكومة غي مولي أصبح وزير دولة تراجع في عهد ديغول ثم رئيس لهيئة التحرير لكراريس الجمهورية أنظر: غالي غربي: المرجع السابق، ص242.

ولتجسيد هذه السياسية، كانت حكومة ماندیس فرانس قد تقدمت في 1955/2/2، من خلال وزير الداخلية الفرنسي "فرانسوا ميتران"[1] بحملة من الإصلاحات التي تنوي تطبيقها في الجزائر إلى مجلس الوطني الفرنسي لمناقشتها والمصادقة عليها تضمن مشروع الإصلاحات المقترح، إصلاحات مستعجلة لا يمكن تأخيرها وأخرى مستقبلية على مدى الطويل، ومن القضايا المهمة التي يراها فرانسوا ميتران إستعجالية أولا الإسراع في إنشاء المدرسة الوطنية للإدارة لتأهيل المسلمين الجزائريين لمناصب المسؤولية[2] في التوظيف العمومي، ثانيا دمج الشرطة الجزائرية بمختلف تشكيلاتها الأمنية في الشرطة الفرنسية، وثالثا تطبيق المادة 53 من قانون الجزائر 1949 التي تنص على إلغاء نظام البلديات المختلطة، أما الإصلاحات على المدى الطويل فيحصرها المشرع في توفير السكنات ذات الطابع الاجتماعي وتعديل أسعار الطاقة الكهربائية وتوزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين[3]، وهذا بالنسبة للإصلاحات المقررة في عهد حكومة منديس فرانس أما عن إصلاحات حكومة أدغارفور[4]،فإنه قام بعد تعيينه من قبل رئيس الجمهورية الفرنسية " روني كوتي" بتشكيل حكومة جديدة، وفي عرضه المقدم للمجلس الوطني الفرنسي في 1955/02/23، عرض هذا الأخير الخطوط العامة للسياسة التي سوف تنتهجها حكومته مستقبلا لمعالجة الأوضاع المتردية في الجزائر مع التركيز على تمسك حكومة بالدفاع على وحدة الأراضي الفرنسية واحترام الدستور الجزائري ورغم إقرار صعوبة التعامل مع المشكل الجزائري إلا أنه في رأيه الموضوع ذو طبيعة اقتصادية واجتماعية ، سببها البطالة والفقر والتزايد الكبير لعدد السكان لهذا استعجل موافقة المجلس على تقديم الإعانات المالية وبصفة مستمرة وأمام

---

[1]– فرانسوا ميتران :François Mittérand(1915–1996) وزير الداخلية مكلف بالعملات الفرنسية بالجزائر عام 1954 وزير العدالة في حكومة غي مولي بيت فيفري1956 جوان 1957 خلال معركة الجزائر ارتبط اسمه بالإعدامات بدون محاكمة أسس الشروط الشرعية لممارسة التعذيب وافق شخصيا على أكثر من 30 إعداما لمناضلي جبهة التحرير الوطني وحكم البلاد خلال عهدتين من 1981–1996ن أنظر:غالي غربي: نفسه ص 148–149.

[2]– غالي غربي: المرجع السابق، ص 201–202.

[3]– الغالي غربي: المرجع السابق، ص 202.

[4]– ولد بمدينة Béziers مارس مهنة المحاماة بباريس التحق مبكرا بالحزب الراديكالي التحق بصفوف المقاومة الفرنسية أثناء الاحتلال الألماني لفرنسا أشرف على المصلحة القانونية التابعة للحكومة المؤقتة الفرنسية بالجزائر التي كان يرأسها الجنرال ديغول في 1949، أنتخب نائبا بالبرلمان الفرنسي عن الحزب الراديكالي أصبح وزيرا للمالية 1950–1951 وزيرا أول 1952 وزيرا للخارجية 1955 وزيرا أول 1955 ثم وزيرا للفلاحة والتربية والشؤون الاجتماعية في سنوات 73/69/68/66/ 1979 وفي 1978 فاز بعضوية الأكاديمية الفرنسية أنظر: غالي غربي: المرجع السابق، ص 245.

خطورة الوضع في الجزائر ينظر المجلس الوطني الفرنسي منح الثقة لحكومة إدقارفور التي سارع رئيسها إلى الإعلان عن تشكيلتها في 1955/02/24، ومن شخصيات التشكيلة الحكومية وزير الداخلية " بورجيس مونوري" bergres mounory" ، والذي كان من أقرب المقربين لجاك سوستال،

وقد نجح هذا الأخير في إقناع حكومة اليميني بتثبيت جال سوستال[1] اليساري عن منصبه[2]. هذا الأخير عمد إلى إتباع سياسة الإصلاحات بالتزامن مع تكثيف العمليات العسكرية وقد بدأ في تطبيق برنامج مشروع دستور 1947[3]، حيث قدم إغراءات متمثلة في توزيع كميات كبيرة من القمح والحبوب على سكان المناطق الفقيرة خاصة المناطق التي لم تصلها الثورة بهدف شراء ضمائرهم عن طريق إشباع بطونهم، مع إطلاق وعود بجعل الجزائر قطعة من فرنسا ومن أهم الإجراءات التي وردت في مشروعه ما يلي:

- إصلاح نظام البلديات كاملة الصلاحيات.
- تقسيم البلديات المختلطة إلى بلديات ريفية مصغرة ذات طابع محلي بهدف ترقية الدواوير.
- إعادة تنظيم الإدارة بواسطة تقسيم إداري جديد وإنشاء دوائر جديدة .
- عصرنة الفلاحة وتحسين نظام العقار وتقديم القروض الفلاحية وتسهيل المبادلات التجارية.
- إلغاء نظام الخماسين وتقسيم المحاصيل بين المالك والعامل.
- تعليم اللغة الفرنسية في المدارس الحكومية باعتبارها تشكل مطلبا ملحا تنادي به جموع الجماهير.
- فصل الدين عن الإدارة الفرنسية استجابة لأحد المطالب الأساسية التي كانت تنادي بها جمعية العلماء المسلمين.

---

[1]– ولد بمدينة Montpellier من عائلة نقابية بروتستانتية التحق بالمدرسة العليا للأساتذة ، تخصص في علم الفلسفة والأجناس، تقلد عدة مناصب أستلم وزارة المستعمرات ، ووزارة الإعلام، في 1955/01/15، عين حاكما عاما على الجزائر إلى غاية 1956/02/02، بعد عودة ديغول للحكم أستلم عام 1958 وزارة الإعلام ثم وزيرا منتدبا لمقاطعات الصحراء في حكومة Michel pebsé، أنظر: غالي غربي: المرجع السابق، ص 243.

[2]– غالي غربي: المرجع السابق، ص 205.

[3]– هو قانون أساسي للجزائر صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية على عهد بول ماديتي poul ramaditi في 20 سبتمبر 1947 شمل على 08 أبواب و60 مادة للاستزادة أنظر: بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصرة 1830–1989، ج 01، دار المعرفة، 2006، الجزائر، ص ص 466–467.

ولتحقيق هذا المشروع الإصلاحي طالب " جاك سوستال من الحكومة الفرنسية تقديم مساعدات مالية استعجالية قدرت بخمسة مليارات فرنك فرنسي وفي اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 15 جوان 1955، تقرر المصادقة على الخطط الرئيسية لبرنامج الإصلاحات العامة التي عرضها سوستيل ، إن مشروع " جاك سوستال" الإصلاحي وإن كان ظاهريا يحتوي على عديد الإصلاحات والحقوق التي طالما ناضل من أجلها الشعب الجزائري لتطبيقها إلا أنه يخفي في طياته مخططا رسم بدقة وهو يرمي إلى دمج المجتمع الجزائري ومحو شخصيته الجزائرية الإسلامية وتحقيق فكرة الجزائر فرنسية والهدف الأساسي من هو إخماد لهيب الثورة التحريرية وهو ما لم يجد نفعا واستمرت الثورة بكل قوة[1].

كما وافقت الحكومة الفرنسية على طلب الوالي العام جاك سوستال المتمثل في تعزيز الجهاز القمعي في الجزائر بإصدار مشروع قانون حالة الطوارئ والمصادقة عليه لذلك عقدت الجمعية الوطنية الفرنسية، دورة استثنائية ابتداء من 23 مارس 1955، قصد دراسة وإثراء مشروع قانون حالة الطوارئ وأثناءها تمكنت الحكومة الفرنسية من إقناع النواب بالمصادقة على مشروع قانون حالة الطوارئ، حيث أجمع النواب باستثناء الشيوعيين والاشتراكيين على قبوله ب379 صوتا بنعم مقابل 219 بلا ليدخل حيز التنفيذ ابتداء من 3 أفريل 1955، وبموجب هذا القانون أصبح للسلطات الاستعمارية الحق في نفي وفرض الإقامة الجبرية على المواطنين الجزائريين ومحاكمتهم من قبل محاكم فرنسية كما حضر على الأشخاص والسيارات التنقل في أماكن متعددة وفي أوقات مختلفة، لقد شرهت السلطات الاستعمارية في تطبيق هذا القانون بصورة فعلية بناحيتي لأوراس والقبائل ثم عممته على أجواز بسكرة والوادي، حتى تفصل الجنوب عن تونس وتمنع مرور الأسلحة من ليبيا إلى لأوراس، وحتى تتمكن من تطبيق بنوده بحذافيرها استعانت بأمر الجنرالات الفرنسية في 28أفريل 1955 المتمثل في شخص الجنرال بارلاتج[2] بتعينه قائدا عاما للجهات التي شملها قانون حالة الطوارئ بغية تنسيق سائر

[1]– معمر ناصري : المرجع السابق، 242–244.

[2]– من مواليد 24 أوت 1897 بمدينة بايون الفرنسية تطوع في الجيش الفرنسي وهو في سنة17، شارك في الحرب العالمية1 رقي ضابط الشؤون الأهلية بالمغرب خلال الحرب العالمية 2 رقي إلى رتبة جنرال مشرف على الحدود المغربية الجزائرية في ماي 1955 وضع تحت تصرف الحاكم العام في الجزائر منح الإشراف العام على ناحية أوراس النمامشة وفيها مارس على سكانها مختلف أنواع القتل والتشديد والقمع والحرب النفسية وخاصة بعدما أسس المصالح الإدارية في عام 1956 عين عاملا على عمالة الاوارس استقال من الجيش 1960 ومات 1972 للاستزادة أنظر: غالي غربي المرجع السابق،ص 260.

النشاطات السياسية والحربية والإدارية بها، فقد رافقت هذه العملية حملة دعائية واسعة تمجد المظلمين وترهب الأهالي، كما اعتمد على سياسة تجنيد الحركة على نطاق واسع مستغل الظروف الصعبة التي كان يحياها الجزائريين ولت تتمكن فرنسا من ذلك تجنيد سوى 26 ألف فرد على الأقل إلى غاية نهاية 1957.[1]

المبـــحث الثاني: مولده ومسيرته السياسية.

ولد روبيرلاكوست[2] في 5 جويلية 1898 بمدينة Azerat في مقاطعةDordogne الفرنسية[3] عرف طفولة صعبة في وسط ريفي، تحت رعاية أب عنيف من عائلة فقيرة[4] درس بثانوية Brive de gaillard[5] وبعد نيله شهادة البكالوريا التحق بكلية الطب في جامعة باريس ثم تحول لدراسة الحقوق، تتخلى عن الدراسة بسبب التعبئة العامة 1917 والتحق بجبهة القتال توفيت أمه في نفس الفترة بعد انتهاء الحرب العالمية 1 عاد إلى الحياة المدنية وأكمل دراسته[6] تحصل على شهادة ليسانس بكلية الحقوق بجامعة باريس[7] كان مناضل اشتراكي في الحركة النقابية الفرنسية CGT قبل الحرب العالمية الثانية وأسس حركة تحرير شمال فرنسا خلال الاحتلال النازي لفرنسا سنة 1944[8] أسر أبوه ورمي بالرصاص من قبل النازية، كانت عبارته المفضلة:**" لا أدع أحد يزعجني" je ne me laisse pas emerder"**[9] وخلال هذه الفترة استطاع تكوين العديد من الأصدقاء في كل مكان وفي العديد من الدوائر وكانوا يحبونه، ويخافونه فقد كان مرح لكنه غاضب أيضا، وغير متسامح مع من وقف في

---

[1]– أحمد عصماني : المرجع السابق، ص 39–40.

[2]– أنظر الملحق رقم "01"

[3]– الغالي غربي: **فرنسا والثورة الجزائرية 1954–1958**، دراسة في السياسة و الممارسات، غرناطة، للنشر والتوزيع،(د،س)، (د، م)،ص 253.

[4]– شمس الدين بوفنش : **سياسة الوزير المقيم روبير لاكوست تجاه الثورة الجزائرية 1956–1958**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الحاج لخضر، باتنة 2013، ص23.

[5]– الغالي غربي: المرجع السابق، ص23.

[6]– شمس الدين بوفنش : المرجع السابق، ص 23.

[7]– عاشور شرفي: **قاموس الثورة الجزائرية 1954–1962** ، دار القصبة، (د،س)، (د،م)، ص 288.

[8]– سعدي بزيان: **جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال أورسايس**، دار هومة،ص110.

[9]– عبد المجيد عمراني: **جان بول سارتر والثورة الجزائرية** ، مكتبة مدبولي، (د،س)، (د،م)، ص 84.

طريقه وكان رجل حكيم وشجاع وكانت لديه حنكة سياسية[1] شغل العديد من المناصب السياسية فقد كان يشتغل في الأعمال الاقتصادية والصناعية في الحكومة السابقة[2]وعين وزيرا للعمل والضمان الاجتماعي بالنيابة في 4 ماي 1947[3] وعين وزيرا للإنتاج الحربي في الحكومة الفرنسية

المؤقتة[4] انتخب نائبا اشتراكيا لمنطقة دوردون1946-1968[5] استلم حقيبة وزارة الصناعة في عدة حكومات فرنسية[6] شغل منصب وزير عدة مرات في ظل الجمهورية الرابعة[7] وعينه غي مولي[8] وزيرا مقيما عاما في الجزائر في بداية 9 فيفري 1956 إلى غاية 15 أفريل 1958 وذلك من خلال ثلاث حكومات متعاقبة عمل مع حكومة بورحيس مونوري[9] 13 جوان إلى 6 نوفمبر 1957 ثم حكومة فليكس غيار من 6 نوفمبر 1957 إلى 4 ماي 1958[10] وذلك بدلا من كاترو ذلك لأنه الشخص الذي سيعرف كيف يبتلع هذا الحشد الجزائري ولأنه عرض بقدرته على فك الشبكات المعقدة السياسية

---

[1]- IYves courrière ;le temps des léopards Op.cit. ;pp273-279.

[2]- عبد المجيد عمراني: المرجع السابق، ص 84.

[3]- رشيد زوبير: **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956-1962)**، دار الحكمة للنشر, الجزائر 2012، ص47.

[4]- بن موسى محمد : **سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية (1956-1958)**، بحوث طلبة الدراسات العليا، قضاء تاريخية العدد 02، 437/هـ/2016، ص177.

[5]- سعدي بزيان: المرجع السابق،ص 110.

[6]- بن موسى محمد: المرجع السابق، ص 177.

[7]- سعدي بزيان: المرجع السابق،ص 110

[8]- غي مولي: ولد في مدينة Flers بفرنسا في 31 ديسمبر 1905 من عائلة متوسطة تحصل على شهادة ليسانس في الآداب الانجليزي انتقل إلى العمل النقابي سنة 1921 انضم إلى اللجنة الدستورية 1946 وثم رئيس حكومة بين 1956-1957 ساهم في عهدة ديغول 1958 عين وزيرا في نفس السنة وانضم الى المعارضة في السنة الموالية: انظر غالي غربي: مرجع سابق،ص 252.

[9]- بورجيس مونوري : ولد في 1914/8/19 بلونيسون وزير دفاع في حكومة منديس ثم وزيرا داخلية في حكومة ادغارفور ثم وزير دفاع في حكومة غي مولي ثم رئيس حكومة وأخير وزير داخلية في حكومة فلكس قريار، انظر: ابراهيم طاس: السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958 ,دار الهدى, عين مليلة، الجزائر، ص 55.

[10]- بن موسى محمد: مرجع سابق، ص،177.

كما عرف بأنه يتواصل مع الناس ويجمع المعلومات والمشورة من السياسيين الذين يثق بهم على عكس جاك سوستال[1] وكان صاحب مقولة ربع الساعة توفي روبير لاكوست في 9 مارس 1989[2].

المبـــــحث الثالث: تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر.

يعد تأزم الأوضاع في الجزائر[3]، وبعد الانتصارات التي حققتها الثورة على المستوى الداخلي والخارجي[4]، سارع رئيس الحكومة الفرنسية ادغارفور إلى إصدار قرارين مفاجئين لم يكن جاك سوستال نفسه ينتظرهم، القرار الأول يتمثل في حل المجلس الوطني الفرنسي في 2 ديسمبر 1955، والقرار الثاني كان تحديد تاريخ 2 جانفي موعدا لإجراء الانتخابات التشريعية لتجديد أعضاء المجلس الوطني الفرنسي[5] وكما جرت العادة أن تجرى الانتخابات التشريعية في الجزائر أيضا لتعيين نواب عن الجزائر لكن ذلك لم يحدث لاسيما وأن الإعلام الفرنسي ظل يروج لطروحات وقرارات الحكومة الفرنسية التي أعلنت صراحة رفضها القاطع التفاوض مع جبهة التحرير الوطني وأنها لن تتفاوض إلا مع الممثلين الشرعيين للجزائر كما أن مكتب الوالي العام للجزائر تلقى برقية في 10ديسمبر 1955 موضوعها تأجيل الانتخابات المقرر إجرائها بتاريخ 1956/1/2 بالنسبة للجزائر[6] من جهتها أصدرت جبهة التحرير الوطني بيانا تدعو فيه الجزائريين إلى مقاطعة هذه الانتخابات التشريعية التي تنظمها السلطات الاستعمارية[7] وبتاريخ 1956/1/2 أجريت الانتخابات التشريعية بفرنسا التي شهدت حراكا سياسيا تجاذبت أطرافه أحزاب اليمين واليسار وتميزت بنشاط حزبي مكثف مثل أهم أطرافه أحزاب اليمين واليسار والوسط[8] تمثلت الأحزاب السياسية في الحزب الاشتراكي الفرع الفرنسي للأممية العالمية

---

[1]– Ives courrière :**le temps des léopards** ; OP.CIT.PP273-279.

[2]– بن موسى محمد: مرجع نفسه،ص177.

[3]– غالي غربي : المرجع السابق، ص221.

[4]– محمد العربي الزبيري : **الثورة في عامها الأول**, المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984،ص 39.

[5]– غالي غربي : المرجع السابق،ص221.

[6]– جويبة عبد الكامل : **الجزائر والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958**، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص224.

[7]– غالي غربي : المرجع السابق، ص، 221.

[8]– جويبة عبد الكامل : المرجع السابق، ص224-225.

SFTIO[1] الحركة الجمهورية الشعبية HRP[2]، التجمع الشعبي الفرنسي RPF[3] الحزب الراديكالي PR[4] الحزب الشيوعي PG[5] كما كانت هاته الأحزاب تساند فكرة أن الجزائر فرنسية[6] وكانت الانتخابات التي جرت يوم 2 جانفي 1656 بفرنسا لها نتائج مخيبة لأمال ادغار فور وسوستيل فقد نجح الحزب الشيوعي الفرنسي في الحصول على 52 مقعد ونجح حزب اليمين المتطرف الذي يقوده بيير بوجاد Pierre Poujade بحصوله على 52 مقعدا آخر في البرلمان الجديد وبذلك استطاع الحزب الاشتراكي بقيادة غي مولي ان يشكل حكومة جديدة في شهر جانفي 1956.[7]عرض غي مولي تشكيلته الحكومية على المجلس الوطني الفرنسي في 21 جانفي 1956 والتي نالت الثقة ب240

[1] **الحزب الاشتراكي الفرنسيSFIO** : تأسس رسميا سنة 1905، شارك في حكم فرنسا قبل وبعد الح ع 2 دخل إلى المعارضة سنة 1950، ثم عاد إلى الحكم عام 1956 انقسم إلى تيارين هما الاتحاد اليسار الاشتراكيUGS والحزب الاشتراكي المستقلPSU اثر ذلك عاد الحزب إلى المعارضة واستمر فيها إلى غاية 1962 حيث قرر تحويل اسمه إلى الحزب الاشتراكي CPS، انظر: **أحمد منغور موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962**، رسالة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية جامعة منتوري قسنطينة 2005،ص 48.

[2]- **الحركة الجمهورية الشعبية HRP** : تأسست في نوفمبر 1944 على أساس الأفكار الديمقراطية المسيحية اكتسحت الساحة السياسية الفرنسية منذ 1945 ولكن الحرب في الجزائر أدت إلى تشتت مناضليها واتجاههم نحو الحركة الديغولية وبعد إلى الوسط الديمقراطي سنة 1966 انظر: أحمد منغور المرجع السابق،ص 49.

[3]- **التجمع الشعبي الفرنسيRPF**: تأسس عام 1947 من طرف الجنرال ديغول بمساعدة جاك سوستال وأندري مالرو انضم اليهم اليمين التقليدي فكونوا جبهة ضد الشيوعية صعد التجمع إلى الواجهة بفوزه في الانتخابات التشريعية 1951 لكن ذلك لم يستمر طويلا حيث تراجع 1953 بعد انسحاب عدد كبير من مناضليه انظر: أحمد منغور: المرجع السابق،ص 51.

[4]- **الحزب الراديكاليPR** : تأسس عام 1901 فكان بذلك أول حزب فرنسي يتم تشكيله في عهد الجمهورية الثالثة 1871-1944 لكن تحت اسم الحزب الجمهوري الراديكالي والراديكالي الاشتراكي تحالف مع الجناح المعتدل من الجمهوريين ثم مع الاشتراكيين عامي 1962و1936 ثم تصدع أثناء الاحتلال بين المقاومة وحكومة فيشي أنظر: أحمد منغور، المرجع السابق،ص 51.

[5]- **الحزب الشيوعيPG** : تأسس سنة 1920 تحت اسم الفرع الفرنسي للعالمية الشيوعية SFIC أصبح حزبا رسميا عام 1922، كان هذا الحزب منظمنا تنظيما محكما على المستوى القاعدة و القيادة، تعاقبت على الأمانة الوطنية للحزب عدة شخصيات كان أولهم موريس توريز ثم فاداك روشي ثم جورج ماشي وأخيرا روبير أوي أنظر: أحمد منغور: المرجع السابق ص 45-47.

[6]- جويبة عبد الكامل: المرجع السابق،ص 225.

[7]- عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962**،ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت1997، ص415.

صوتا ضد 71 صوت معارض[1]وبطبيعة الحال انسحب ادغار فور وترك السلطة لغي مولي وبتعيينه رئيسا للحكومة الفرنسية (وهو زعيم الحزب الاشتراكي) ساد فرنسا والجزائر شعور عام بأن "غي مولي" سوف ينتهج سياسة مصالحة و مفاهمة بين الأوربيين والمسلمين في الجزائر وخاصة أنه كان مستاء من سياسة الاندماج التي انتهجها سوستال واعتبرها فاشلة إلى درجة أنه قام بتنحيته بمجرد تعيينه على رئاسة الحكومة[2] وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن غي مولي Guy Mollet الأمين العام للحزب الاشتراكي نجح في الانتخابات وأصبح رئيسا في فيفري1956 ونال ثقة البرلمان إلا أنه عانى من انتقادات الحزب نفسه وشكلوا معارضة قوية ضده وذلك خلال مؤتمرهم المنعقد بمدينة ليل الفرنسية حيث طلب أعضاء الحزب بتوقيف إطلاق النار والدخول في المفاوضات بالجزائر[3]بعد عزل جاك سوستال من منصبه قام بتعيين الجنرال كاترو Catroux بدله[4] المعروف بميولاته الليبرالية والمنبوذ من قبل المستوطنين[5] وفي فيفري 1956 قرر القيام بزيارة رسمية إلى الجزائر ليتولى هو نفسه تنصيب الحاكم العام الجديد في الجزائر وبمجرد أن تجرأ على القيام بأول زيارة رسمية له للجزائر واجهه الأوربيون بمظاهرات عدائية ولطخوا ثيابه ووجهه بالطماطم والبيض واعتدوا على حرمة فرنسا التي كان يمثلها وينطق باسمها غير موقفه واستسلم للأوروبيين الذين اجبروه على الاستجابة لمطالبهم رغم أنفه وأنف فرنسا التي يتزعم حكومتها[6] وبسرعة قام بالتخلي عن فكرة تعيين "كاترو" الذي يعتبر شخصية مرموقة في فرنسا وطلب من موظف بسيط يشغل في الميدان النقابي وتسلق إلى الحزب الاشتراكي أن يكون الوزير الجديد المقيم بالجزائر وهو روبير لاكوست Robert Lacoste وهذا الأخير قام بجلب مجموعة من أصدقائه المقربين إليه، وأعطاهم مناصب راقية في الجزائر وفي وقت قصير صار لاكوست هو المتكلم باسم الأوربيين في الجزائر والمدافع عن مصالحهم إلى درجة انه قام

---

[1]– شمس الدين بوفيش: المرجع السابق،ص 21.

[2]– عمار بوحوش : المرجع السابق،ص 415.

[3]– عبد المجيد عمراني: المرجع السابق،ص 84.

[4]– عقيلة ضيف الله : **التنظيم السياسي والإداري في الجزائر 1954– 1962**، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، 1955،ص 238–239.

[5]– رمضان بورغدة: المرجع السابق،ص 110.

[6]– بوهناف يزيد : **مشاريع التهدئة الفرنسية أبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954–1962**، مذكرة ماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية باتنة، 2013،ص 109.

بطرد اليساريين الفرنسيين الذين يتعاطفون من الثورة الجزائرية[1] كما غير سياسته رأس على عقب وأصبح ينادي بالاندماج وأصبح عنوان سياسته هو الاندماج والأخوة بين الجزائريين والفرنسيين وآمن بهذه الفكرة بعض المستوطنين الفرنسيين[2] ووفق الرسوم الذي صدر يوم17 مارس 1956[3] تحت رقم 274/56 منح الوزير المقيم في الجزائر سلطات استثنائية هامة لتمكنه من اتخاذ الإجراءات المناسبة لاستعادة الأمن وحماية الأشخاص والممتلكات ومراقبة التراب الوطني، كما يحتوي قانون 16 مارس 1956 الخاص بالسلطات الخاصة على جزء أول يرخص للحكومة الفرنسية أن تتخذ إجراءات تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإصلاحات الإدارية[4].

[1]– عمار بوحوش: المرجع السابق، ص416.

[2]– عبد القادر نور: **حوار حول الثورة،** إعداد وتقديم لجنيدي خليفة وزارة الثقافة بمناسبة الذكرى ال50 لعيد الاستقلال،ص 531.

[3]– أنظر الملحق رقم "02"

[4]– شمس الدين بوفتش : المرجع السابق،ص 31–32.

الفـــــــصل الثاني: إستراتيجية روبير لاكوست العسكرية للقضاء على الثورة.

المبـــــــحث 1: الإجراءات العسكرية.

المبـــــــحث2: عزل الثـــــــــورة.

المبـــــــحث3: التعذيب ومراكـــــزه.

المبـــــــحث 4: الحركات المناوئـــة.

الفـــصل الثاني: الإستراتيجية العسكرية لروبير لاكوست للقضاء على الثورة.

حتى تتمكن الحكومة الفرنسية من القضاء النهائي والسريع على الثورة الجزائرية تقرر اتخاذ إجراءات عسكرية حاسمة تتمثل في إعادة تنظيم قواتها العسكرية بالجزائر وتوحيدها[1] حيث رمت بكل ثقلها على الجهد العسكري واستعمال القوة خاصة أمام اتساع الثورة بعد هجومات 1955/8/2 والمشاركة الواسعة للجزائريين في جبهة وجيش التحرير الوطني التي بلغت ذروتها[2].

وبتعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر في فيفري 1956 شرع يدرس، الخطط العسكرية والسياسية التي سيقضي بها على الثورة الجزائرية[3] حيث جعل لاكوست روبير الأولوية للقضية الجزائرية هذا الرجل الحازم و النقابي الذي كان معجبا بالجنرال بيجو وضع كل شيء لعزمه على سحق النزعة القومية الجزائرية[4] حيث كان يعتقد أن سلفه جاك سوستال اتبع سياسة فيها شيء من المرونة لا تتناسب مع الهدف الذي يصبوا إليه الفرنسيين وهو المحافظة على الجزائر الفرنسية لذا صدر يوم 1956/2/9 "إن فرنسا ستحارب من أجل البقاء في الجزائر وستبقى" ووضع شعار ربع ساعة الأخير للقضاء على الثورة الجزائرية

المبـــــحث الأول: الإجراءات العسكرية.

المطلب الأول: زيادة القوات العسكرية: بدأ روبير لاكوست سياسة دعم القوة العسكرية بوتيرة ملفتة للنظر فقد كان عدد الجيش عند الاندلاع الثورة 80ألف 50ألف منهم من سلاح القوات البرية وحسب "الجنرال شاريار" بالكاد 60ألاف منهم جاهزة لخوض المعارك لكن مع تطور الوضع في السنة الموالية اتجهت السلطات الفرنسية إلى حشد قواتها العسكرية بالجزائر[5] ففي 15 أفريل 1965 طالب روبير لاكوست من الحكومة الفرنسية 100ألف جندي جديد وقد شرعت الإمدادات الفرنسية تتلاحق

---

[1]– عقيلة ضيف الله: المرجع السابق،ص، 254.

[2]– إبراهيم طاس: **السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958**، دار الهدى للنشر, 2013،ص 56.

[3]– محمد صالح الصديق : **كيف ننسى وهذه جرائمهم**، دار هومة للنشر 2009،ص 119.

[4]– شارل روبير آجيرون : **تاريخ الجزائر المعاصر**، ترجمة: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدان، بيروت لبنان، ص 165.

[5]– إبراهيم طاس: المرجع السابق،ص58.

إلى الجزائر[1]، شهد شهر أفريل عملية تجنيد ضخمة لشباب الخدمة الوطنية من أجل استقدامهم إلى الجزائر[2] ففي13 أفريل 1656 قامت الحكومة الفرنسية بإصدار مرسوم مكمل ومدعم لمرسوم مارس 1956 جاء بمقتضى هذا المرسوم منح سلطات واسعة مطلقة لوزير الدفاع الفرنسي "بورجيس مونوري" في اتخاذ أي قرار عسكري قد يساعد على مضاعفة القوات العسكرية الفرنسية وتسخير كل الوسائل العسكرية الممكنة لإستمرار في محاربة جيش و جبهة التحرير الوطني الى أن يتم القضاء النهائي على هذا الخصم وتطبيق لهذا المرسوم شرع بورجيس ونائبه "ماكس لوجون[3]" المسؤول عن الشؤون العسكرية في اتخاذ إجراءات عسكرية تمثلت في إرسال جنود إضافيين واستدعاء رجال الاحتياط بالاضافة الى تمديد الخدمة العسكرية وجلب أسلحة حديثة وهذا ليتمكنوا من حشد كل القوات العسكرية من اجل تصفية الثورة [4]حيث في 16 افريل 1956 تم استدعاء دفعة الاحتياط 2 و1-1952 و1-3-1935 واستدعاء 70 ألف من الجنود الاحتياطيين الذين لم تشملهم التدابير السابقة[5] ففي شهر جويلية من نفس السنة ارتفع عدد الجنود إلى 114000[6]وبقي منحنى التجنيد في ارتفاع مستمر إلى غاية أكتوبر 1956 ثم حدث انخفاض محسوس بداية من ديسمبر 1956 نظر لتسريح الجنود من أصول تونسية مغربية بعد استقلال بلدانهم وهكذا تضاعف عدد الجيش الفرنسي في عهد لاكوست مقارنة بما كان عليه[7] حيث بلغو في نهاية 1956 400000 فرد بعد ما كان يصل إلى 200000 فرد[8] ليصل في سنة 1957 إلى 500000 رجل دون أن تضيف إليها بقية القوات الإضافية الأخرى من شرطة وجندرمة والحركة والدفاع الذاتي والمقاطعات موزعة كمايلي50000 رجل فرض التدخل الدير 163000رجل فرق حماية الإقليم، 6500 رجل في المدارس، المعاهد العسكرية

---

[1]- محمد صالح الصديق: المصدر السابق، ص 119.

[2]- إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص61.

[3] - ولد في 1909/2/19 انخرط في العمل السياسي في سنة مبكر دخل الجمعية الوطنية 1936 عين مندوبا في الجمعية الاستشارية المؤقتة في 1946 عين نائبا عن مقاطعته في 1947 عين وزيرا للمحاربين في 1954 عين رئيس للجنة الدفاع الوطني في 1955 وعين وزيرا للصحراء في حكومة الجنرال ديغول أنظر غالي غربي : المرجع السابق، ص 254.

[4]- عقيلة ضيف الله ، مرجع سابق، ص 255.

[5]- إبراهيم طاس: المرجع السابق،ص64.

[6]- غالي غربي: المرجع السابق ، ص338.

[7]- إبراهيم طاس: المرجع السابق،ص64.

[8]- يوسف بن خدة: **شهادات ومواقف**، دار الأمة للنشر، ط1 الجزائر، 2004 ص 66.

10000 رجل في قيادة الأركان 20000 رجل للمراقبة 50000ألف رجل مرضى وفي عطل 100000 رجل في المنشآت والخدمات وكان هذا المجموع من القوات البرية يضم 223 كتيبة مشاة و26 فرقة خيالة و9 فيالق مدفعية، 50 سرية جند رمة وهذا في شهر أفريل 1957[1].

المطلب الثاني: تطوير العتاد الحربي والاستعانة بالحلف الأطلسي.

لم يقتصر الجهد العسكري الفرنسي في هذه الفترة على زيادة أفراد الجيش فقط بل اهتمت السلطات العسكرية أيضا بتطوير عتادها الحربي ففي أواخر 1955 كان عدد الطائرات المقاتلة الخفيفة 60 طائرة وارتفع العدد ليبلغ 500 طائرة مقاتلة و150 طائرة عمودية في أواخر 1957 أي بمعدل زيادة قدرها 23 طائرة كل شهر[2] وذلك لتعزيز قوات الشر والطغيان فسرعانما اكتشف الفرنسيون بأنهم في حاجة إلى طائرات الهيلكوبتر راحو يعقدون الصفقات مع حلفائهم لشراء هذا النوع من الطائرات التي علقوا عليها أمالا كبيرة في إيقاف الثورة فنجد مثلا أن شركة بلجيكية تخلت في أوائل أفريل 1956 عن كل ما تملكه من طائرات الهيلكوبتر وتنازلت فيها إلى فرنسا مضحية بمصالحها التجارية لان الفرنسيين أقنعوها أن ذلك سيعجل بالقضاء على الثورة الجزائرية وأعلن روبير لاكوست في 24 ماي 1956 عن وصول 17 من طائرات الهيلكوبتر الثقيلة ومئة من الطائرات الخفيفة إلى الجزائر[3] ونتيجة لربط فرنسا الجزائر بالحلف الأطلسي حتى تستفيد من إمكانياته وموارده[4] تلقت فرنسا مساعدات وشحنات من أجل القضاء على الثورة في الجزائر[5]واستطاعت أن تزود جيشها بالمدافع الثقيلة الموجهة بالرادار[6] فحسب جريدة المجاهد فإن الحلف الأطلسي كان يقوم بتعزيز القوات الفرنسية في الجزائر منذ

---

[1]– غالي غربي : المرجع السابق،ص 340.

[2]– إبراهيم طاس: المرجع السابق،ص 65.

[3]– محمد صالح الصديق: المصدر السابق، ص 120–121.

[4]– بسام العسلي : **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة** ,ط1، دار النفائس، 1984 ،بيروت لبنان ،ص 69.

[5]– دراسات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: **الأسلاك الشائكة المكهربة وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام**، سلسلة الملتقيات، دار القصبة 2010،، ص 13.

[6]– غالي غربي : المرجع السابق، ص 347.

1955[1] إلا أن الحكومة الفرنسية شعرت بأن مساعدات الحلف الأطلسي غير كافية لهذا طلبت مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية[2].

والتي قامت بدورها بإرسال كميات هامة من الأسلحة الأمريكية إلى الشمال الإفريقي[3]، منها أسلحة فردية وأخرى جماعية متطورة بالإضافة إلى العديد من الطائرات منها العمودية، الكشافة جنكيز، طائرات مقنبلة، طائرات 29B وb 26[4]، وقد اعتبرت أمريكا استعمال فرنسا لأسلحتها في حرب الجزائر دفاعا عن النفس خاصة وأن الجزائر داخلة في نطاق الحلف الأطلسي[5]، كما قدمت إعانات مالية لفرنسا ضد الثورة التحريرية[6] وقد بلغت هذه المساعدات المالية بين سنتي 1954-1957 حوالي 806 مليار فرنك[7] وظلت الولايات المتحدة الأمريكية تستمر في مد فرنسا بالدولارات والهيلكوبترات والذخيرة الحربية التي تستعملها ضد شعب يريد أن يكون حراً[8].

المطلب الثالث: التقسيم العسكري (الكادرياج).

لجأ لاكوست إلى تطبيق طريقة أخرى جديدة عرفت بـ التقسيم العسكري الكادرياج تهدف إلى تقسيم البلاد إلى مناطق مربعة ثم القيام بمحاصرة هذه المناطق وتمشيطها الواحدة بعد الأخرى[9]، وخاصة منطقة القبائل التي كان لاكوست يسعى ويبذل الجهود لكي يجعلها منطقة نموذجية لتجربة تحقيق التهدئة حتى يتمكن من إجراء الانتخابات التي وعد بها ذلك العام[10]، كما طبق الجيش الفرنسي هذا التكتيك في الشمال القسنطيني ثم عمم على بقية المناطق في شهر جويلية 1956 وذلك من أجل

---

[1]- **جريدة المجاهد لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني ,ع 40 ,في 1959/4/16** ,ص 3.

[2]- غالي غربي : المرجع السابق، ص 347.

[3]- **جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني ,ع 19 في 01 مارس 1958**، ص 10

[4]- إبراهيم طاس : المرجع السابق، ص 67.

[5]- **جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني ,ع 19 في 01 مارس 1958**، ص 10.

[6]- **جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني ,ع 40 في 16 أفريل 1959**، ص 03.

[7]- غالي غربي: المرجع السابق، ص 347

[8]- **جريدة المجاهد: لسان حال جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني ,ع08 في 05 أوت 1957,** ص 06.

[9]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، 257

[10]- يحي بوعزيز **: ثوار الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ثورات القرن العشرين**، دار البصائر للنشر والتوزيع، ص 207.

التقليل من احتمالات الخسائر التي قد يلحقها الثوار الجزائريون بالأشخاص والأملاك وأيضا احتلال أكبر قدر من المساحة الترابية للجزائر والمقدرة بـ 2.400.000كلم، وقد اسندت هذه المهام المتعددة إلى الوحدات الإقليمية والسرايا الريفية وإلى الكتائب المتمركزة على مستوى كل منطقة عسكرية ولم يكثف الجيش الفرنسي بمحطة التمركز والتموقع لأنها تجعله في حالة دفاع دائم عن مواقعه مما يعرضه لخسائر كبيرة جراء الهجمات المباغتة من قبل وحدات جيش التحرير الوطني فكان لزاما عليه أخذ مبادرة الهجوم فبدأت عملية التمشيط على نطاق واسع بضرب خناقها على المناطق المستهدفة: لاعتماد تقنية امتصاص الخنزير من خلال سد المنافذ بواسطة وحدات عسكرية متحركة وميكانيكية لعدم تمكين وحدات الجيش من اختراق الحصار المفروض عليها مما يرغمها على الاستسلام أو المقاومة حتى الموت[1]، لكن هذه الخطة التي رسمها لاكوست لم تحقق جذورها النتائج المنتظرة فقد فشل برنامجه الشهير بـ " التقسيم العسكري" في خنق الثورة كما كان متوقعا، كما أنه لم يوفق في محاصرة جيش التحرير الوطني ولم يضعهم في وضع عسير، ولم يمنعهم من التحرك.

المطلب الرابع: تكثيف العمليات العسكرية.

في 28 أفريل 1956 وبالتحديد مع بداية التحضيرات لعقد مؤتمر الصومام شرع لاكوست بالتنسيق مع " ماكس لوجون" المسؤول عن الشؤون العسكرية بالجزائر في تطبيق العمليات العسكرية الكبرى قصد تحقيق " التهدئة" بالجزائر حسب المخطط الذي وضع لهذا الغرض وحدد شهر ماي 1956 كآخر أجل لاستعادة الأمن والهدوء في الجزائر[2]، وكان لاكوست يعلق آمالا واسعة لتحقيق مشروعه الاستعماري في الجزائر خلال عام 1956 والمتمثل في استحداث المنطقة المثالية وقد إختار المنطقة الثالثة " القبائل الصغرى" لتكون منطقة نموذجية لتحقيق تلك التهدئة بقيادة الجنرال " ديفور" وقد شرع الجنيرال ديفور في العمل التمهيدي للعمليات العسكرية الكبرى في 28 أفريل 1956 وذلك من خلال بدأ عمليات تطهير واسعة للمنطقة [3]ثم نظم الجيش عمليات عسكرية ضخمة يمكن أن نشير إلى:

---

[1]- غالي غربي: المرجع السابق، ص ص، 354-355.

[2]- عقيلة ضيف الله : المرجع السابق، 257

[3]- غالي غربي: المرجع السابق، ص ص، 351

01- عملية الأمل والبندقية:

أطلق عليها اسم الأمل والبندقية تفاؤلا بتحقيق النصر والتهدئة في المنطقة الثالثة التي اعتبروها منطقة نموذجية لتحقيق التهدئة وهي عبارة عن سلسلة من العمليات الواسعة خطط لها الجنرال لاكوست ونفذها الجنيرال ديفور وأعدلها أزيد من 30 ألف عسكري وعشرات من قاذفات القنابل مدعمين بالطائرات والمروحيات امتدت زمنيا من 1956/04/28 إلى نهاية أوت وتهدف إلى محاصرة منطقة القبائل حتى لا يتمكن جنود التحرير الوطني من الإفلات من قبضته[1] وبالرغم من أن العملية خلفت تخريبا ودماراً مروعين في المنطقة إلا أن جيش التحرير الوطني اتخذوا[2] مخابئ لهم في باطن الأرض يسكنوها وهكذا انتهت عملية الأمل والبندقية بالفشل دون أن تحقق الأهداف المرجوة ولا التهدئة المنشودة[3].

02- عملية المشط الدقيق:

وشملت منطقة الوازنة بجبال المدية وهي من المراكز الهامة لجيش التحرير كان بها مخبئا مستخدم كمستشفى، وفي جوان 1956 اجتمع به عدد من قادة جيش التحرير من بينهم العربي بن مهيدي وعبان رمضان[4]،قصد التحضيرات لمؤتمر الصومام فعندما اكتشفت فرنسا المكان قامت بعملية تمشيط ضخمت أعدت لها 60 ألف جندي امتدت إلى مناطق تابلاط وبالستر وسور الغزلان، المدية والجبال

---

[1]-إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 88..

[2]- جريدة المجاهد: **لسان حال جبهة التحرير وجيش التحرير** ، ع 15، ص 06.

[3]-عقيلة ضيف الله : المرجع السابق، 257

[4]- ولد في 10 جوان 1920 في قرية عزورة بالقبائل الكبرى، دخل المدرسة الابتدائية سنة 1926 ثم التحق بثانوية Duveyrier، في 1943 استدعى لأداء الخدمة الوطنية العسكرية الاجبارية في صفوف الجيش الفرنسي، ثم تفرغ عبان رمضان للنضال السياسي في صفوف الحزب وأسندت له مهمة التنظيم في ولاية سطيف ثم أصبح عضوا في اللجنة المركزية للحزب ثم عضوا في المنطقة الخاصة، وعمل عبان رمضان على تكوين الشباب وتحضيرهم للثورة إلى غاية 1950، عند إكتشاف المنظمة ألقي القبض عليه، أطلق سراحه في 19 جانفي 1955، وألتحق بالثورة ساهم في تنظيم مختلف فئات المجتمع في شكل نقابات مهيئة فكانت أعماله تلك وراء ظهور " الاتحاد العام للعمال الجزائرية" والاتحاد العام للتجار الجزائريين"، وكان وراء إضراب الطلبة والتحاقهم بالثورة وهو صاحب فكرة قسما" النشيد الوطني" وذلك وراء حسب شهادة المجاهد اخضر رباح، تولى مهام الكاتب العام في مؤتمر الصومام توفي في 27 ديسمبر 1957، **أنظر**: سليمة كبير: **عبان لرمضان من أعلام الجزائر في العصر الحديث**، المكتبة الخضراء، ص ص 8-35.

الشريعة بالبليدة، أستشهد على إثرها عدد من المجاهدين وألقي القبض على بعضهم وقام الجيش الفرنسي خلالها بتدمير وحرق العديد من المداشر وأصبحت الوزانة منطقة محرمة[1].

03- عملية العصفور الأزرق.

أدلى الوزير المقيم روبير لاكوست أمام البرلمان الفرنسي عند تقديم مشروعه بأن الأمر لا ينحصر في تعزيز العمليات العسكرية ضد جيش التحرير الوطني الجزائري فحسب بل يرمي إلى جعل الاضطهاد المسلط على الشعب أشد وأنكى وإيجاد حالة استثنائية لإخماد صوت الشعب الجزائري بالقوة العسكرية[2] لذا حاول الجيش الفرنسي القيام بما يسمى بمؤامرة العصفور الأزرق التي امتدت عشرة شهور من نهاية نوفمبر 1955 إلى نهاية سبتمبر 1956 وهي عبارة عن مؤامرة مدبرة من طرف القوات العسكرية الفرنسية يطلق عليها عدة أسماء .العصفور الأزرق عملية عسكرية سرية opération armée de kabile كوماندو commandos,قوة forces k، المؤامرة le complat ، بدأ الوالي العام جاك سوستال التفكير فيها خلال سنة 1955 بعد عام من اندلاع الثورة[3] وهي عملية بمهارة لا ترتقي إلا لمستوى ومهارة إبليس لطعن الثورة في الصميم حسب ظنه فلا تمضي ايام قليلة في نظره حتى يتخلص من قادة الثورة في منطقة القبائل وتنتقل العملية بعد ذلك إلى مناطق أخرى من الجزائر وما هي إلا أسابيع حتى يصبح الثوار في مختلف المناطق بلا قادة فتضطرب أمورهم ويختل نظامهم فلا يلبثون عندئذ حتى يعلنوا استسلامهم ويعودوا إلى السلطات الفرنسية نادمين[4]حيث قام بتجنيد شباب جزائريين ينتظمون على شكل وحدات صغيرة مثل المجاهدين ويتتبعون وحدات جيش التحرير الوطني[5]، وذلك في إطار البحث عن القوة الثالثة التي ستكون بديلا لجبهة التحرير وجيش التحرير الوطني، تساعد على تطبيق سياسة الإدماج التي تحمس لها سوستيل ويسعى جاهدا لتطبيقها وقبل أن تشرع القوانين الفرنسية في تطبيق عملية العصفور الأزرق عملت على دعم قوات بلونيس المصالية

---

[1]- إبراهيم طاس : المرجع السابق، ص ص 88-89

[2]- أحمد طالب الإبراهيمي: **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي 1954-1964**، الجزء الخامس، دار البصائر، الجزائر، ص 57.

[3]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 94.

[4]- محمد صالح الصديق: **عملية العصفور الأزرق**، دحلب للنشر والتوزيع، ص 14-15.

[5]- بوعلام بن حمودة: **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية**، دار العثمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012، ص 224.

المعارضة للثورة، ولكن هذه القوات المصالية تلقت ضربات[1] قاسية من طرف قوات جيش التحرير وفقدت الكثير من رجالها واضطر بلونيس نفسه أن ينسحب بمن بقي له من الرجال إلى الجنوب، بدأ التمهيد لعملية العصفور الأزرق في شهر نوفمبر 1955 عندما اتصل مفتش قديم للشرطة في فرقة الرماة يدعي أوسمر ousmer بصديق له قديم منذ الصبا يدعى حشيش الطاهر واقترح عليه أن يقدم الجيش الفرنسي أسلحة وذخائر ونقودا لمتطوعين جزائريين يكونون منظمة سرية عسكرية لمحاربة الثوار في بلاد القبائل بنفس أساليبهم وتخطيطاتهم وكان أوسمر هذا على علاقة جديدة بالوالي جاك سوستال، تشجع حشيش الطاهر للفكرة وسافر إلى قرية الغزازقة قابل صاحبه الذي يدعى أحمد أوزايد ودخل في حوار معه طويل بهدف القيام بحرب ضدهم وواصل الحديث معهم لمدة ثم عاد الجزائر ليقدم تقريرا عن مهمته إلى المفتش أوسمر[2]، وبحكم أن أوزايد كان مناضلا في حزب الشعب الجزائري وصديق لكريم بلقاسم[3] وعمر أوعمران[4] فاتصل أحمد أوزايد بهما بواسطة سعيد بريروش[5]

فنقل إليه كريم بالقاسم أوامر أن يواصل أوزايد اتصالات إلى النهاية حتى يعرف خطة المخابرات الفرنسية وأهدافها ووسائلها، ثم اتصل حشيشي بأوزايد وعرض عليه مخططه كاملا على أن يبقى سريا، وطلب منه أن يبحث عن الرجال المستعدين للحرب بشرط أن يكونوا ذوي ثقة، فقرر كريم بالقاسم أن

---

[1]– يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 90–91.

[2]– يحي بوعزيز ، المرجع السابق , ص 91–92.

[3]– ولد في 14 ديسمبر 1922 بالقبائل الكبرى التحق بإحدى المدارس بالعاصمة حصل على شهادة الابتدائية سنة 1936، عندما بلغ 18 وظف كاتبا في الحالة المدنية في سنة 1942 تم إدخاله إلى إحدى ورشات الشباب لتعلم مهنة من المهن في 1943استدعى للخدمة العسكرية الاجبارية في الجيش الفرنسي ثم أصبح مناضلا في حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في سنة 1946 ترأس اجتماعا سريا وكان عضوا في المنظمة الخاصة ثم تم تعيينه مسئولا على منطقة القبائل كلها 1951 وكان عضوا في مجموعة الستة تولى رئاسة الوفد الجزائري في مفاوضات ايفيان وفي 1968 عثر عليه مخنوقا في غرفته في سويسرا أنظر : سليمة كبير **: كريم بلقاسم أسد الجبال من أعلام الجزائر في العصر الحديث**، المكتبة الخضراء للنشر والتوزيع، ص 8–39.

[4]– ولد في 19 جانفي 1919 بذراع الميزاب تجند في الجيش الفرنسي وحكم عليه بالإعدام إثر اشتباكات بين الجزائريين والفرنسيين سنة 1941 ونجا منه في 1945، حكم عليه بالإعدام غداة أحداث 08 ماي لكنه استفاد من العفو ألقى القبض عليه مرة أخرى عام 1947 لكنه فر، كان من أبرز الشخصيات الذين فجروا ثورة 01 نوفمبر وكان نائبا لكريم بالقاسم في المنطقة الثالثة ثم خلف رابح بيطاط في المنطقة الرابعة، خلال تشكيل الحكومة المؤقتة عين رئيسا لجبهة التحرير بتركيا، وساهم أيضا في محاربة المنظمة السرية الإرهابية وانتخب بعد الاستقلال نائب المجلس التأسيسي توفي في 29 جويلية 1922، **انظر:** آسيا تميم، مرجع سابق، ص 251.

[5]- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 224-225.

يجند لحشيش الطاهر 15 رجلاً من الفئات التي تخدم الثورة وكلهم ذو خبرة ، تسلم حشيش الطاهر القائمة ووافق عليها أوزايد وبعد يومين توصل أوزايد في مطعمه بكمية من الأسلحة الحديثة والجديدة وقام بتوزيع الأسلحة والمبلغ المالي على المجندين وطلب منهم العمل ضد فلاقة كريم وطلب حشيش من أوزايد أن يواصل تجنيد المزيد من الرجال وبدأت عملية العصفور الأزرق، أو قوة القبائل أو المؤامرة، كان كريم بالقاسم يساعد مجنديه في هذه العملية وطلب منهم أن يكثروا من إطلاق النار في الهواء في الليل وقام هو باصطياد المصاليين واغتيالهم, وبهذه الكيفية أحكم كريم بالقاسم الخطة لصالح الثورة وتم تجنيد أكثر من 600 رجلا وسلحوا تسليحا جيدا وسلطوا أعمالهم على قتل المجندين وتخريب الجسور والطرقات على غرار ما يقوم به جيش التحرير وتواصل تجنيد هؤلاء الرجال حتى بلغ عددهم 1500 رجلا وكانت أعمالهم مرضية بالنسبة للجيش الفرنسي وقتلاهم كلهم مصاليين والمخربين وأعداء الثورة فإن القيادة الفرنسية مهما كانت حاذقة فإن الثوار كانوا أكثر حذقا منها استكملت عملية العصفور الأزرق شكلها وإطاراتها في النصف الأول من عام 1956 وكان جاك سوستال قبل رحيله في شهر فيفري 1956 يترأسها وخلفه روبير لاكوست وأخبره أهميتها فأستبشر بها خيراً لذلك طلع على العالم بشعاره ربع الساعة الأخيرة.[1]

وقد تحصلت جبهة التحرير من خلال هذه العملية على 84 مليون سنتيم نقودا و850 قطعة سلاح متنوعة مثل الموسكوتو والرشاشات والمسدسات الرشاشة والذخائر، وفي يوم 16 سبتمبر 1956 تم توزيع لآخر كمية من الأسلحة على بعض أفراد[2]هذه المجموعات في قرية إفليس، بحضور الجنرال أولي، ولم يكن رئيس فرقة الدرك " بتيقزيرت" على علم وخلال مؤتمر الصومام تم الاتفاق على ضم هذه الكتائب إلى الثورة بصفة جماعية وفي يوم 10 ديسمبر 1956 اعطى الضوء الاخضر للرؤسائها على ان يتم ذلك ليلة 30 ديسمبر 1956، وكان عددهم 1500 رجلا وقبل أن يلتحق أوزايد بالجبل مع هؤلاء الرجال تخلص من حشيش الطاهر وقتله بثلاث رصاصات في بطنه وأخذ طريقه إلى الجبل[3] في صباح اليوم الثاني تلقى الحاكم العام رسالة مجهولة فيها ما يلي: " السيد الوزير كنت تعتقد أنك تقدم حصان طروادة في قلب المقاومة الجزائرية، لقد تم خداعك إن من اتخذتموه كخونة للأمة

[1]– يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص ص 92–93.

[2]– بوعلام بن حمودة : المرجع السابق، ص 225.

[3]– يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص ص 93–94

الجزائرية كانوا وطنيين حقيقين نشكركم على تزويدنا بالسلاح الذي سيساعدنا عن تحرير بلدنا"[1]، وكانت مفاجأة للقوات الفرنسية أفقدتها صوابها فجندت 15 ألف رجل وشنت صباح يوم 01 أكتوبر عملية عسكرية ضخمة دامت 03 أيام بمدافع عيار 155و 75 بطائرات والمصافحات وأشعلت منطقة تفزيرت التي يوجد فيها أغلب أفراد هذه القوات وسلطت العذاب والتقتيل على المدنيين العزل وخربت ديارهم وهتكت أعراضهم وأفسدت أموالهم وقتلت العشرات بكيفية عشوائية وأقامت قيامة المنطقة لأن الصدمة كانت قاسية وتمكنت من اعتقال 600 من المجندين بينما تمكن 600 من الالتحاق بجيش التحرير وقتل الباقي [2] وتم استرداد نفس العدد من الأسلحة في مجموع 400 سلاح ناري بالإضافة إلى عدد من البنادق التي وزعها الفرنسيون بسخاء على جبهة التحرير الوطني[3] .

العصفور الأزرق، هذه العملية المأساوية ذهب ضحيتها العشرات من الضباط والمثقفين في بعض الولايات وبخاصة الثالثة والرابعة وتمت تصفيتهم من قبل مسؤوليهم بتهمة العمالة للمحتل[4] لكنها أعطت مكاسب كبيرة لجبهة التحرير الوطني في حرب التضليل[5].

04- عملية الزرق (إكفادو) la bleuite.

بعد عملية العصفور الأزرق التي اخترقتها الولاية الثالثة و أفضحت روبير لاكوست شر فضيحة[6]دبرت المخابرات الفرنسية أو ما كان يسمى بالمكتب الثاني مؤامرة ضد جبهة وجيش التحرير عرفت بمؤامرة

---

[1] –Alistair Horne : **histoire de la guerre d' Algérie ,** Ed albbin Michelle, paris ,1987, p 265.

[2]– يحيى بوعزيز: المرجع السابق، ص .94

[3] –Alistair Horne :op.cit.p 266.

[4]– بلقاسم متيجي: **حرب الجزائر يوميات فتى مجاهد من 1957 إلى 1962**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ص 70.

[5] – Alistair Horne :op.cit.p 267.

[6]– جودي أتومي: **العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ، المسيرة الطويلة لأسد الصومام، شهادة لضابط في جيش التحرير الوطني بالولاية الثالثة (القبائل) 1956-1962**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، ص 227.

الزرق وهي عملية هدامة استهدفت تشويه سمعة القادة من صف الضباط في جيش التحرير الوطني، وكذا المسؤولين السامين في جبهة التحرير الوطني[1]،

كانت عملية بسيكولوجية محكمة وخطيرة جند لها بعض العملاء، فأوعز إلى العقيد عميروش[2]، بأن عناصر من ضباطه وجنوده وخاصة المثقفين والطلبة اللذين التحقوا بولايته بعد إضراب الطلبة لعام 1956 و القادمين من العاصمة، هم على اتصال وثيق بالجيش الفرنسي والإدارة الفرنسية وبدأت عملية التشكيك خاصة بين المثقفين وجماهير الشعب من جنود وغيرهم ثم بين الجنود المسؤولين وأخيرا بين المسؤولين فيما بينهم، وتمكن سرطان الشك من نفسية العقيد عميروش وبعض مساعديه، فسارع دون تحري ولا تعمق وتدبر بإقامة محاكمات فورية واستعجال الإعدامات فكانت النتيجة إعدام حوالي 1800 من الضحايا أغلبهم من المثقفين، وتبريرا لموقفه أرسل عميروش إلى باقي الولايات بأنها مهددة بنفس العملية، وبالفعل امتدت العدوى سريعا إلى الولاية الرابعة حيث ذهب ضحيتها حوالي 500 شخص ونشير هنا بان قيادة الولاية الثانية عندما سمعت بالعملية عن طريق رسالة من العقيد عميروش وهي جارة لصيقة بالولاية الثالثة نبهت العقيد عميروش إلى ضرورة الرجوع إلى لجنة التنسيق والتنفيذ قبل الشرع في الإعدامات خاصة الضباط، فهذا ليس من صلاحياته وطبقا لقرارات مؤتمر الصومام، دائما بإمكانه فقط إصدار قرار الإعدام في الجندي الأول إلى ما تحت وهذا بعد محاكمة نزيهة دقيقة وعلى لجنة التنسيق والتنفيذ أن تبعث بلجنة تحقيق[3]، ولكن قيادة الولاية الثانية فوجئت وكانت الحكومة المؤقتة قد تشكلت, ان وزير الدفاع كريم بالقاسم وزير المواصلات عبد الحفيظ

---

[1]– عفرون محرز : **مذكرات من وراء القبور**، تر الحاج مسعود، دار هومة، ص 353.

[2]– ولد في 31 أكتوبر 1926 ولاية تيزي وزو اشتغل في صناعة الحلي الفضية والنحاسية وحقق نجاحا ملحوظا، انضم إلى الثورة عام 1954، أنضم في صفوف الحركة الوطنية عام 1947 والتحق بحركة انتصار الحريات الديمقراطية ثم عين عضوا في المنظمة الخاصة، ألقي عليه القبض في 1950 وسجن 08 أشهر في 1951 اشتغل في معمل رونوبيلكور واصل نضاله أو نشاطه السياسي فيMTLD ورقي إلى منصب رئيس خلية، كما ساهم في مؤتمر الصومام، ورقي إلى مرتبة صاغ أول في الولاية الثالثة، في نهاية 1957 كلف رسميا بقيادة الولاية الثالثة وفي 1958، رقي إلى مرتبة عقيد عام، أستشهد يوم 29 مارس 1959 أثناء سفره إلى تونس، أنظر: سليمة كبير: **العقيد عميروش، الشجاع الصارم** ,المكتبة الخضراء للنشر والتوزيع، الجزائر ص ص 08–37.

[3]– علي كافي: المصدر السابق، ص ص 123– 124.

بوصوف[1]، بعث إلى العقيد عميروش برسالة تهنئة وشكر "لإكتشافه المؤامرة" قبل أن تستعجل.. مع العلم أن قيادة الولاية الثانية كانت قد أرسلت إلى الحكومة تخطرها بالمؤامرة وجسامة انعكاساتها وضرورة إرسال لجنة تحقيق العناصر التي يراها عميروش خائنة " كما أن قيادة الولاية الثانية كانت قد أخطرت الحكومة المؤقتة بأن عدة تقارير من مختلف جهات الولاية تستفسر عما حدث وبالتالي قد تسرب العدوى بطريقة أو بأخرى وتصبح الولاية على مشارف كارثة قاتلة أن لم تبادر بعملية شرح وتوعية وطمأنينة[2].

وكما هو الحال بالنسبة للعمليات الهدامة التي سبقتها وتلك التي تلتها فإن مصيرها الفشل القومي والغموض التام ومثلما دأبت عليه الدولة الاستعمارية منذ 1830، فهي لا تبوح أبدا بالحقيقة بشأن،العمليات التخريبية والمخططات الهدامة لانها تجني أدنى شرف من وراء اعترافها لما اقترفته ، فهذه العمليات التخريبية رغم فشلها كلها إلا أنها تسببت في مآس وآلام وتركت آثارا مخيفة.[3]

المبحث الثاني: عزل الثورة

المطلب الأول: الأسلاك الشائكة والقرصنة الجوية.

لقد كانت فرنسا مدركة لأهمية ودور الشرقية والغربية للثورة باعتبارها منفذ لدخول السلاح احتاطت لهذا الأمر منذ عشرات السنين وبعد اندلاع الثورة الجزائرية بحثت عن وسيلة لسد هذا المنفذ الذي أثار انشغال العديد من المسؤولين الفرنسيين، حيث صرح ماكس لوجان في 1957/04/03 أن حوالي 1000 قطعة سلاح تعبر الحدود التونسية يوميا لتصل إلى يد الثوار بـ الإضافة إلى التخوفات التي أبداها الجنرال لوجان بخصوص المناطق الحدودية بعدما لاحظ أن شهري أفريل وماي 1957 شهدا

---

[1]– ولد عبد الحفيظ بوصوف 17 أوت 1926 درس المدرسة الفرنسية تحصل على شهادة الابتدائية في 1944 سافر إلى قسنطينة ليشتغل كعامل ، تابع دراسته في علم النفس قبل 1954 في عام 1950 تحول إلى العمل السري بعد مؤتمر الصومام ليصبح عضوا في المجلس الوطني للثورة، عين وزيرا للاتصالات والتسليح أسس جهاز المخابرات الجزائرية 1957 ولعب دورا كبيرا في تكوين إطارات في هذا المجال، توفي في 31 ديسمبر 1980 في شقته في باريس بوجود زوجته إثر أصابته بنوبة قلبية **انظر**: أسعد لهلالي: **عبد الحفيظ بوصوف ودوره في الثورة التحريرية الجزائرية**، العدد 09، مارس 2019، جامعة سطيف 02، ص ص 58–60.

[2]– علي كافي: المصدر السابق، ص ص 125–126.

[3]– عفرون محرز : المرجع السابق، ص 353.

دعما مغربيا وتونسيا للثورة ملفتا للنظر[1] ونظرا لأهمية كل من تونس والمغرب بالنسبة للثورة الجزائرية حيث كانتا المنفذ الهام الذي تأتي منه أو عن طريقه الأسلحة[2] عمدت فرنسا إلى أنشاء خطوط مكهربة تدخل ضمن إستراتيجية القادة الفرنسيين بهدف توقيف قوافل السلاح وعزل كل من القاعدتين الشرقية والغربية لمنع المجاهدين من الدخول والخروج وفصلهم عن القواعد الخلفية والداخلية وعزلهم عن العالم الخارجي ومنعهم من الإمداد والتموين و العلاج قصد خنق الثورة والقضاء عليها[3]، وهذه الخطوط المكهربة أو الأسلاك الشائكة[4]، هي عبارة عن شبكة من الأسلاك المتكونة من الموانع الاصطناعية وهي تتألف من أوتار معدنية أو خشبية مغروسة في الأرض على 04 أو 05 صفوف متصلة بأسلاك شائكة معدنية وتبلغ المسافة بين الأوتاد 1.5م وكذلك بين الصفوف وتنصب على مسافة 60.50 م أمام المواقع المنشأة وتدعم بأشواك والألغام مضادة للأشخاص لمنع العدو من اجتيازها، كما تدعم بالغام منيرة تنفجر وتضيء المكان في حالة ما حاول العدو اجتياز الشبكة وبمستخدم جهاز عسكري خاص يربط بـ الأسلاك الشائكة لإطلاق الإنذار عند اجتياز الشبكة أو قطع أسلاكها[5] وفي شهر أوت 1956 أعلنت حكومة غي مولي " الحق" وهي مطاردة الثوار الجزائريين ومنعهم من نقل السلاح من المغرب إلى الجزائر ولتحقيق " الحق " أمرت بإقامة حاجز من الأسلاك الشائكة المكهربة على الحدود المغربية الجزائرية سمي بـ " خط شال" نسبة إلى الجنيرال شارل[6] وفي اواخر1956 أمر وزير الدفاع الفرنسي الجديد " أندري موريس" بإقامة حاجز مماثل يمتد على الحدود التونيسية الجزائرية أطلق عليه "خط موريس" وقد انتهى من إقامته في سبتمبر 1957 وتمتد هذه الأسلاك الشائكة المكهربة مئات الأميال على طول الحدود التونسية الجزائرية وكذلك المغربية الجزائرية، وهي مجهزة على مسافات بالرادار والمدفعية، وكل الوسائل الحربية المتطورة لمراقبة كل تحركات الثوار على الحدود ومنع تنقلهم

---

[1]– إبراهيم طاس، المرجع سابق، ص ص، 104–105.

[2]– عقيلة ضيف الله: المرجع سابق، ص 258.

[3]– الطاهر سعيداني : **القاعدة الشرقية، قلب الثورة النابض**، دار الأمة للنشر ص 146.

[4]– أنظر الملحق رقم "03".

[5]– الطاهر سعيداني : المصدر السابق، ص 126.

[6]ولد شمال فرنسا في 1905/09/05، التحق بمدرسة سان سير وتخرج برتبة ضابط ملازم أول سنة 1925، التحق بالمقاومة سنة 1943 عين رئيس مصلحة الاستعلامات الجوية في فرنسا المحتلة ثم نائب قيادة الأركان الجوية سنة 1946 ثم أُصبح قائد السلاح الجوي بالمغرب الأقصى من سنة 1949 إلى غاية 1951، **أنظر**: سلسلة منشورات الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية رقم03، أعمال الملتقى الوطني حول: **الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح بين الطموح والواقع: 14–15 فيفري 2018**، الجزء الأول، ص 234.

إلى تونس والمغرب وقد كلفت هذه الأسلاك الشائكة جيش التحرير خسائر جهة في السلاح والأرواح عرقلت عملية جلب الأسلحة من الخارج[1] على هذا الأساس قام روبير لاكوست بمخطط يرمي إلى توسيع وتعزيز خط موريس حتى تتحول إلى قوة مؤثرة ذات فاعلية كبيرة ولقد شرعت القيادة العسكرية في إنجازه في 07 فيفري 1958 حيث اشتمل على العديد من المحاور تمثلت في متابعة الأشغال التي لا تزال في طور الإنجاز وقد انطوى تحت هذه العملية صيانة الأسلاك الشائكة والمراكز المكهربة بالإضافة إلى إنشاء أرضية للتدخل والمراقبة وزرع الألغام من نوع APID/51 بالإضافة إلى إنشاء خمس مراكز رادار وإنشاء طريق يربط بئر العاتر بنقرين أما المحور الثاني فتمثل في توسع الشبكة والمراقبة بواسطة الأضواء الكاشفة فقد ألح لاكوست على ضرورة توفير الأجهزة الكهربائية وكذا الألغام والأضواء الكاشفة التي يتطلبها الخط المكهرب، أما المحور الثالث فتمثل في تكثيف شبكة الاتصال بواسطة الراديو وذلك قصد تعزيز نظام المواصلات على الحدود الجزائرية الشرقية لأحكام القبضة الاستعمارية على هذه الجهة المهمة والإستراتيجية أما المحور الرابع فتمثل في تجهيزات ضوئية ماتحت الأشعة الحمراء وذلك نظرا لأهميتها في نجاح عملية المراقبة وتحسين وتطوير الملاحظة[2]، أما المحور الخامس الذي شمله مخطط لاكوست فتمثل في توسيع شبكة الأسلاك الشائكة إلى جنوب الماء الأبيض هي بدورها اخذت شكلين: الشكل الأول يتمثل في توسيع الخط المكهرب من خلال إنشاء 112 كلم من حزام كهربائي بغرض مضاعفة الشبكة الممتدة بين مومنة وسوق أهراس، وتويري إلى الذرعان، وكذا وادي كيبابيط إلى مرسط أما الشكل الثاني فيمثل في توسيع شبكة الرادارات على نحو يقضي بالضرورة إلى التمكين القوات الاستعمارية من الضبط والتحديد لأي جسم متحرك، الأمر الذي يقلل بشكل كبير نسبة نجاح العبور بهذه المنطقة المحروسة بالرادار أما المحور السادس فتمثل في التحسين التقني للخط المكهرب حيث أنجز خط بيلو طوله 730 كلم ويمتد من الغزوات شمالا إلى شمال بشار جنوبا والسدين عبارة عن شبكة معقدة من الأسلاك الشائكة والمكهربة ذات التوتر العالي ميشال، روني[3]ولم تكتفي السلطات العسكرية بوضع خط شارل وموريس ومطاردة الثوار وعزل الثورة عن جيرانها بل لجأت إلى محاولة التخلص من قادة الثورة[4] ففي 22 أكتوبر 1956 قامت السلطات

---

[1]– عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 259.

[2]– جمال قندل : **خط موريس و شال وتأثيرها على الثورة التحريرية 1957–1962**، ص ص ، 76–77.

[3]– إبراهيم طاس : المرجع السابق، ص 107.

[4]– عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص260

الاستعمارية بعملية فرصة جوية[1] استهدفت الطائرة[2] التي كانت تنقل الزعماء الجزائريين إلى الخارج أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد ومحمد خيضر بالإضافة إلى الصحفي مصطفى الأشرف التي كانت متوجهة من المغرب إلى تونس بحضور الاجتماع المنعقد في تونس الذي يحمو المملكة المغربية والجمهورية التونسية وجبهة التحرير الوطني الجزائرية ومشاركة الوزير الفرنسي للشؤون المغربية[3] التي كان عليها أن تمر عن طريق بالما الاسبانية حيث طلبت السلطات العسكرية الفرنسية في وهران من قائد الطائرة الفرنسي الهبوط في وهران، وقد أظهر رفضه لذلك ببادئ الأمر وأثناء اقترابه من الأجواء الجزائرية أجبرته الطائرة العسكرية على النزول في مدينة الجزائر وتمت عملية القرصنة واعتقال الزعماء الجزائريين وقد تم ذلك بقرار من قائد القوات الجوية في الجزائر " لوريلو" " وماكس لوجين" ودون الأخذ برأي الحكومة الفرنسية ووزيرا الخارجية وزير الدفاع، ولهذا قدم وزير الشؤون التونسية والمغربية " آلان سافري" استقالته احتجاجا على العملية ووصفها بـ الأعمال غير الانضباطية[4]وقامت تونس بإدانة هذه العملية إذا عقد كاتب الدولة للأخبار والإرشاد "البشير بن يحمد" ندوة صحفية على الساعة 1مساءا يوم23 أكتوبر بتونس تطرق فيها إلى اختطاف القادة الجزائريين اللذين كانت تنقلهم طائرة من المغرب ثم تحويل وجهتها إلى الجزائر ولذلك قام الرئيس الحبيب بورقيبة[5] باستدعاء السفير الفرنسي بتونس وأبلغه استنكاره وفي الآن نفسه استقبل سفراء الدول الأجنبية بتونس، وطلب منهم لفت أنظار حكوماتهم إلى الحوادث وما ينتج عنها[6] لكن الحكومة

---

[1]– أنظر الملحق رقم "04"

[2]– الطاهر الزبيري **: مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929–1962)**، منشورات وحدة الرويبة للطباعة، الجزائر، 2008، ص 170.

[3]– حبيب حسن اللولب : **التونسيون والثورة الجزائرية**، ج01، وزارة الثقافة، الجزائر 2009، ص 403

[4]– **المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، السداسي الثاني**، دار الكرامة للطباعة والنشر والاتصال، 2007، ص 188.

[5]– ولد الحبيب بورقيبة في منستير في منطقة الساحل التونسي في سنة 1903 تلقى العلم في تونس وفرنسا، نال شهادة الثانوية وإجازة الحقوق من جامعة باريس عاد إلى تونس 1928 ليمارس مهنة المحاماة، مناضل في صفوف حزب الدستور عام 1954، انتخب أمينا عاما أمضى مابين 1934و1945 11 عاما في السجون الفرنسية بسبب نضاله من أجل استقلال تونس عام 1956 وأصبح رئيسا للمجلس الوطني ثم رئيسا لمجلس الوزراء في 1958 انتخب رئيسا لتونس، **أنظر:** عبد الوهاب الكياني**: موسوعة السياسية، ج2** ,المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، (د،س)، ص 157.

[6]– حبيب حسن اللولب : المرجع السابق ص 404.

الفرنسية وجدت نفسها أمام الأمر الواقع وأقرت اعتقال الزعماء الجزائريين وذلك على الرغم من موجة السخط والتنديد المغاربية الصارمة[1] ولم تكتف السلطات العسكرية الفرنسية بهذا ولجأت إلى الاعتداء على تونس بدعوة حق متابعة الثوار الجزائريين داخل الأراضي التونسية طبقا لأحكام القانون الدولي كما تدعي فقد قام السلاح الجوي يوم 8 فيفري 1958 بغارة جوية على القرية التونسية "ساقية سيدي يوسف" الواقعة على الحدود التونسية الجزائرية بدعوة أن الثوار الجزائريين قد اتخذوا من القرية قاعدة لهم وقد أدت هذه الضربة العسكرية الى إدانة فرنسا إدانة شديدة من طرف دول عديدة[2] وبالرغم من هذا لم تتخل تونس ومراكش عن شقيقتيهما فراح الثوار فيها يقضون مضاجع القوات الفرنسية لأن كل منها تعلم أنه لا استقلال لأيهما إلا إذا استقلت الجزائر[3].

المطلب الثاني: المناطق المحرمة والمحتشدات.

لم يدخر الاستعمار الفرنسي جهدا ولا وسيلة تمكنه من القضاء على الثورة وإخماد لهيبها إلا وجربها في الجزائر، فقد أدرك مع مرور الزمن أن قوة الثورة الجزائرية مستمدة من دعم مختلف الأشكال الذي تتلقاه من الشعب الذي امن بها، وبالتالي أمدها بكل ما يملك من غال ونفيس ومن الإجراءات القمعية التي تجرع مرارتها الشعب الجزائري هي إقامة المناطق المحرمة والمحتشدات.[4]

1- المناطق المحرمة:

أمام عجز السلطات الاستعمارية على إخماد لهيب الثورة المسلحة لجأت إلى اتخاذ إجراءات وحشية استهدفت قمع الثورة والجماهير من خلال عمليات إجلاء السكان وإرغامهم على التخلي عن ممتلكاتهم[5]وقد عرفت تلك المناطق التي تمت تطبيق عملية الإجلاء عليها بالمناطق المحرمة[6] أو المناطق المتعفنة وهي مناطق تصبح محرمة على اثر اشتباك قوي مع جيش التحرير الوطني حيث

---

[1]- **المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954** : المرجع السابق، ص189.

[2]- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 159-260.

[3]- عبد العاطي جلال **: فرنسا في الجزائر**, منشورات ثالة، الجزائر 2013،ص 113.

[4]-بختاوي قاسمي: **المحتشدات ومراكز التعذيب شهادات حية من منطقة صبره تلمسان**, الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية ,عدد خاص, ديسمبر 2012، ص 221.

[5]- أحسن بومالي: **إستراتجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص177.

[6]- **أنظر الملحق رقم"5"**

يطرد السكان فورا ودون سابق إنذار، فتتذمر المداشر بالقصف الجوي والمدفعي أو بالحرق المباشر ويعدم بعض المدنيين وجوبا إذا كانت القوات الفرنسية قد تكبدت خسائر في الاشتباك وأحيانا بدونها وتصبح المنطقة بعد ذلك محرمة أي تطلق النار على كل متحرك فيها بمناسبة التحليقات المقبلة للطيران فوقها أو خرجات أخرى للعسكر الفرنسي تكون المدافع من عيار 105مم مصوبة باستمرار نحوها لتقوم بقصفها من حين لآخر ليلا أو نهارا في حالات أخرى كانت العملية تتم بتحضير مسبق حيث ترسم على الخريطة العسكرية حدود المنطقة التي تصبح محرمة بعد تسجيل عدد معين[1]، من الاشتباكات التي وقعت أو توفر المؤشرات الكافية على أنها " متعفنة" ويشعر أهلها بوجوب إخلائها في أجل محدد تبدأ العمليات الموصوفة آنفا بمجرد انتهائه وتعلن المنطقة على أنها محرمة، وهناك مناطق أصبحت محرمة دون أمر من السلطات الفرنسية بعد قيام سكانها بمغادرتها نتيجة القصف الجوي والمدفعي الدائم، في هذه الحالة تكون الإصابات متزايدة في الأشخاص والمنازل والماشية بالدشرة هي التي دفعت سكانها مباشرة إلى إخلالها[2] وبعد إعلانها مناطق محرمة لا يجوز لكائن حتى أن يتحرك عليها أو ينتقل عبرها ففي غير أوقات التمشيط تصبح هذه المناطق التي أجلى السكان منها بالقوة ميدانا مفتوحا للقصف الجوي والمدفعي ليلا ونهارا[3] وأحيانا يتم تلغيمها حتي لا يتاح لجنود جيش التحرير والمسبلين أن يعتصموا بها أو يلجؤوا إليها عند الضرورة عندما تداهمهم الطوارئ وتباغتهم القوات الفرنسية[4] وقد شملت المناطق المحرمة بين سنتي 1955-1957 الجزائر كلها: فقد امتدت بعد الأوراس إلى الشمال القسنطيني، فالليدوغ فالقبائل فالظهرة فالأطلس الصحراوي،[5] وفي الواقع فإن السلطات الفرنسية كانت تهدف من وراء إجلاء السكان وحشدهم داخل مراكز تجمع إلى منع جيش التحرير الوطني من الاتصال بالسكان.[6]

---

[1]- صالح بالحاج : **تاريخ الثورة الجزائرية** ,دار الكتاب الحديث, الجزائر الكويت، القاهرة،2010، ص 246.

[2]- صالح بالحاج، المرجع السابق، ص 246.

[3]- جمال قندل: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ص 274.

[4]- علي محمد الصلابي: **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي موسوعة كفاح الشعوب**، ط01، دار ابن كثير، 2017، ص 348

[5]- ميشال كورناتون : **مراكز التجميع في حرب الجزائر**، ت، ر: صلاح الدين، ط01، منشورات السائحي، الجزائر، 2013، ص 90..

[6]- أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 179.

02- المحتشدات:

أمام الانتصارات الباهرة للثورة التحريرية على مختلف الأصعدة أيقنت السلطات الاستعمارية أنه يجب التفكير في مناهج وطرق جديدة من خلالها تحرم الثورة من منابعها الأصلية التي تستمد منها استمراريتها وانتصاراتها [1] وذلك شنت السلطات الفرنسية حربا نفسية محبطة لعزيمة السكان وسنت القوانين الكفيلة لعزل الشعب عن جبهة التحرير الوطني[2] وذلك عن طريق إنشاء محتشدات أو المعسكرات والتي أطلق عليها تمويها " مناطق الأمان" تمكنها من مراقبة أي اتصال أو احتكاك يتم بين جيش التحرير الوطني وجبهته والفئات الشعبية[3].

والمحتشدات هي مستوطنات غير طبيعية، تضم وطنيين غير مدانيين قضائيا أقيمت في أماكن حددتها السلطات الاستعمارية تحيط بها الأسلاك الشائكة يقيم فيها جزائريون هجروا غصبا من أراضيهم وتفوض عليهم حراسة مشددة وقد عرفت هذه المحتشدات محليا باسم " السلك" نظرا للأسلاك الشائكة التي كانت تحيط بها[4]، ولقد كانت موجودة حول مراكز عسكرية داخل سياج من الأسلاك الشائكة أو داخل الحواجز المكهربة على إمتداد الحدود في بعض الأحيان أنشئت المحتشدات بطريقة عشوائية تماما دون تخطيط مسبق، في هذا الحالة كانت تحدد للسكان المطرودين منطقة معينة بالقرب من مركز عسكري ويقومون هم بأنفسهم ببناء ملاجئ أو بيوت من القش والطين والقصدير أو أي شيء يقيهم حرارة الصيف وبرد الشتاء[5] في عام 1957 بدأ تجميع السكان الرحل[6]، وقد شملت الجزائر كلها خلال سنتي 1957 و 1958 ولكن عمليات التجميع كانت موجودة من قبل ذلك بمدة وترجع أصولها أو بداياتها في منطقة الأوراس حيث تعود أول مراكز التجمع إلى عام 1955 على يد الجنرال بارلانج ثم أخذت في الانتشار بداية من سنة 1956 في عهد حكومة غي مولي الاشتراكية وبداية من 1957 أصبح إقامة المحتشدات يأخذ شكلا رسميا أكثر حيث صدرت بشأنه العديد من

---

[1]- غالي غربي : المرجع السابق، 274.

[2]- مقلاتي عبد الله، طاهر نجود : **التاريخ السياسي للثورة الجزائرية**، ج03، وزارة الثقافة، ص 266.

[3]- غالي غربي : المرجع السابق، 274

[4]- بختاوي قاسمي: المرجع السابق، ص 211.

[5]- علي عيادة : **التعذيب والسجون والمعتقلات في المنطقة الشرقية أثناء الثورة الجزائرية 1954 -1962**، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية, جامعة جيلالي لياس، سيدي بلعباس الجزائر 2017، ص 46-47.

[6]- ميشال كورناتون: المصدر السابق، ص 92-93.

القرارات الحكومية[1] وقد بلغ عدد هذه المحتشدات[2] مثلا في الولاية الثانية حوالي 160 محتشدا وفي الولاية الأولى 180 محتشدا ومثلها في بقية الولايات[3].

ولعل أشهر هذه المحتشادات محتشد قلتلة الصطل ومحتشد آفلو، ومحتشد شلال فهي محتشدات من النوع الرفيع جدا حيث جعلت كلها في أمكنة شديدة الحرارة بالإضافة إلى أنها محاطة بالأسلاك الشائكة ويقف عليها جماعة من الجند ومن الجندرمة على الدوام[4]، يعيش فيها آلاف الجزائريين والجزائريات أوضاع مزرية من جوع حتى أن قاطنيها تظهر عظامهم بوضوح من جراء المرض والبرد والجوع ويسلط عليهم شتى انواع العذاب و الاهانة و الشقاء و الموت البطئ و ب الرغم من كل ذلك يجبرون على القيام بالأعمال الشاقة طوال النهار في المزارع الأروبية المجاورة ومراكز القيادة العسكرية الفرنسية وأغلبهم لا يرتدون إلا قميصا ممزقا أو أسمالا بالية وينامون على الأرض ورغم ذلك فجميعهم يتمتعون بروح معنوية عالية[5]، ومع كل ذلك فإن هذا الأسلوب لم يفد في تحطيم الثورة وإضعافها لأن السكان المهجرين واصلوا دعمهم لها داخل هذه المحتشدات وكونوا خلايا لجمع الأموال ونقل الأخبار والأسلحة والذخائر وحطموا هذا الحصار الجهنمي واخترقوه ونجحوا في تجنيد عملائهم حتى داخل المتعاونين مع القوات الفرنسية من الحركى والقوم الذين جندوا للقيام بمهام المراقبة والحراسة لهذه المحتشدات فأخذوا يزودون الثورة بأخبار ومعلومات عن تحركات القوات الفرنسية وبالأدوية والأغذية والألبسة والذخائر والاشتراكات المالية[6].

---

[1]– إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 120.

[2]– **أنظر الملحق رقم " 06"**

[3]– غالي غربي : المرجع السابق، ص 275.

[4]– حسن بومالي: **مظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة 1954–1956**، رسالة ماجستير في الإعلام: جامعة الجزائر، معهد علوم الإعلام والاتصال، ص 196.

[5]– محمد صالح الصديق : **الجزائر بلد التحدي والصمود**، ENAG للنشر، وزارة الثقافة، ص 172–173.

[6]– علي محمد محمد الصلابي: المرجع السابق، ص 348.

المطلب الثالث: فصل الصحراء

مثلت الصحراء الجزائرية رهانا كبيرا في السياسة الاستعمارية الفرنسية وقصد الاحتفاظ بها لما ظهر بها من خيرات وما تمثله من أهمية بالنسبة لفرنسا عددت السلطات الاستعمارية الفرنسية من وسائلها لتحقيق ذلك[1].

وتعتبر الثروات المعدنية من أهم الثروات التي عولت عليها فرنسا في مشاريعها الاقتصادية منذ البداية، وقد تم التركيز عليها في المنطقة الغربية للصحراء " الساورة"[2]، في مارس 1956 تم اكتشاف حقل بترول بمنطقة " إجلي"[3] على إثر ذلك تبلورة فكرة تقسيم الجزائر في 10 جانفي 1957 مع مصادقة البرلمان الفرنسي على مشروع قانون تأسيس كيان يسمى " منظمة المناطق الصحراوية" O.C.R.S وهو عبارة عن تجمع إقليمي يتجاوز إطار الجنوب الجزائري، تشمل الجهات الجزائرية التي ضمت لهذا التنظيم المذكور المناطق الصحراوية الوسطى والغربية الواقعة بين واحات بشار وغرداية و ورقلة وبالطبع المناطق التي اكتشفت فيها البترول.

كما تهيكل الصحراء الجزائرية في 07 جوان 1957 ضمن مقاطعتين اثنتين مقاطعة الواحات ومقاطعة الساورة[4]، وتجدر الإشارة إلى أن الدخول إلى الولايتين كان يخضع لإجراءات قانونية ولا يمكن العبور

إلا برخصة الدخول[5]، خاصة وأن السلطات الاستعمارية أقامت حدا فاصلا[6] كما فرضت فكرة فصل الجزائر الشمال عن المناطق الصحراوية نفسها على الحكومة الفرنسية كإجراء أمني ترقبا لكل طارئ

---

[1]– ليلي تيتة: **فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال: الواقع، الرهانات والمآل قراءة في تقرير فرنسي جويلية 1960**، مجلة المعارف، ع 02، ص 186.

[2]– برمكي محمد : **الجيش الفرنسي في الصحراء الجزائرية 1954–1962** ,مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران السانية، 2010، الجزائر، ص 127.

[3]– مختار هواري : **المشاريع الفرنسية لفصل الصحراء ودور التلاحم الشعبي لسكان الصحراء في إفشالها**، مجلة الباحث، مجلد 09، ع 02، الجزائر، 2018، ص 134.

[4]– جمال خرشي: **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830–1962**، دار القصبة الجزائر، ص 493.

[5]– المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر: **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، سلسلة الملتقيات، ص 48.

[6]– محمد العيد مطمر : **حامي الصحراء أحمد بن عبد الرزاق حمودة العقيد سي الحواس**، دار الهدى، سلسلة رجال صدقوا، الجزائر، ص 90.

سياسي وعسكري يمكن حدوثه[1]، كما تم إنشاء قيادة عسكرية منفصلة عن عمالتي الواحات والساورة[2] وفي عام 1957 تم أنشاء وزارة خاصة بالصحراء، وتم استحداث منصب وزيرا لصحراء في الحكومة المركزية بباريس ذلك بعد 05 أشهر من إنشاء المنظمة[3] المشتركة للمناطق الصحراوية ولقد أسندت الإدارة المركزية في وزارة الصحراء إلى مديرية تشمل على: مديرية فرعية للمالية، مصلحة الموارد البشرية والشؤون الادارية مصلحة النشاط الاقتصادي والاجتماعي مصلحة الشؤون الصحراوية وكذا المراقبة العامة لأمن كما عززت هذه الأقسام الإدارية بلجنة تقنية تلعب دور المساعد للوزير المكلف بالصحراء، وتساعده اللجنة في إنشاء البرامج وتنفيذها ويترأسها وزير الصحراء أو نائبه وتتكون هذه اللجنة التقنية من ثمانية أعضاء يمثلون كلامه الوزير الأول بصفته المسؤول عن الدفاع ووزير الخارجية والقوات المسلحة والمالية والمناجم والعمل والوزير المقيم بالجزائر وزير التعاون، كما تحتوي اللجنة التقنية على تسعة مختصين بالمشكلات التقنية المنجمية الصناعية والاجتماعية وينضم إليهم المحافظ العام في التخطيط والتجهيز والإنتاج وتمثل هذه اللجنة الهيئة العليا للمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية[4] كما سعت السلطات الاستعمارية إلى تشكيل ودعم فكرة الصحراء بحر داخلي وكان الغرض منها نكران حقوق الجزائر في السيادة على الصحراء وذلك بدفع الدول المتاخمة إلى المطالبة بنافذة على التراب الجزائري وقد نجحت تقريبا المناورة في إثارة بعض المطالب والإطماع[5]وبالرغم من الصبغة الاقتصادية التي أرادت السلطات الاستعمارية أبرازها وراء اهتمامها بالصحراء إلا أن الهدف الحقيقي هو التأكيد على الحضور القوي لفرنسا في المنطقة وعلى كل الأصعدة وحرصها على البقاء بها مستقبلا وإقناع الشعب الفرنسي بهذه الفكرة من اجل دفعه إلى التماشي مع سياسته الانفصالية الهادفة إلى اقتطاع هذه الأرض عن باقي التراب الجزائري وبجميع الوسائل[6].

---

[1]– جمال خرشي : المرجع السابق، ص 392.

[2]– محمد العيد مطر : المرجع السابق، ص 49.

[3].- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر: **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، المرجع السابق، ص 49.

[4]- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر**: فصل الصحراء عن السياسة الاستعمارية الفرنسية**: المرجع السابق،ص 49.

[5]– محمد العيد مطمر: المصدر السابق، ص 90.

[6]– برمكي محمد : المرجع السابق، ص 128.

المطلب الرابع: معركة الجزائر.

لم تكن الثورة الجزائرية حرباً بين الجيش الوطني وقوات الاستعمار الفرنسي بل كانت ثورة شعب ضد استعمار إستيطاني ودور الجماهير الشعبية في مثل هذه المواجهة لم يقتصر في خوض الكفاح المسلح، وتقديم الدعم المادي والمعنوي لعناصر جيش التحرير الوطني فسبب، إنما تعدى ذلك إلى المقاومة المكشوفة ضد قوات الاستعمار الفرنسي لقد كانت الاضرابات باعتبارها مظهر من مظاهر الثورة الشاملة التي كان يخوضها الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي بالجزائر لا تقل أهمية عن الكفاح المسلح الذي كان يخوضه المجاهدون في الجبال والبوادي مع تطور الأحداث التي عرفتها الثورة الجزائرية عام 1956 لا سيما بعد مؤتمر الصومام بدأ التفكير الجدي في إمكانية القيام بانتفاضة شعبية عارمة يعزز من خلالها الكفاح المسلح بالإضافة إلى التنظيم الذي عرفته الثورة بعد مؤتمر الصومام وطرح القضية الجزائرية في الدورة الحادية عشر لهيئة الأمم المتحدة وإلى جانب ذلك أن الثورة الجزائرية رغم التطور الذي عرفته إلا أنها كانت لا تزال تعاني من نشاط عناصر الحركة الوطنية الجزائرية في بعض المناطق لا سيما منطقة القبائل والجنوب بالإضافة إلى المهجر[1]، وقد كان إضراب جانفي 1957 يمثل بحد ذاته استفتاء شعبي وطني شامل عبر من خلاله الشعب الجزائري على ثقته المطلقة في جيش وجبهة التحرير[2] حيث قررت لجنة التنسيق والتنفيذ في اجتماعها المنعقد بداية شهر نوفمبر 1956 أن تجعل يوم 28 جانفي 1957 والمصادف لانطلاق أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة بداية لانطلاق الإضراب الوطني وذلك لمدة ثمانية أيام[3] وحسب ياسف سعدي فإن الإضراب تأجل عدة مرات بسبب مناقشة المسألة الجزائرية أمام هيئة الأمم المتحدة فقد سمح لجيش القمع الاستعماري بتنظيم وتقوية نفسه[4]، كما تجدر الإشارة إلى أن فكرة الإضراب تعود أساسا

---

[1]– رانية مخلوف: **دور مدينة الجزائر في الثورة التحريرية**، دار العلوم والمعرفة، 2013، ص 139–146

[2]– عبد الوهاب يحياوي: **قراءة في إضراب الثمانية أيام 28 جانفي 04 فيفري 1957** ، جامعة الجزائر , ص 267

[3]– سعدي ياسف : **ذكريات معركة الجزائر**، تر، إبراهيم حتفي، الدار القومية، (د،م)، (د،س)، ص 27.

[4]– ولد سنة 1923 بدوار الكوهي إحدى قرى عين مليلة والده عبد الرحمان مسعود بن مهيدي وأمه قاضي عائشة بن حمو: ينتمي لأسرة ميسورة الحال محافظة على الأصالة العربية الإسلامية قبل سنة 1945 أصدر أوامر لمناضليه للتحضير ليوم 08 ماي للمطالبة بتحرير مصالي الحاج أعتقل على إثرها 21 يوما في 1947 عين مسؤولا على الجنوب الشرقي للبلاد ثم مسؤول ناحية سطيف في 1949 في 1954 كان من بين الستة المفجرين للثورة وعين قائدا على منطقة الغرب، صاحب فكرة إضراب الثمانية أيام أعتقل على إثره واستشهد محمد العربي بن مهيدي في 23–02–1957: **أنظر , الذكرى ال 47 لاستشهاد البطل محمد العربي بن مهيدي** ، دار الهدى، الجزائر، ص 26–40.

إلى " العربي بن مهيدي"[1]، بعد الاتفاق حول مدة وطبيعة الإضراب تحرك بن مهيدي بالمدينة حيث اتصل يوم 02 جانفي 1957 بقائد المنطقة ياسيف سعدي وأخبره أن القيادة الثورية قد قررت القيام بإضراب شامل لمدة أسبوع بعدها مباشرة شرع سعدي في عملية التحضير للإضراب وفي نفس الوقت أمر عناصر الفدائية بتنشيط العمل الفدائي على أن يتوقف ذلك بداية الإضراب حتى لا تعتقد السلطات الفرنسية أنه انتفاضة ثورية ومن بين الأمور التحضيرية التي سبقت الإضراب قام المسؤولون عن التنظيم الثوري بالمدينة بعمليات تحضير وتكوين لجان عبر الأحياء لكي تقوم بمهام تسيير الإضراب أما ياسف سعدي فقد تمكن من جمع نصيب هام من الأموال لتغطية حاجيات السكان طيلة فترة الإضراب كانت مدينة الجزائر في يوم الإثنين 28 جانفي 1957 مدينة الأشباح حيث كانت شوارعها في ذلك اليوم فارغة ومحلاتها التجارية مغلقة وسكانها لم ينهضوا كعادتهم[2] ، وبطبيعة الحال لم تتوانى السلطات الفرنسية في القضاء وتكسير الحركة الإضرابية منذ يومها الأول حيث يذكر أوساريس أنه طلب منه الجنرال ماسو الإتمام بكسر الإضراب التمردي من خلال استعمال كل الوسائل لضمان العمل وعدم تعطل المصالح العامة حيث يذكر أنه في ليلة 27 إلى 28 جانفي 1957 قام بمعاينة كل الوحدات من أجل التأكد من أنهم جاهزون للعمل وفي الصباح أخذ المظليون أماكنهم وتم التوجه نحو منازل المضربين ويقتادون بالقوة إلى أماكن عملهم كما تم نزع واجهات المحلات التي ضلت مغلقة واضطر بعض التجار إلى البقاء داخل متاجرهم خشية سرقة وفي اليوم الثاني للإضراب أي 29 جانفي لم يجرؤا أحد من عمال المصالح العامة على توقيف العمل حيث كانوا مراقبين من طرف المظلين غير أن بعض المحلات بقيت مغلقة وبعضهم اضطروا لفتح محلاتهم تحت القوة والضغط[3] كما أنشئت السلطات الاستعمارية إذاعة سرية سميت بصوت الجزائر الحرة المجاهدة لإذاعة أوامر متناقضة مع أوامر الجبهة وذلك بهدف تغليط الشعب، كما قامت بطبع منشورات مزيفة تحمل اسم جبهة التحرير الوطني وصورة العلم الجزائري تحذر من الوقوع في فخ الإضراب[4]

---

[1]– عبد الوهاب يحياوي: المرجع السابق، ص 266.

[2]– رانية مخلوف : المرجع السابق، ص 149–151.

[3]– الجنرال أوساريس: **شهادتي حول التعذيب**، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، 2008، الجزائر ص 109–112.

[4]- عبد الوهاب يحياوي : المرجع السابق، ص 272.

وقد حاول الجيش الفرنسي بمعاونة لاكوست روبير و برئاسة صالان أن يعمل كل ما بوسعه لتشويه طابع الإضراب والغرض الذي يرمي إليه وادعى الاستعمار الفرنسي أن جبهة التحرير الجزائري قد نظمت إضراب الأيام الثمانية لتحويل تلقائيا إلى عصيان عام[1] ويجب أن لا ننسى الاعتقالات بالجملة وخطف الأشخاص والأموال وأعمال القسوة والتعذيب واغتيال الأشخاص قد عمت البلاد من بين المعتقلين العربي بن مهيدي[2] ورغم ذلك اكد الشعب الجزائري من خلال الإضراب تمسكه بالثورة التحريرية وارتباط مصيره مع جبهة وجيشه التحرير وترسيخ مبدأ القطعية النهائية بينه وبين النظام كما تأكدت السلطات الفرنسية على رأسها حكومة "غي مولي" أن أساليبه القمعية أصبحت غير فعالة أمام صمود وإصرار الشعب الجزائري كما استطاعت الدبلوماسية الجزائرية الخروج بتوصيات من هيئة الأمم المتحدة بضرورة إدراج القضية الجزائرية ضمن قضايا حق تقرير المصير وازداد الكثير من الدول اعترافها بالجزائر[3].

المبحث الثالث: التعذيب.

إن التعذيب وسياسته المؤسسة كانت ولازالت من المسائل الجد حرجة والمعقدة في التاريخ الاستعماري الفرنسي خاصة إبان الثورة التحريرية المجيدة[4]، فالتعذيب في الجزائر ليس بممارسة منعزلة أو تجاوزات إنما هو سياسة إدارية سارية تمارسها مصالح الأمن الخاضعة للسلطات العسكرية والمدنية وقد أصبح التعذيب جزء لا يتجزأ من الاستجوابات بديلا عنها ومكملا لها[5] وكانت سياسة التعذيب تنفذ في إطار واسع من طرف الجيش ورجال الشرطة وفق تقنيات مدروسة ومؤسسة بغية الحصول على المعلومات وفي أسرع وقت[6] لكن مع تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر أقسم هو ورئيس المجلس غي مولي أن يقوما "بحرب نظيفة" وهما الأكثر المعية في هذه اللعبة وأن الاتهامات الموجهة للجيش

---

[1]– يأسف سعدي: المصدر السابق، ص26.

[2]– نفسه، ص28.

[3]– عبد الوهاب يحياوي: المرجع السابق، ص281.

[4]– هواري قبايلي: **مراكز التعذيب أثناء الثورة التحريرية مزرعة أمزيان نموذجا**، الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، ديسمبر 2012، جامعة بسكرة،ص 59.

[5]– منتدى باحثي شمال إفريقيا: **مشروع الشهادة والتوثيق التاريخي، تحقيق عن التعذيب في الجزائر**، معهد الهوقار جينيف، 2011–2013،ص 1.

[6]– هواري قبايلي: المرجع السابق، ص 59.

الفرنسي لا تعد كونها مجرد أكاذيب حيكت في دهاليز الدعاية لجبهة التحرير الوطني والشيوعيين وهذا حسب ادعاءات غي مولي ولاكوست[1] لكن في الحقيقة أن مع مجيء روبير لاكوست إلى الجزائر قام بتأسيس العديد من الأجهزة المتخصصة في التعذيب وباستخدام العديد من الأساليب والوسائل.

المطلب الأول: أساليب ووسائل التعذيب.

استعملت السلطات الفرنسية العسكرية والمدنية خلال الثورة أنواعا وأساليب مختلفة من التعذيب مست جميع شرائح المجتمع وقد تطورات أساليب التعذيب وتفنن المكلفون بالتعذيب الذين ينتمون إلى مختلف أجهزة القمع الاستعماري في أساليب التعذيب وذلك مع اشتداد الثورة واتساع نطاقها[2]، وخصصنا نحن بذكر بعض أساليب ووسائل التعذيب من بينها التعذيب بالكهرباء[3] والتعذيب بواسطة الماء وبواسطة التطبيق فقد أصبح هذا التعذيب طبيعيا اعتادت عليه السلطة البوليسية وهو ضد كل من يشتبه في أمره[4].

1- التعذيب بالكهرباء: ويتم من خلال ربط الموقوف عاريا فوق كرسي معدني يسري فيه تيار كهربائي حتى يتصلب جميع جسده ويحس بالتهاب في حلقه وحرارة في أحشائه حيث يكون السلك الكهربائي بقوة عالية[5] وهذا الأسلوب يعتبر الأكثر استعمالا لأنه سهل وأكثر نجاعة يؤدي بالكثير من المعذبين الى البوح بالمعلومات وعل سبيل المثال نذكر: سعدي الحسين الذي تم إلقاء القبض عليه في صيف 1956، واخذ إلى "مركز بن صوشية" وبهذا المكان عذب بأساليب مختلفة منها الكهرباء حيث تم اتصال أسلاك الكهرباء بأماكن حساسة من جسده كالأذن واللسان ولفترات بواسطة المولد الكهربائي "جيجن"[6]

---

[1]- هندي علاق: **مذكرات جزائرية، ذكريات الكفاح و الامل**، ترجمة جناح مسعود، عبد السالم غريدي، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص236.

[2]- نور الدين مقدر: **التعذيب الاستعماري خلال الثورة التحريرية من خلال شهادات بعض المعتقلين بمنطقة الحضنة**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، ص31.

[3]- **أنظر الملحق: رقم"7"**

[4]- الفضيل الورتلاني: **الجزائر الثائرة**, دار الهدى للنشر، عين مليلة الجزائر 2009، ص 112.

[5]- محمد قنطاري: **من بطولات المرأة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسي حقائق و وثائق ودراسات تحقيقات وشهادات**، دار الغرب للمنشر والتوزيع وهران، الجزائر، ص 162.

[6]- نور الدين مقدر : المرجع السابق، ص33.

2- التعذيب بواسطة الماء: يتم عن طريق غطس رأس السجين في صهريج الماء وإبقائه أطول مدة إلى أن يفقد وعيه ثم يخرجونه وتتكرر العملية[1] وهو الأسلوب الأكثر استعمالا إلى جانب الكهرباء لأنه لا يترك أثار جسدية ويجبر الضحية على الاعتراف وإذا كان لا يترك أثار جسدية فيترتب عليه مخاطر حيث بإمكانه أن يؤدي بصاحبه إلى الوفاة أو الجنون ونذكر مثال على ذلك في مركز المكتب الثاني "بديار" بالمسيلة وبعد تعذيب المجاهد "محمد ثامر" بالكهرباء عذب بواسطة الماء حيث تم وضعه وهو مقيد اليدين والرجلين في حوض ماء ملوث وبعد امتلاء بطنه بالماء أغمي عليه وتم اخراجه من الحوض وإعادته إلى الزنزانة وأعيدت العملية عدة مرات مع استعمال أساليب أخرى يوميا لمدة 17 يوما وبنفس الطريقة ثم تعذيب المجاهد "مويسات رمضان"

3- التعذيب بواسطة التعليق: يعلق المتهم من رجليه إلى غاية السقف ثم يطلق فجأة وينسحق بعنف على الأرض وبعد تكرار هذه العملية عدة مرات لم يعد الجسم إلا كتلة دامية وبدون حياة[2] ويتم أيضا بأساليب مختلفة منها الربط المعذب من الرجل ويتم تعليقه منها ورأسه في الأسفل وينهال عليه بالضرب والجرح إلى أن يموت[3]أيضا يتم تعليق المشبوهين بعد ضربهم وأهانتهم بالحبال مبللة ويتركون هذه الحبال تجف على لحومهم شيئا فشيئا حتى تضغط على زنودهم فتحترق الجلد واللحم وتصل إلى العظم ونذكر مثال على ذلك بمركز المكتب الثاني الذي استحدثت سنة 1957 بدار بديار والتي تقع حاليا بوسط مدينة مسيلة يشهد المجاهد "كحالي الطاهر" أن مجاهد استشهد أمام عينه من كثرة التعذيب وهو معلق لأنه بقى ثابتا على مبدئه ولم يفش سرا عن الثورة. [4]

---

[1]- عبد المجيد بوجلة: **<u>الثورة الجزائرية في الولاية الخامسة (1954-1962)</u>** ,أطروحة دكتورة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ, جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008، ص271.

[2]- بوعلام نجادي : الجلادون من 1830- الى 1962 , تر : محمد المعراجي, منشورات anep ,2007, ص 154

[3]نور الدين مقدر: المرجع السابق ص 34-35.

[4]- رافائيلا برانش : **<u>التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية</u>** ترجمة: أحمد بن محمد بكلي، سلسلة المترجمات أمدوكال للنشر 2010، ص 247.3

المطلب الثاني: مراكز التعذيب: تأسست مع بداية 1957.

1:مركز الاستعلامات والعمل CRA مركز الاستعلامات والعمل هي وليدة حرب الهند الصينية وهي ثمرة عملية تفكيك واسعة تمت المبادرة بها عند الخروج من الحرب العالمية الثانية، أفضت أفكارها في جانفي 1951، وبرزت في جوان 1956[1]، وهي اجهزة امتدت على مستوى التجمعات السكانية هدفها تحقيق الاستمرارية والتدخل الموحد لصالح المخابرات أفراد ومنظمات أو وحدات وضعت تحت مسؤولية ضابط الناحية وتحت إشراف المكتب الثاني للقيادة للمنطقة العليا والمكتب الثاني لقيادة الأركان العليا وعلى رأس كل جهاز قائد يقوم بالبحث عن المعلومات من أجل قمع خلايا جبهة التحرير الوطني ومن أجل تحقيق هدفها تم إدماج وحدات القتال وحدات الجندرمة والجندرمة المتنقلة والفروع الإدارية والبوليس بأنواعها المختلفة يقوم هذا الجهاز بعملية الاستنطاق على مستوى ناحية عسكرية موحدة باندماج الجيش والمخابرات والبوليس حيث أكد روبير لاكوست على ضرورة تأسيسها، وإثر ذلك صدر مرسوم 1957/04/01 وجاء فيه أهمية تنظيم مراكز الاستنطاق وتنفيذا لهذا المرسوم أنشئت عدة مراكز في الجزائر من بينها مركز الشلف الذي أقيم في مركز قديم للعلف أما أساليبها كانت متخصصة في البحث واستقلال المعلومات حيث أقامت السلطات العسكرية الفرنسية مركز للمخابرات CRB، على مستوى كل تجمع سكاني أي دائرة في الولاية الرابعة يقابلها بالتقريب القيادة العسكرية لمنطقة الجزائر التي كانت توجد بها تجمع سكاني (دائرة).

02- جهاز الحماية العمرانية: D.P.U

أنشأ هذا الجهاز روبير لاكوست، ووضع تحت إمرة خبير الحزب الثورية العقيد ROGER TRImQUER وحددت مهمته في جمع المعلومات التي تخص التنظيم السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني، وتقديم المشبوهين الذين يتم إلقاء القبض عليهم إلى المظليين، وقد لعب المعمرون الغلاة والمتمسكون بفكرة الجزائر الفرنسية، دورا في الضغط على الحكومة الفرنسية لإنشاء هذه المصلحة لتكون بجانب، " الوحدات الإقليمية" المشكلة من المعمرين جهاز شرطة موازي يتكفل بتوفير الحماية المدنية لهم، مكنت هذه الإستراتيجية المعتمدة من عناصر هذا الجهاز إلقاء القبض على نصف سكان القصبة إبان معركة الجزائر وكانت عمليات المداهمات للبيوت المشبوهة في غالب

[1]زوبير رشيد : المرجع السابق،ص ص ، 51 - 52.

الأحيان ليلا ومن المهام الأساسية التي تكفل بها الجهاز تشكيل خلايا من العملاء داخل التجمعات السكانية مهمتهم مراقبة السكان وجمع المعلومات وزرع الريبة داخل الأوساط الشعبية وكانوا حوالي 7500 عميلا، واستطاعوا خلال هذه الاستراتيجية من استغلال المعلومات التي كان يجمعها هؤلاء الخلايا والإفراج وتصفيتهم وتدمير مخابئهم والاستيلاء على أسلحتهم وتمكنت هذه المصلحة من تحقيق نجاح كبير[1].

03- جهاز التدخل من أجل الوقايةD.O.P:

جهاز D.O.P تابع ل CCIالقيادة المركزية بالجزائر الذي تتمتع بالاستقلالية التامة عن القيادة العسكرية[2] ولهذا الجهاز أو المنظمة تقاليدها وفروع اختصاصها ومخابرها ومعسكراتها[3] كانت المهمة الملقاة على عاتق هذه المصلحة إستقبال الأشخاص المشتبه بهم اللذين تم تحويلهم من مصلحة الحماية الحضرية أو اللذين يتم القبض عليهم أثناء العمليات العسكرية وحسب الجنرال MaSSUفإن هذه الأخيرة تتكون من خبراء في تقنيات الاستنطاق وتعذيب الأشخاص المشتبه بهم الذين يرفضون الإعتراف، يشرف على هذه المصلحة مركز التنسيق بين الجيوش الذي رأسه العقيدSIMOEU وقد كانت DOP من أهم المصالح التي اعتمد عليها مركز التنسيق في تأدية عمله والمتمثل في تفكيك شبكات جهة التحرير الوطني بشتى الوسائل المتوفرة والمتاحة وخاصة منها التعذيب بكل أساليبه، وصل عدد هذه المصالح إلى 24 مصلحة رئيسية وحددت الحكومة الفرنسية مهام ووظائف ال DOPفي القيام بأعمال الشرطة الجندرمة وتجميع المعلومات المتعلقة بالمجاهدين وتنظيمات جبهة التحرير الوطني ومصالحها الخاصة بالإضافة إلى المشاركة في العمليات العسكرية مع مختلف الوحدات وتوزيع الأشخاص الذي يتم الانتهاء من استنطاقهم إلى مراكز الفرز والعبور بالإضافة إلى زرع العملاء بين الأوساط[4].

---

[1]- الغالي غربي: المرجع السابق، ص ص 296-297.

[2]- رشيد زوبير: المرجع السابق، ص 55.

[3]- بسام العسلي : **المجاهدة الجزائرية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، العدد 13، ص 185.

[4]- الغالي غربي: المرجع السابق، ص ص 300-301.

المبحث الرابع: الحركات المناوئة

لقد تفنن روبير لاكوست في سياسته أو إستراتيجيته من أجل الحفاظ على الجزائر فعمد أيضا على استغلال الحركى حيث كان يطلق هذا الاسم (الحركي) على كل شخص التحق بصفوف العدو في صورة من الصور وأصبح يساعد على كشف عورات المجاهدين والمناضلين والحركي خائن من الدرجة القصوى وهي لفظة شعبية جزائرية نسبة إلى الحركة[1] أما الحركات المناوئة فهي حركات جزائرية كانت ضد أو مناوئة للثورة الجزائرية التحريرية والتي قادها أشخاص جزائريون أو تنظيمات أو أحزاب أو زوايا أو عائلات...جزائرية بإشراف من الاستعمار الفرنسي وتتمثل في تلك الحركات التي عارضت ورفضت اندلاع الثورة التحريرية نهائيا وحاربت جبهة وجيش التحرير الوطني لحساباتها الخاصة أو بتشجيع من فرنسا وقد ساهمت هذه الحركات بكل الطرق والوسائل في محاربة وإيقاف الثورة سياسيا أو عسكريا خوفا على مصالحها وامتيازاتها التي منحها لها الاستعمار الفرنسي فهذه الحركات الجزائرية كانت ضد الثورة التحريرية ومعارضة لها وساهمت بكل الوسائل السياسية و العسكرية للقضاء على الثورة بالتحالف مع الاستعمار الفرنسي[2] فبعد اندلاع الثورة التحريرية في الجزائر ظهرت العديد من الحركات المناوئة للثورة والمعارضة لها ويختلف سبب المعارضة من حركة إلى أخرى فهناك حركات عارضت جبهة التحرير سبب تضارب الأفكار والطرق والوسائل والزعامة والتنظيم والبرنامج[3] ومن هنا خصصنا بذكر: حركة بلونيس كوبيس الشريف سعدي، وحركة بوعلام.

المطلب الأول: حركة بلحاج الجيلالي "كوبيس"

كوبيس اسم يلعنه تاريخ الثورة أينما ذكر ارتبط بالخيانة والمكر إلى أن نال جزاء الخائن على أيدي الثوار المخلصين اسمه الأصلي بلحاج الجيلالي عبد القادر من مواليد قرية "زدين" التحق بمدرسة ضباط الصف بشرشال وتخرج منها برتبة عريف انتسب إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية وأصبح عضوا في المنظمة الخاصة (o.s) ونظرا لكونه عسكريا أسندت إليه مهمة تدريب أعضاء

[1]– عبد المالك مرتاض: دليل المصطلحات ثورة الجزائرية 1954–1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954،ص 43.

[2]– جمعة بن زروال : الحركات الجزائرية أعضاءه للثورة التحريرية 1954–1962 أطروحة دكتورة للعلوم في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الحاج لخضر باتنة، قسم التاريخ وعلم الآثار 2011–2012، ص2.

[3]– جمعة بن زروال: المرجع السابق ص 08.

المنظمة ولما كان مؤتمر حركة انتصار الحريات الديمقراطية عام 1946 احتضنته في مزرعته بزدين ولما اكتشف أمر المنظمة الخاصة اعتقلت الشرطة الفرنسية مناضليها بمن فيهم بلحاج لكنه لم يلبث في السجن طويلا حتى اطلاق سراحه دون غيره بعد أن أباح لها بجميع الأسرار التي كانت في حوزته متحديا بذلك أوامر قيادته التي تقر التكتم عن الأسرار وعدم البوح بها مهما كانت ظروف الاستنطاق والتعذيب وما إن غادر السجن حتى تحول إلى مخبر يعمل في جهاز شرطة العدو دون أن ينسى ما كان عليه أبوه الضابط في جهاز الصبايحية... أتقن بلحاج مهمة المخبر بوجهين بحيث ظل على اتصاله الدائم بالحركة الوطنية من جهة وبجهاز شرطة العدو من جهة ثانية حتى إذا اندلعت ثورة التحرير اختار بلحاج أن يكون في صفوف الموالين واتخذ لنفسه اسم "كوبيس" عوضا عن بلحاج[1] في نهاية 1956 اقترحت مصالح إدارة ومراقبة الإقليم DST على روبير لاكوست مساعدة كوبيس على إنشاء قوة عسكرية سياسية موالية فقبل بالاقتراح وكلف النقيب كوني ليكون واسطة بين كوبيس وقيادة الغرب الجزائري التي يشرف عليها الجنرال غراسيو في نهاية 1956 تم الانتهاء من إنشاء قوة كوبيس قوامها 200 رجل مسلحون تسليحا متواضعا وبقى الأمر طي الكتمان وتحت مراقبة الإقليم وكان لكوبيس نشاط دعائي لتشويه صورة الثوار واقنع اتباعه بان جبهة التحرير تنظيم شيوعي منحت له السلطات العسكرية 91 مسدسا رشاش وبندقية حربية وحوالي 200 بندقية صيد ومع بداية 1957 تم حدوث أول اشتباك بين قوات بلحاج ووحدات جيش التحرير الوطني وكان معظم جنوده واتباعه في تلك الفترة يجهلون نواياه الحقيقية ولكن الكثير منهم يسأل نفسه عن سر عداء بلحاج لجيش التحرير الوطني[2] وفي نفس الوقت عن عدم قيامه بهجومات ضد الجيش الفرنسي و لما صعبت الحقيقة عليهم قرروا الفرار والالتحاق بجيش التحرير الوطني بينما بلحاج أوجس خشية انكشاف أمره تحالف مع "الباشاغا بوعلام" أحد عملاء فرنسا بمهاجمة جيش التحرير في الولاية الرابعة[3] وفي شهر رمضان المعظم من سنة 1957 قامت قوات كومندوس تابعة لجيش التحرير الوطني يقودها النقيب سي محمد بلحاج بمهاجمة مركز تابع لقوات كوبيس وأسفر هذا الهجوم عن قتل عدد كبير من اتباعه اللذين

---

[1]– مذكرات الرائد لخضر بورقعة: **شاهد على اغتيال الثورة** ,ط2، دار الأمة للنشر والتوزيع ,الجزائر 2000، ص 86-87.

[2]– إبراهيم طاس : المرجع السابق،ص 145-146.

[3]–سليمان قاسم: **أضواء على تاريخ الولاية التاريخية الرابعة ودورها قادتها في القضاء على حركة بلحاج الجيلاني، المدعو كوبيس المناوئة للثورة التحريرية** الجلفة أنفو ,نشر تاريخ 2012/10/15 على ساعة 18:43.

تفطن منهم من بقي حيا يومها أن كوبيس مجرد عميل خائن لبلاده، بعدما شاهدوا بأعينهم طائرات العدو وهي تحاول إحباط هجوم جيش التحرير الوطني وما كانت لتفعل لولم يكن عميلا لها بامتياز ليقرروا الانضمام إلى الأطهار من أبناء جيش التحرير الوطني، فيما بدأ أنصاره الآخرون يفكرون بطريقة ناجحة لقتله فظهرت حركة تمرد ضده بقيادة أحمد قاسم، لكن كوبيس تفطن له وقتله وبقيت الجبهة تربط اتصلا مع بعض من انشقوا عنه وأوكلت هذه المهمة أي مهمة التنسيق مع المنشقين إلى المجاهد رشيد بوسوني الذي كان يعمل بالمنطقة الثالثة وبعد اخذ ورد وافقت جبهة التحرير الوطني على انضمام المنشقين عن كوبيس إلى صفوفها لكنها اشترطت عليهم تصفيته[1] ونفذت هذه العملية بنجاح في أفريل 1958 لتلتحق جماعته بالجبهة ويعتقد البعض أن فرنسا كانت على دراية بعملية تدبير اغتيال كوبيس منذ البداية ولكن لم تتدخل وفضلت التضحية بعميلها مقابل اختراق الثورة عن طريق تسريب عدد من الحركيين لها داخل صفوفها وقد قدر عدد اللذين انظموا إلى الثورة كوبيس بـ 800 جندي أو 700[2].

المطلب الثاني: حركة الباشاغا بوعلام:

ينتمي الباشاغا بوعلام[3] إلى قبيلة الواحلة المتمركزة في سيدي بوعيسى سيدي عكاش التابعة لدائرة تنس ولاية الشلف حاليا كان متخذا موقف معاديا للثورة لجبهة التحرير الوطني منذ اندلاعها إذ يقول في كتابه MON PAyS LA FRANCE ذهب في أول وهلة أن الأمر لا يعدوا أن يكون تمرد بسيط من السهل القضاء عليه إذ تم ذلك بسرعة ويتأسف كثيرا لأن رد الفعل من إدارة الاحتلال لم يكن بالسرعة المطلوبة قرر الباشاغا بوعلام أن يواجه جبهة التحرير الوطني عسكريا وقام بدعاية مضادة للثورة متهما إياها بأنها شيوعية [4] وقام بتكوين فرق من الحركى بمنطقة بني بودوان في يوليو 1956 تأسست أول مجموعة للدفاع الذاتي تتكون من 100 نفر بنفس العدد من بنادق الصيد أغلبهم من قدماء المحاربين أو المتقاعدين من الجيش أما في المرحلة الثانية أسس أول وحدة للحركة مركز

---

[1]– محمد بن القصور : **من مرشح لقيادة الولاية السادسة إلى خائن للثورة كوبيس... جيش من 500 خائن لمحاربة المجاهدين**، نشر يوم الأحد 2015/11/01 على الساعة 5:22 PM

[2]– إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص ص 148–149.

[3]– أنظر الملحق رقم "08"

[4]– بلحاج محمد : **الحركات المناوئة وأثرها على الثورة الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ,في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي إلياس، سيدي بالعباس، قسم العلوم الإنسانية 2014,–2015، ص ص 255–256.

بالناحية تتكون من 300 مسلح ببنادق صيد ورشات 38 وتم ذلك بموافقة قائد المنطقة الجنرال " دوبري بويسون" حينئذ كان لحركة الباشاغا بوعلام التي يزيد عددها على حوالي 1000مسلح يتوزعون في منطقة بني بودوان وضواحيها ويشكلون عائقا استراتيجيا أمام جيش التحرير الوطني بالمنطقة الثالثة بالولاية الرابعة لأنهم كانوا يضطرون إلى أكثر من 150 كلم مشيا لتفادي نهر الشلف الذي سيطر عليه الباشاغا بوعلام[1] حيث قام بتقسيم المنطقة إلى ثلاث مجموعات وقد تمثل دورها في حماية أراضي وأملاك الباشاغا بوعلام والحد من زحف جبهة التحرير الوطني في المنطقة ومواجهة تواجد الشيوعيين في منطقة الونشريس[2] واستطاع النجاح في ذلك حيث كان يفتخربانه احتل ممرا استراتيجيا مهما إلى درجة أن مسؤولي جبهة وجيش التحرير بالناحية حاولوا أنشاءه[3].

هنا أعلنت جبهة التحرير الوطني الحرب على الباشاغا بوعلام بسبب نشاطه المعادي لجبهة التحرير وتعاملاته مع فرنسا خاصة لما أصبح عضوا في البرلمان الفرنسي وممثلا لمنطقة الونشريس، وكما ذكر لنا الرائد لخضر بورقعة أن جبهة التحرير الوطني اعتبرته عميلا لفرنسا وقررت تصفيته جسديا عدة مرات الا ان محاولاتها باءت بالفشل وتم الهجوم على مركز جيش حركته عدة مرات وأحرق جزء من المركز بهدف قضاء على النشاط العسكري المضاد للثورة في هذه المنطقة[4] واستطاعت جبهة التحرير اختراق عرشه واسفرت عن قتل أبنائه و أصابه ثان بجروح وامام ضغوط جيش التحرير فضل الباشاغا بوعلام اللجوء إلى العاصمة[5].

المطلب الثالث: حركة الشريف السعيدي:

ولد سنة 1925 في دائرة ماجينو " شلالة لعذاورة" حيث بلغ 21 سنة، تطوع للخدمة في الجيش الفرنسي وشارك في حرب الهند الصينية حتى نهاية 1955، التحق بجيش التحرير الوطني بعدما كان في إجازة بالجزائر عندما اتصل به قادة الولاية السادسة وعرضوا عليه الانضمام للثورة غير أنهم لم يقوموا بالتحريات اللازمة عليه وفعلا التحق بالثورة وعين على رأس كتيبة وانتهى به الأمر إلى أن

[1]– محمد عباس: المرجع السابق، ص 431.

[2]– إبراهيم طاس : المرجع السابق، ص 149.

[3]- بلحاج محمد : المرجع السابق، ص 257.

[4]– جمعة بن زروال: المرجع السابق، ص ص 257–258.

[5]– محمد عباس، المرجع السابق، ص 431.

أصبح من أبرز الضباط المرغوب فيهم في الولاية السادسة، دأب الشريف على ضم وتنظيم فوج من الرجال من دشرته، دشرة أولاد عقون، وانطلق في مضايقة قوات العدو واعتبرته استخبارات الجيش الفرنسي سنة 1956 من أخطر العناصر النشطة في محور ماجينو عين يوسف، رغم ذلك بقيت علاقته مع بقية المسيرين متوترة إلى درجة العداوة في ظروف كانت فيها أوضاع الولاية صعبة للغاية الأمر الذي زاد الأزمة تعقيدا، حيث من هنا يبدأ الشريف بن السعيدي العصيان[1] والتحق بالقوات الفرنسية حيث كان معه 1000 رجل و330 بندقية في 06-11-1957 أمضى إتفاقا مع بلونيس الذي كان يقود 3000 عنصر واندس في صفوف الثورة إلى غاية 1957 وتمركز في المناطق الواقعة بين الولاية السادسة والرابعة لعرقلة سير الثورة وقد استطاع بمساعدة الجيش الفرنسي أن يكون قوة تعدادها 1100 جندي منهم من انظم عن طواعية وآخرون تم إجبارهم وكانوا مدعمين بالمدافع الثقيلة والدبابات والشاحنات اتخذ من منطقة يوسف مركزا له ونصب نفسه عقيدا ورفع العلم الجزائري إلى جانب العلم الفرنسي وعرف على الشريف سعدي أيضا انه أوقع قائد الولاية السادسة علي ملاح في مكيدة اغتياله إلا أن المجاهد محمد صايكي لا يؤكد هذا الاغتيال فهو يذكر أن فرار السعيدي من صفوف الثورة تزامن مع استشهاد علي ملاح[2]،وبعد أقل من أسبوع على إغتيال علي ملاح أي الثالث أفريل 1957 نصبت مجموعة من رجال كميناً للرائد المدعو " الروجي" عندما كان في طريقه إلى مركز الولاية ولإضلال عناصر جبهة التحرير الوطني تظاهر بمراقبة الرائد " الروجي" إلى مركز القيادة حتى لا تحوم حوله الشبهة في حال نجاة الضابط المستهدف ثم واصل سيره إلى أن وصل إلى مقر الولاية مصابا في يده ثم تابع سيره نحو سور الغزلان فاغتال النقيب عبد الرحمان جوادي[3] ومن معه من الإطارات فخلى له الجو بعدها فأعلن عن نفسه قائداً للولاية السادسة فعاد إلى مقر الولاية قصد الاستيلاء على محتوياته لكنه جوبه بمقاومة شديدة أجبرته على العودة إلى سور الغزلان فلما شاع خبره بين الوحدات أطلق شائعة مفادها أن الأمر يتعلق بنزاع ذي طابع عرقي بين العرب والقبائل مما جعل قادة الولاية الرابعة لمواجهة هذا التمرد فبدأ سي محمد بوقرة مع الرائد عز الدين والنقيب سي لخضر على رأس كومندوس علي خوجة ، التحرك لمواجهة عصابة بن سعيدي لكن ابن سعيدي إرتمى

[1]- سليمان قاسم: **الشريف بن السعيدي... بين خيانة الثورة وشرف العشيرة**، الجلفة أنفو، 2012/12/11

[2]- إبراهيم طاس: المرجع السابق،ص140

[3]- عثماني مسعود: **الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب**، دار الهدى, الجزائر، 2013، ص 194-195.

أمام عجزه على المواجهة في أحضان الجيش الفرنسي لطلب الحماية وانتهت بذلك سلسلة الاغتيالات في صفوف جيش التحرير الوطني[1].

المطلب الرابع: حركة بلونيس:

بذلت السلطات الاستعمارية قصارى جهدها في محاولات جر جبهة التحرير الوطني إلى معارك هامشية، تستنزف طاقتها وتشوه مقاصد كفاحها وتسيء إلى قضية التحرر وتصفية الاستعمار بالجزائر ساعدها في ذلك الغموض الكبير الذي واكب اندلاع العمل الثوري وظهور حركة منافسة لجبهة التحرير الوطني [2] كما عمدت السلطات الاستعمارية إلى حبك المؤامرات الوضيعة من أجل إضعاف وعرقلة مسيرة الكفاح ولعل أخطر هذه المؤامرات مؤامرة ما يسمى بحركة " ابن لونيس"[3] الذي ولد عام 1912 ببرج منايل وإنخرط في حزب الشعب الجزائري قبل الحرب العالمية الثانية ثم مناضلا في حركة إنتصار الحريات الديمقراطية أثناء إنشائها عند إندلاع ثورة أو نوفمبر 1954 كان مستشارا بلديا في مسقط رأسه ممثلا لحزب الشعب، عرف حينها بشعبيته الواسعة وشهرته في منطقة القبائل بعد تأسيس مصالي الحركة الوطنية الجزائرية في شهر ديسمبر من نفس السنة عهد له قيادة المجموعات المسلحة الجناح العسكري لها[4] كانت بدايات الحركة عندما أدخل محمد بن لونيس السجن ضمن المشبوهين الذين اعتقدت فرنسا في البداية أنهم فجروا ثورة نوفمبر 1954 وفي السجن بدأ العمل مع المخابرات الفرنسية تحت غطاء حركة مصالي الحاج[5]، لتضليل الشعب وأبعاده من مهمته السامية وتصدت قيادة

---

[2]– محمد عباس: المصدر السابق، ص 418.

[3]– محمد عبد العزيز وعلي : **أحداث ووقائع في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة**، تقديم عبد الحفيظ آمقران الحسني، دار الجزائر للكتب، ص 237.

[4]– لخميسي فريح: **العقيد سي الحواس مسيرة قائد الولاية السادسة 1923–1959**، جسور للنشر،والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 169.

2– مصالي الحاج: ولد في 16 ماي 1898 في تلمسان درس في المدرسة الأهلية الفرنسية بتلمسان كما تلقى تربية دينية في زاوية الحاج محمد بن يلس التابعة للطريقة الدرقاوية بتلمسان، في عام 1911 شارك في العديد من المظاهرات المعادية للتجنيد الإجباري واستدعى للخدمة العسكرية الإجبارية عام 1918 هاجر عام 1923 إلى فرنسا أسس عام 1926 نجم شمال إفريقيا بهدف الدفاع عن مصالح عمال شمال إفريقيا في فرنسا وساهم في لنشر فكرة الاستقلال في صفوف المهاجرين الجزائريين قي 02 أوت 1956 نظم مع العديد من الشخصيات الجزائرية تجمع لمناقشة مطالب الجزائريين أسس حزب الشعب الذي تم حله وعاد باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية بعد مجازر 08 ماي 1945 أنظر: بشير بلاح: المرجع السابق، ص 483–492

الولاية الثالثة لهذه الحركة لكنها لم تقض عليها نهائيا، وفر إلى مشارف الولاية الثالثة والرابعة[1] ثم أرغموا على مغادرة منطقة القبائل نهائيا وأصبحت هذه المنطقة معادية لهم[2]

وعلى إثر اصطدامه مع جبهة التحرير الوطني في منطقة القبائل اتجه بن لونيس نحو الجنوب واتخذ من " ديار الشيوخ" بالقرب من الجلفة مركزاً له[3] وفور وصوله سمع بقدومه الشيخ زيان[4] وكان مع بلونيس حينها جيشا تعداده ما يفوق 1000 جنديا مدعوما من قبل السلطات الفرنسية وهنا راسله الشيخ زيان عن سبب قدومه مجيبا أنه مجاهد في سبيل الله وأنا في حرب ضد فرنسا ولكنها كانت خديعة من بلونيس مستغلا بذلك حسن نية الشيخ زيان[5] يستعطفه من خلالها لتقديم المساعدة له بإدعائه التعرض للاضطهاد والقمع والمطاردة من القبائل وما كان من الشيخ زيان إلا أن راسل القائد سي الحواس [6] يستفسره الأمر بحكم التنسيق القائم بينهما وقبل وصول رد سي الحواس شرع بن لونيس في إنشاء تنظيم تابع له وهو يعلم أن المنطقة تابعة للشيخ زيان كما بدأت تظهر منه بعض

---

[1]– الهادي درواز: **الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954– 1962**، دار هومة، سلسلة أوراق من الذاكرة، الجزائر، 2002، ص 118–119.

[2]– جودي أتومي: **وقائع سنين الحرب في الولاية الثالثة منطقة القبائل 1954– 1962**، ج01، قصص حرب، منشورات ريم، بجاية، 2013، ص 73.

[3]– لخميسي فريح: المرجع السابق،ص 169.

[4]- هو زيان عاشور وينادي بالشيخ زيان وسي زيان والقائد زيان ولد في 1919 بقرية البيض بلدية البسباس ولاية بسكرة نشأ في أسرة محافظة تلقى تعليمه في زاوية لقصبات ثم انتقل للدراسة في الكتاب بعين الملح في 1939 التحق بالتجنيد الاجباري في الجيش الفرنسي وخرج منه 1944 عين مسؤولا من المنطقة الصحراوية قبل إندلاع الثورة وبعد اندلاعها ألقي عليه القبض وحوكم عليه بـ 08 أشهر سجنا وغرامة مالية ثم أطلق سراحه في جويلية 1955 بعدها زار كلا من العلمة وسطيف قصد الاتصال بالمجاهدين ثم انتقل إلى بوسعادة وعين صالح لتقسم التحضيرات والتنظيم والتجنيد وجمع الأسلحة وبعد ذلك انطلقت الثورة في المنطقة الصحراوية في أكتوبر 1955 وخاض فيها العديد من المعارك إستشهد في 07 نوفمبر إثر إشتباك مع قوات العدوا أنظر: علوي محمد: **القائد عاشور زيان عظماء من منطقة الزيبان**، دار علي بن زيد، قنوات ص، 01–08.

[5]– لقاء خاص مع المجاهد : محمد هنداوي بمنزله الكائن بحي المجاهدين على الساعة 16:30–18:00 في 2021/02/23

[6]–هو أحمد بن عبد الرزاق حمودة ولد عام1923 بولاية بسكرة تربى في أسرة محافظة تابع دراسته إلى مستوى الابتدائي وإنقطع عن دراسته لزواجه المبكر و'انشغاله بالتجارة كان ينشط في حزب الشعبي وفي عام 1953 إثر إنقسام الحزب ذهب مع مفجري الثورة في أواخر خريف 1955 كلف بالقيادة في المنطقة الثالثة بالصحراء مع القائد سي زيان ولما استشهد كل من مصطفى بن بولعيد وسي زيان واصل سي الحواس نضاله وبعد استشهاد علي ملاح قائد الولاية السادسة عين سي الحواس قائدا لها، استشهد إثر كمين للقوات الاستعمارية أنظر: علوي محمد: **العقيد أحمد بن عبد الرزاق حمودة عظماء من منطقة الزيبان**، دار علي بن يزيد، ص 01–08.

التصرفات المنافية لمبادئ الثورة والقيم الأخلاقية وإزاء هذه الأعمال كلف القائد زيان مساعده عمر إدريس[1] لمحاربته والتصدي له[2] كما أنهم استطاعوا أن يكونوا لأنفسهم في بني يلمان أنصارا وجعلوا من ذلك الموقع الاستراتيجي قلعة لهم من أجل القيام بتنفيذ جرائمهم وعملياتهم الإرهابية في أوساط الأهالي العزل مما حفز جبهة التحرير الوطني إلى إجراء إتصالات بأهالي الجبهة لإقناعهم بالعودة إلى الطريق الصحيح ولكن قادة هذه الحركة كانوا شرسين إلى درجة أنهم قاموا بعمليات دنيئة ذهب ضحيتها بعض المجاهدين وهنا لم يسع قيادة الولاية الثالثة ألا أن تصدر أمرها بمهاجمة الدوار[3].

طبعا فقد نفذ ذلك النقيب " أعراب أوداك" قائد المنطقة الثانية بإصدار أمره المباشر إلى إحدى الوحدات بالزحف نحو الجهة واقتحام ذلك الموقع مهما كانت الظروف والتكاليف، وهكذا إذا وصلت كتيبة الضابط الأول عبد القادر الباريكي إلى دوار بني يلمان مساء ذلك اليوم الذي يصادف يوم 1957/05/28 وجمع المجاهدون الناس على الفور محاولين بذلك أن يشرح لهم الأوضاع الخطيرة السائدة بالمكان ويبحثوا عن تلك العناصر المتعاملة بإخلاص مع "إبن لونيس" والسلطات الاستعمارية لكن هؤلاء العناصر قد استصغروا أمر الثورة وأعلنوا عصيانهم جهارا وحاولوا أن يدبروا مناورة فيخرجون من الاجتماع عازمين على إعلام أبن لونيس[4] والسلطات الاستعمارية لكي تنجدهم وتقضي على كتيبة جيش التحرير غير أن الخونة الذين خرجوا من الاجتماع ألقي عليهم القبض على الفور وأعدموا بالمكان في الحال ثم انسحبت الكتيبة من المكان بعد هذه العملية القاسية[5]، كما تجدر الإشارة الى أن العدو كان على علم بالصراع القائم بين الحركتين حيث أنه تم إبلاغ السلطات الاستعمارية بوقائع مجزرة ملوزة فشرع فورا في إجراء عملية تمشيط واسعة بحثا عن الفاعلين الذين لم يتجاوز عددهم الخمسين وبدأ التمشيط بتطويق المنطقة مدعما بمختلف الإمدادات وتوالت الغارات الجوية والقصف المدفعي بشكل مكثف ثم تدخلت الطائرات من كل نوع قصفت القرى الثلاثة بدون

---

[1]- ولد في 15 مارس 1931، إلتحق بالثورة بالأوراس من 1955، ثم إنتقل إلى الصحراء وتولى عملية جمع السلاح وتنظيم الجيش وفي ماي 1956 تصدى لجيش بلونيس ثم عين عضو قيادة الولاية السادسة برتبة رائد تحت قيادة سي الحواس في 29 مارس 1959 أسر إثر معركة جبل ثامر وعندما عجزت القوات الفرنسية على الحصول على معلومات منه قامت بإعدامه، أنظر: علوي محمد: **القائد عمر إدريس عظماء منطقة الزيبان**، دار علي بن زيد، ص 01-06.

[2]- الهادي درواز : المصدر السابق، ص 120.

[3]- عبد العزيز وعلي: المصدر السابق، ص 238.

[4]-**أنظر الملحق رقم "09"**

[5]- عبد العزيز وعلي : المصدر السابق، ص 239.

تمييز وأطلقت النيران على السكان الفارين عبر الأزقة وفي الحقول ولم ينج منهم إلا القليل[1] وقد اتهمت جبهة التحرير الوطني بالتحريض على هذه المجزرة[2].

وقد أحيط الحادث بالكثير من الغموض ولم تسمح السلطات الفرنسية لأي مراقب خارجي محاسب بإجراء تحقيق في الموضوع و إحصاء عدد القتلى[3] ويبدوا أن بلونيس اتخذ هذه الحادثة ذريعة للإنضمام إلى الجيش الفرنسي ، فبعد الحادث المباشر بين بلونيس والسلطات العسكرية بتاريخ 1957/05/31، وتم الاتفاق على أن يقوم بمحاربة الجبهة ونقل المعلومات مقابل مساعدة مادية تقدر حسب النتائج المحصل عليها[4].

وقد عزمت جبهة التحرير الوطني على القضاء على هذه الحركة فوضعت خطة محكمة متمثلة في الحرب بدون هوادة حيث حددت الولاية المنطقتين الثانية والثالثة وكثفت عليها الهجومات وخاضت ضدها المعارك بدون إنقطاع فبعد عودة القائد " عمر إدريس" من المغرب في أواخر 1957 مزودا بكتيبتين من الولاية الخامسة أصبحت قوات بن لونيس بين شقي رحمه، فحوصرت من الغرب بقوات عمر إدريس ومن الجنوب والشرق بقوات سي الحواس وأعطت هذه الخطة ثمارها بإلحاق الهزيمة بحركة بلونيس وقد توالت الهزائم على بلونيس من كل الجهات والأطراف وأدرك الفرنسيون فشل مؤامراتهم وأصبحوا يبحثون عن أسلحتهم التي زودوه بها، قصد استرجاعها حتى لا تقع في يد المجاهدين وقاموا بحملات تفتيشية واسعة النطاق لاسترداد ما يمكن من الأسلحة[5].

---

[1]– ميكاشير صالح : **في مراكز القيادة للولاية الثالثة 1957–1962**، دار الأمل، الجزائر، 2012، ص 57

[2]– جوان غيلسبي: **الجزائر الثائرة**, ط01، دار الطلقة، لبنان، 1961، ص 189.

[3]– بسام العسلي: **جيش التحرير الوطني**, ط01، دار النفائس، لبنان، 1984،ص 105.

[4]– إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص 142.

[5]الهادي درواز: المصدر السابق، ص 124-125.

الفصل الثالث: استراتيجية روبير لاكوست السياسية والاقتصادية للقضاء على الثورة.

المبحث الأول: الاستراتيجية السياسية والإدارية

المطلب الأول: الحرب النفسية

المطلب الثاني: التقسيم الإداري

المطلب الثالث: قانون الإطار

المبحث الثاني: الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية

المطلب الأول: الاستراتيجية الاقتصادية

المطلب الثاني: الاستراتيجية الاجتماعية

الفصل الثالث: استراتيجية روبير لاكوست السياسية والاقتصادية للقضاء على الثورة

المبحث الأول: الاستراتيجية السياسية والإدارية

المطلب الأول: الاستراتيجية السياسية.

أ- **الحرب النفسية:** تعتبر الحرب النفسية من أخطر أنواع الحروب فهي تسعى في البداية إلى تدمير المعنويات والإرادة القتالية عند أفراد العدو وذلك من أجل توليد عند هؤلاء فيما بعد استعدادات الفشل وتقبل الهزيمة[1]،فهي تتوخى احداث تغيير في السلوك العام للعدو بطريقة تتناسب مع أهداف مستخدمها مستعملة وسائل يتجاوز تأثيرها النفسي إلى التأثير الجسماني ويمكن لهذه الوسائل أن تتضمن أدوات عسكرية معروفة مثل الغازات الجوية والقصف...إلخ[2] وكما ذكر بوفلجة غياث في تعريفه للحرب النفسية[3] أنها استخدام مخطط من جانب دولة أو مجموعة من الدول في وقت الحرب أوفي وقت السلام لإجراءات إعلامية بقصد التأثير في آراء وعواطف ومواقف وسلوك جماعات أجنبية معادلة أو محايدة أو صديقة بطريقة تساعد على تحقيق سياسة وأهداف الدولة أو الدول المستخدمة " ويذكر تعريفا آخر عن عبد الله عيسوي " إن الحرب النفسية هي وسيلة اقناع الخصم بالهزيمة، فإذا اقتنع بالهزيمة وبعدم جدوى المقاومة تحقق الهدف من الحرب" و هذه الحرب النفسية هي جبهة اخرى كانت تخوضهاالثورة التحريرية ضد العدو و كانت حربا خطيرة جدا تلقت فيها ضربات من طرف العدو كانت تلك الحرب تقوم على المغالطة والتضليل والتي ولدت مع ولادة الثورة فأصبحت فنا وعملا حيث أشاع الفرنسيون أن الثورة ليست إلا حركة تمردية محدودة غير أنهم عجزوا بهذه الأنماط التضليلية فاتجهوا بمصالحهم النفسية الأخرى إلى الشعب يشككونه في ثورته وقادتها وزرع اليأس فيه، وأثارة البلبلة والفوضى في صفوفه والقيام بتصرفات طائشة حمقاء علهم يعرقلون حركة الثورة كما حاولوا تغطية الجرائم والأعمال الإرهابية التي كانت القوات الفرنسية ترتكبها في حق المدنيين والعزل وذلك عن طريق نسبها إلى الثورة والثوار ومحاولة كسر التلاحم الذي كان

---

[1]- بوسنة محمد: **دور الحرب النفسية في انجاح ثورة التحرير الجزائرية وإفشال سياسة الاستعمار الفرنسي الاستيطانية**، أفكار وآفاق، المجلد 04، العدد06، جامعة الجزائر 02، 2015، ص 315.

[2]- حميدة سميسم: **الحرب النفسية**، دار الثقافة للنشر، د س، ص10.

[3]- موسى بن إبراهيم حريزي : **الحرب النفسية ضد الاستعمار في شعر محمد العيد آل خليفة ومفدي زكرياء**، العالمية للطباعة والخدمات، البليدة، الجزائر، 2015، ص 29.

يربط الشعب الجزائري بجيشه وذلك بتغليطه وتشويه الثورة وقد لجأت فرنسا إلى هذا النوع من الحرب خاصة بعد أن ظهر عجزها في مواجهة الثورة بسبب أسلوب القتال المنتهج من هذه الأخيرة[1].

فاستخدمت فرنسا العديد من الوسائل في هذه الحرب الا و هي :

أ- حماية: ويقصد إخراج السكان من أراضيهم وحشرهم في معسكرات محاطة بالأسلاك الشائكة.

ب- التزام: من خلالها تم الاستعانة بجزائريين يقومون بمهمة مراقبة المشبوهين والتبليغ عنهم ويتلقون مقابل ذلك رواتب.

ج- مراقبة: أي مراقبة الشعب وعزله عن العالم الخارجي والعمل بمبدأ العقوبة الجماعية ومعاقبة المشبوهين في الساحات العامة ويتضح من خلال هذه الخطة أن العمل العسكري في السياسة الفرنسية لا يكاد ينفصل عن العمل النفسي.

وقد أوجدت فرنسا لخوض هذه الحرب وسائل ضخمة يسيرها ضباط مدربين على أصول وفنون حرب الدعاية فقد أنشأت المكتب الجهوي النفسي بقرار وزاري في مارس 1955 وكلف بمهمة التكوين والعمل النفسي الذي يستهدف الشعب و الثوار كما قاموا ايضا باستحداث جيش من خبراء الغزو النفسي كما تم إيجاد مكتب دراسات واتصالات وهو مكتب وظيفته العمل السيكولوجي وله صلة وثيقة بمركز التنسيق بين الجيوش وفي 1956 بمجيء روبير لاكوست اعتمد هو أيضا على أسلوب الحرب النفسية وقام بإحداث العديد من مصالح الحرب النفسية ونذكر أهم هذه المصالح:

1- مجموعة مكبرات الصوت والمناشير: تحظى هذه المجموعات على اهمية كبيرة حيث ظهرت الى الوجود خلال شهر جوان من سنة 1956 حيث بلغ عددها ثلاثة توزعت على الأقسام العسكرية الثلاثة (قسم وهران، قسم قسنطينة، قسم الجزائر) وبالإشارة فإنها تابعة للمكتب الخامس ورغبة في رفع أدائها وتعزيز حركتها وتوسيع تأثيرها عززت هذه المجموعات من طرف إدارة الاحتلال ب6 ضباط و19 صف ضابط و 60 جنديا، كما زودت بطائرة عمودية صوتية وطائرة مزودة بمكبر الصوت لتسهيل تغطية

[1]- شوقي عبد الكريم : **دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954**،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2003، ص 167.

مساحات كبيرة[1] وللسيطرة على العقول الجزائريين وقلوبهم كانت هذه الفرق تكثف من زياراتها لهذه الأماكن وبصفة خاصة للقرى والمداشر والتي كانت تستقر بها لمدة أسبوعين إلى أربعة أسابيع وكانت تبدأ في مخاطبة الناس مستخدمة الأشرطة السمعية المسجلة مسبقا وبعناية فائقة مظهرة فضل فرنسا على الجزائر والجزائريين زيادة على الأشرطة السمعية كانت هذه الفرق تقوم بتوزيع المناشير بواسطة طائرات خاصة كما استخدمت أيضا اللوحات الإشهارية ذات الدعاية المركزة حيث توضع في مواقع عمومية ويمكن مشاهدتها بسهولة من قبل الأهالي وتحمل شعارات دعائية[2] وقد لعبت أيضا هذه المجموعات دورا كبيرا خلال معركة الجزائر في سعيها الحثيث إلى إيصال الإضراب المدرسي الذي دعت إليه جبهة التحرير الوطني وحقق تجاوبا كبيرا والتفافا صادقا، عكس عمق الالتحام الشعبي مع الثورة، وهو ما قضى مضاجع إدارة الاحتلال حيث شرعت مجموعات مكبرات الصوت في العمل لتوقيف الإضراب ابتداء من فيفري 1957 كما قاموا أيضا بتوزيع المنشورات الداعية إلى مقاطعة الإضراب مثال: "أيتها الأمهات أرسلن أبناءكم إلى المدرسة" وأخرى "اذهب إلى المدرسة"[3]

2- الفرق الطبية الاجتماعية: كانت البداية الفعلية لهذه الفرق سنة 1957 فقد كانت هذه الفرق تركز على الجانب النسوي حيث تكونت من طبيب وممرضة ومرافقة من أجل الفحوصات والاستشارات الطبية المجانية مع تقديم العلاج واللقاحات وقد استعملت الفرق الاجتماعية الطبية لغرض الدعاية أكثر من أي شيء أخر، فكانت التجهيزات بعد اندلاع الثورة فخصصت تعدادا بشريا هائلا لهذا لغرض فكانت كالأتي:

151 طبيب مختصا ومثبتا.

124 طبيب معتمدا.

49 طبيب مندوبا متعاقدا.

وصل عدد الأطباء المعتمدين سنة 1956 إلى 273 طبيب.

---

[1]- جمال قندل: ***مقاربات الاحتلال الفرنسي والتعاطي مع الثورة الحرب النفسية أنموذجا (1955-1960)***, قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،ص 15.

[2]- الغالي غربي: المرجع السابق،ص 163.

[3]- جمال قندل: **مقاربات الاحتلال الفرنسي في التعاطي مع الثورة الحرب النفسية أنموذجا**, مرجع سابق، ص 16.

المساعدين:

151 عونا تقنيا.

225 عونا في مصلحة الطب الاجتماعي.

356 مساعدة اجتماعية.

كما فتحت مدارس للممرضين ومساعدين النفسيين والمساعدة الطبية الاجتماعية الجزائرية هذا إضافة الى الوسائل المادية التي خصصت لتسهيل هذه المهمة وقد وصل عدد النساء المجندات ضمن هذه الفرق الى 315 امرأة منها 141 أمراة من المسلمات الفرنسيات و80 امرأة أوروبية من المستعمرات و94 امرأة من أوروبيات الجزائر، ويمكن تفسير الاهتمام الفرنسي بالعنصر النسوي الجزائري الى تفطن السلطات الاستعمارية الى المكانة الكبيرة التي تحتلها المرأة في المجتمع الجزائري وكانت تهدف من وراء هذا الاهتمام الى تحقيق هدفين هما إدماج المرأة الجزائرية المسلمة في المجتمع الفرنسي وحرمان جبهة التحرير الوطني من الخدمات الجليلة التي تقدمها المرأة.[1]

وكانت الوحدات الطبية الاجتماعية من القنوات الرئيسية التي بواسطتها راحت مصالح المكتب الخامس بث أفكارها في الوسط النسائي الجزائري والمهمة الرئيسية التي كلفتهم بها هذه المصالح هي[2]تحرير النساء الجزائريات بوعدهن بتحسين ظروف حياتهن وبتطوير وضعهن القانوني وفي الأخير إقناعهن بفكرة الجزائر الفرنسية وبذلك تتحول النساء الجزائريات الى أدوات فعالة لإنجاح التهدئة[3].

3- وحدة الضباط المتجولون: جويلية 1956 وكان الهدف منها القيام بحملة واسعة لتقويم الرأي العام وإعادة تربيته[4] ولكن أيضا من أجل إقناع وتوجيه قادة الوحدات والمناطق وضباط المصالح الخاصة والضباط المشرفين على القضايا العسكرية الإسلامية والمسؤولون الإداريون الذين لهم علاقة مباشرة مع

---

[1] - بن غليمةسهام :**الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية ما بين 1954-1958 بين التخطيط الاستعماري الفرنسي و ردود الفعل الجزائرية ,** اطروحة دكتوراه , تخصص التاريخ الحديث و المعاصر , كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية , جامعة ابي بكر بلقايد ,2017, ص ص 129 .130

[3]- الغالي الغربي: المرجع السابق،ص 161-162.

[4]- كلود ليوزو: **العنف والتعذيب والاستعمار من أجل الذاكرة الجماعية،** ترجمة الصادق عماري وآخرون، دار القصبة للنشر الجزائر، 2007،ص210.

السكان زيادة على قيامها بدور المستشارين التقنيين عند قيادة الوحدات العسكرية التي عينوا فيها، وكانت هذه المصالح أنفة الذكر زيادة على المكتب الثاني والخامس مدعمة بمجموعة من الضباط المختصين في ميادين علم النفس وعلم الاجتماع والعلوم الإنسانية العامة تقوم بالإشراف على تدريب ضباط وحدات الجيش الفرنسي على طرق وتقنيات تنشيط حصص الدعاية الموجهة للسكان وتوصي إحدى التعليمات التابعة لمصلحة المكتب الخامس بخلق علاقات حميمة بين الجيش الفرنسي و السكان بواسطة خلق نوادي رياضية مختلفة وإقامة مقابلات تجمع الطرفين وزيادة على عقد اجتماعات دورية للسكان للترغيب والترهيب واستغلال المناسبات والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كان يعيشها الفرد الجزائري وذلك بزرع الشكوك والأخبار المزيفة والإشاعات التضليلية التي من شأنها النيل من قيمة الثورة وتحطيم معنويات الشعب ليتخلى عن دعم المجاهدين[1].

المطلب الثاني: التقسيم الإداري.

أول عمل قام به غي مولي عند تعينه إلغاء المجلس الجزائري يوم 11 افريل 1956 بعد استقالة معظم النواب الجزائريين به والتحاق البعض منهم بالثورة الجزائرية، كما قررت حكومة غي مولي أن تنتهج سياسة جديدة في الجزائر تقوم على ثلاثة محاور رئيسية هي:

1- وقف اطلاق النار.

2- اجراء انتخابات في نظام موحد للمسلمين والأوربيين في مرحلة لاحقة لوقف اطلاق النار.

3- اجراء مفاوضات مع المنتخبين الجدد لتجديد نظام الحكم في الجزائر، وقد قوبل المشروع بالرفض من قبل المستوطنين ومن قبل جبهة التحرير الوطني وبذلك فشل مشروع الإصلاحات السياسية الذي اقترحته حكومة غي مولي الاشتراكية[2] وقد أعطى مرسوم 28 جوان 1956 المعروف بمرسوم 56-641 لروبير لاكوست كل الصلاحيات ويعتبر هذا المرسوم من أهم المراسيم التي عرفها التنظيم السياسي الإداري في الجزائر ولعل أهم ما تضمنه هو ما جاء حول السلطات المركزية من جهة واللامركزية من جهة أخرى.

[1]- الغالي غربي: المرجع السابق،ص 164-165.

[2]- عمار بوحوش: المرجع السابق،ص 421.

1- السلطة المركزية: فقد كانت ممثلة في مندوب حكومة الجمهورية الفرنسية في الجزائر وهو المندوب العام "le délégué général" ثم ولاة العملات "les préfets" ونواب الولاة "lessous préfets" فرؤساء الأقسام الإدارية المتخصصة "SAS" وكذلك رؤساء الأقسام الإدارية الحضرية "SAU".

أ- **المندوب العام:le délégué général** : يمثل الحاكم العام والمجلس الجزائري من حيث السلطات ويعتبر مسؤولا عنه حفظ النظام العام واستتباب الأمن ويشرف على تسيير كل المراقف العامة باستثناء المرتبطة مباشرة بالوزارات المعنية في فرنسا ويساعده في أداء مهامه أمين عام secrétaire général وأمينان عامان مساعدا secrétaire général adjoints أحدهما مكلف بالشؤون الاقتصادية والأخر بالشؤون الإدارية.

ب- ولاة العمالات:les préfets يخضعون لسلطة المندوب العام وينفذون أوامره يعتبرون مسؤولين أمام المندوب العام ويشرفون على تطبيق القوانين واللوائح التنظيمية ويسهرون على تنفيذ[1] كل القرارات الحكومية وتمنح لهم سلطات واسعة من أجل تمكينهم من الدفاع عن الأمن واتخاذ الإجراءات الضرورية ضد جيش جبهة التحرير الوطني ويساعدهم في أداء مهامهم نواب لهم على مستوى الدوائر وكذلك رؤساء البلديات.

ج- نائب والي العمالة:le sous préfet يعين بمرسوم صادر عن مجلس الدولة ويعتبر ممثلا على مستوى الدائرة التي يعين بها ويشرف على تطبيق القانون ويسهر على حسن تنفيذ اللوائح التنظيمية ويعتبر مسؤولا عن مواقف الشرطة والدرك ويمارس سلطة وصائية واسعة على البلديات التابعة لدائرته[2]

هـ- الأقسام الإدارية المتخصصة(SAS) وهي هياكل إدارية مدنية وعسكرية في آن واحد على إدارتها ضابط يشرف مباشرة على التنظيم والتوجيه والمتابعة المستمرة[3] وقد جاءت فكرة إنشائها بعد فشل السلطات الاستعمارية في التحكم في تطور الاضطرابات الواقعة في الجزائر والتي أرجعتها الى غياب الإدارة المحلية وانعدام التواصل بين الجزائريين والإدارة الفرنسية ونقص المعلومات الضرورية لتحقيق أي انتصار عسكري ورأت بأنه لا يتأتي لها فهم ما يحدث إلا بإقامة نظام إداري فعال وبخاصة في المناطق

---

[1]- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 264-266.

[2]- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 267.

[3]- جمال قندل **: مقاربات الاحتلال الفرنسي في التعاطي مع الثورة الجزائرية الحرب النفسية أنموذجا 1955-1960،** المرجع السابق، ص 11.

الأكثر اضطرابا[1]، وقد بلغ عدد الفرق الإدارية المختصة خلال الثورة الجزائرية في جميع أنحاء الجزائر الى حوالي 700 فرقة الى جانب عشرات الفرق الإدارية الحضرية والتي تعمل في المدن[2]فقد ارتفع العدد من 30 مكتبا سنة 1955 الى 490 سنة 1956 ومن جانفي 1957 الى جويلية 1958 وصل عددها الى 590 مصلحة[3] حيث تهدف الى تتبع ومراقبة الحالة الذهنية والنفسية للسكان والهدف واضح وهو محاولة إقناع السكان بعدالة القضية الفرنسية بعد استمالة أفئدتهم ونفوسهم والوصول الى صيانة الجيش الفرنسي[4] وقد صدر منشور 27 جانفي 1956 يذكر بالدور الذي ينبغي أن تقوم له هذه الأقسام ويحدد اختصاصات رؤساء هذه الأقسام حيث يعين[5]ضابط عسكري على رأس هذه الأقسام الإدارية من طرف والى العمالة ويكلف بمهام عسكرية مثل توفير الحماية والأمن الضروريين للسكان ويسعى للحصول على المعلومات الدقيقة على جيش التحرير الوطني ويعتبر المستشار التقني للسلطات العسكرية ويساعد القوات العسكرية على تطويق الثورة وتصفية جيش التحرير الوطني وبالإضافة الى تلك الاختصاصات فان رئيس الأقسام الإدارية يعتبر ضابطا للحالة المدنية وكذلك ضابطا للشرطة القضائية وبالتالي فهو مسؤول عن توفير الحماية والأمن للشرطة داخل إقليمه[6]

2- السلطة اللامركزية:

أ- العمالات:les départements : حيث تمثل الإصلاح الإداري في مضاعفة عدد المحافظات حيث قسم المرسوم المحافظات الثلاث القديمة (وهران، الجزائر، قسنطينة) الى 12 محافظة جديدة مع محافظة

---

[1]- عبد الهادي حسين : **لاصاص بين تأطير السكان المحليين وإفشال الثورة التحريرية 1954-1962**، مجلة المعارف، ع12،ص 153-154.

[2]- قريقور ماتياس: **الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع 1955-1962**، تر: جعفري،ط1، منشورات السائحي، الجزائر، 2013،ص 7.

[3]- غالي غربي: المرجع السابق،ص 176.

[4]- عبد الحميد زوزو: **محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة**، دار هومة الجزائر، 2004،ص 414.

[5]- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق ،ص 268.

[6]- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق،ص 268.

عنابة التي أنشئت في أوت 1955 وأنشئت في أوت 1957 محافظتان أخريان في الجنوب الواحات والساورة فأصبح العدد 15 محافظة[1] وقد تم هذا التقسيم على أساس ثلاثة مناطق هي:

- **المنطقة الشمالية:** وتضم عمالات: تلمسان، وهران، مستغانم، الشلف، الجزائر، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة وعنابة.
- **منطقة الهضاب العليا:** وتتشكل من عمالات: سعيدة، تيارت، المدية، باتنة.
- **منطقة الصحراء:** وتحتوي عمالتي الواحات والساورة.

أما بالنسبة للتنظيم الإداري والقانون الخاص بالدائرةArrondissement فقد اعتبرت الدائرة الأساس الذي تقوم عليه اللامركزية وكذلك الهيئة الممثلة للسلطات المركزية لكنها لا تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أما فيما يتعلق بالتنظيم البلدي فقد تضمن مرسوم 28 جوان 1956 على إلغاء البلديات المختلطة وإنشاء بلديات ذات صلاحيات تامة وممارسة فعلية في مكانها، كما يهدف الى تنصيب مجالس بلدية منتخبة على مستوى البلديات التي تم إنشائها حديثا وذلك خلال فترة أربعة أشهر كما تم إلغاء 78 بلدية مختلطة و158 مركز بلدي وعوضت ببلديات ذات صلاحيات تامة خاضعة للقانون البلدي الفرنسي وقد بلغ عدد هذه البلديات 1484 بلدية[2]

المطلب الثالث: قانون الإطار: قام الوزير المقيم بالجزائر "روبير لاكوست" بتقديم عرض عن مشروع برنامجه الإصلاحي أمام أعضاء البرلمان الفرنسي والذي عرف ب"قانون الإطار" وقد كان متحمسا جدا لفكرة إقامة نظام سياسي جديد في الجزائر وحاول الدفاع عنه بهدف إقناع الأعضاء على المصداقية عليه[3] أقيم هذا المشروع على أساس إداري وإقليمي جديد يتم بموجبه استحداث من 8الى 10 أقاليم مع إعطاء كل إقليم استقلالا ذاتيا واسعا قدر الإمكان وتسير هذه الأقاليم مجالس منتخبة على أساس الفرقة الواحدة بواسطة هيئات تنفيذية يرأس كل منها ممثل للجمهورية الفرنسية وتلتقي المجالس الإقليمية لتعيين "برلمان اتحادي" فيما بينها يهدف التسيف في الميادين الاقتصادية والمالية[4] ومن خلال هذا العرض البسيط لفحوى "القانون الإطاري" يتضح أن القانون أوجد تفريقا بين مسائل الدولة و مسائل الاقليم و هذا

[1]– صالح بلحاج: المرجع السابق،ص 74.

[2]– عقيلة ضيف الله : المرجع السابق،ص 269–271.

[3] عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 278.

[4]– محمد عباس : المصدر السابق، ص 266.

يمكن اعتباره تصريح "شخصية الاقليم " الذي يتمتع ببرلمان محلي، يناقش ويوافق على الميزانية والمشاريع الإدارية كما ينتخب مجلس الحكومة الذي يمثل الإقليم ويشكل الجهاز التنفيذي المحلي، والحاكم له رتبة حاكم الإقليم ويمثل الجمهورية غير أن اللامركزية التي أقرتها هذا القانون أدت الى تجريد الأجهزة الفيدرالية من صلاحياتها لصالح الأقاليم مما جعل هذا البناء القانوني يحمل خطرا تجاوزه الزمن فيما أن تمت التوصية باللامركزية فان الجماعة الموحدة والاقتراع العام اللذان أقرهما هذا القانون يحملان إيجاد استقلالية أكثر فأكثر لأقاليم ما وراء البحار ذلك أن الطوغو والكامرون اللذان أتجها ابتداء من 1957 نحو وضع الحكم الذاتي أحدثا حجة جديدة للمطالبة بالاستقلال في أقاليم ما وراء البحار[1] اعتبرت جبهة التحرير قانون الإطار وسيلة ملتوية تمكن من إدامة الهيمنة الفرنسية في إفريقيا وأكدت أن الاستقلالية الإدارية المنصوص عليها في هذا القانون ليست إلا أمرا شكليا، بحجم أن إدارة الاقاليم موجهة دوما من قبل حاكم يتلقى أوامره من باريس وهذا ما يحرم بطبيعة الحال السلطات التنفيذية من حق المبادرة وتبقى مجرد لجان استشارية تمارس وظائفها بأمر من الحاكم العام الذي لديه الكلمة الأخيرة وفي النهاية الخطر الأكبر الذي تستنكره جبهة التحرير هو محاولة "بلقنة إفريقيا"[2]

المبحث الثاني: الإستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية.

منذ تعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما بالجزائر سعى الى القضاء على الثورة الجزائرية بمختلف الأساليب والإجراءات العسكرية والتي بدأت تظهر بوادر فشلها فلجأ الى معالجة المشكل الجزائري بالقيام ببعض الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية وحدد روبير لاكوست ملامح سياسته الاقتصادية والاجتماعية والأهداف المرجوة من ورائها في مجموعة من المراسيم والتعليمات المكتوبة الموجهة الى مختلف تشكيلات الجيش الفرنسي المتواجدة بالجزائر وتضمنت هذه السياسة نفس الوصفات التي أصدرها سلفه جاك سوستال والتي لم تخرج عن تطبيق الوعود الواردة في قانون الجزائر[3] وقد اتخذ روبير لاكوست سلسلة من الإجراءات الاقتصادية من خلال:

المطلب الأول: الإستراتيجية الاقتصادية.

[1]– ليتيم عيسى: **تأثير الثورة الجزائرية على السياسة الفرنسية في إفريقيا السوداء (1956–1960)**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص 183.

[2]– ليتم عيسى: المرجع السابق،ص 183.

[3]– غالي غربي: المرجع السابق، ص 228.

1- إصدار مرسوم 17 مارس 1956:[1] نظرا للقانون رقم 56-268 بتاريخ 16 مارس 1956 الذي يسمح للحكومة أن تقوم في الجزائر ببرنامج توسيع اقتصادي وتطور اجتماعي وإصلاح إداري[2] والذي يؤهل الوزير المقيم من أخذ كل الإجراءات الاستثنائية من أجل إعادة النظام وحماية الأشخاص والأملاك وحماية الوطن يقر مجلس الوزراء[3] بالإجراءات التالية:

- رفع الحد الأدنى من أجرة العامل الفلاحي من 340/ ف الى 440/ ف.

- تأميم صناعة الحلفاء.

- إعادة تنظيم القروض الفلاحية بواسطة تأسيس التعاونيات الفلاحية والصندوق الجزائري للقرض الفلاحي وتعيين عدد من المحافظين الحكوميين للإشراف على عملية توزيع القروض والمساعدات.

- إلغاء نظام الخماسة وتعويضه بنظام الاستئجار الذي يعتمد على اقتسام غلة الأرض بين[4] المستأجر والمؤجر وقد مس هذا لإجراء حوالي 155000 خماس يشتغلون في حوالي 110000 ملكية زراعية[5].

2- صندوق الملكية الريفية: تم إنشاؤها بموجب القرار 191/52 الصادر بتاريخ 1956/3/26 وهو عبارة عن هيئة عقارية يقوم بشراء الأراضي الزراعية من أصحابها الأوروبيين بصيغة التراضي وتوزيعها على الفلاحين ويضمن للمستفيد التأطير التقني عن طريق الممرنين الفلاحين وإنشاء التعاونيات والقيام بمهام التسويق ومنح تسهيلات عن طريق قروض، وكان الهدف منه تطوير الإنتاج الزراعي أو على الأقل بعض المنتوجات باعتماد عمليات منح القروض التي من شأنها رفع مستوى مداخيل الفلاحين ما يسمح بتوفير فرص العمل لآلاف الفلاحين الذين جردوا من ملكياتهم ويهدف على المدى البعيد تحقيق منتوج زراعي دائم يبقى على توازن دائم في المستوى المعيشي للسكان وهو وسيلة لتطوير المجتمع الريفي ومد يد العون للطبقة الفقيرة وهذا لا يكون إلا بوجود تسهيلات تقنية وقانونية وتوجيه الفلاحة نحو الزراعة الأكثر إنتاجا ومنفعة لذلك استوجب تطوير المناطق الريفية بواسطة هذا الصندوق وكان من المفترض أن

---

[1]- أنظر الملحق رقم "10".

[2] - Hocine Bouzaher :**la justice répressive dans l'algerie coloniale 1830**-1962 ; Ed Houma ; p 246.

[3]- محمد عباس: **نداء... الحق شهادات تاريخية**, دار هومة، الجزائر 2007،ص 127.

[4]- أحمد مهساس: **الحقائق الاستعمارية والمقاومة** ,دار المعرفة، الجزائر 2007،ص 131.

[5]- أحمد مهساس: المصدر السابق، ص 131.

يستفيد من ذلك حوالي 15 ألف الى 20 ألف عائلة جزائرية وفي ظرف سنتين تم بناء 10 ألاف مسكن ضمن 200 قرية تأوي 58 ألف ساكن غير أن هذا المشروع واجه عراقيل وصعوبات متعددة منها: امتناع بعض الشركات الزراعية من الرضوخ لأمر الواقع مثل الشركة الجزائريةcompagnée genevoise إلى أن أرغمت على ذلك وبقوة القانون بعد صدور أمر بنزع جزء من ملكياتها في جويلية 1956 حيث تم تجريدها من 66 ألف هكتار مقابل تعويضها[1] بمبلغ قدره 758 فرنك فرنسي للهكتار وهو مبلغ ضخم، وهو ما يؤكد على الهيمنة الزراعية لهذه الشركة وتحكمها في جزء هام من الزراعة الجزائرية

– صعوبة النهوض بالزراعة الجزائرية الريفية نظرا لعدة اعتبارات نفسية وبشرية.

– صعوبة تحديد الأراضي الفلاحية في مختلف المقاطعات.

– تمركز أعلب سكان الأرياف في مناطق ذات تضاريس وعرة وغير صالحة للزراعة بفعل سياسة التهجير والنفي التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية ومن الصعوبات المذكورة يتأكد أن سياسة (ص، ح، م، غ، ر) (C.A.P.E.R) تؤكد واقع الاستعمار بطابعه العنصري الذي راعى بالدرجة الأولى مصالح الأقلية الأوروبية وملاك الأراضي الذين وجدوا فرصة للتخلص من أراضيهم مقابل أموال طائلة خاصة مع اتساع رقعة الثورة وتدهور الوضع الأمني وتخوفهم من عمليات التخريب التي طالت العديد من مستثمراتهم الفلاحية، فلا يمكن الزعم بعد هذا أن نشاط الصندوق لبى تطلعات واحتياجات الجزائريين فقد ظل عدد المستفيدين منه عددا لا يذكر إطلاقا كما أن الاستفادة من برامجه خضعت لمعايير سياسية جد ضيقة، منحت الأولوية في ذلك لقدماء المحاربين في صفوف الجيش الفرنسي ليليهم معطوبي الحرب وضحايا الحرب العالمية الثانية ثم حاملي الشهادات في التكوين الزراعي وشهادة التعليم الابتدائي وهذا لضمان ولائهم لفرنسا واستعمالهم كقوة ثالثة في مواجهة جبهة التحرير الوطني في الوقت المناسب[2] وتجدر الإشارة الى انه في عام 1957 خصص 80 مليار فرنك كميزانية خاصة بالجزائر أي زيادة نسبة 40% في سنة 1956.[3]

[1]– شقرة محمد: **<u>الإستراتجية الفلاحية الاستعمارية الفرنسية للتحكم في الريف الجزائري 1954–1962</u>**, مجلة الحكمة, المجلد 5، العدد 10، 2017،ص 83.

[2]– شقرة محمد: المرجع السابق ،ص83–84.

[3]– بوهناف يزيد: المرجع السابق،ص 138.

03- إعادة توزيع الأراضي

إن مسألة توزيع الأراضي كانت من اكبر المشاكل التي أرادت فرنسا إعادة النظر فيها، بما أنها كانت تمثل أهم مظهر من مظاهر الاستعمار والاستيطان بالجزائر ولأنه كان من شأنها أن تحدث تغييرا كبيرا في البنية الاجتماعية والاقتصادية، وتمس بشكل مباشر طبقة ملاك الأراضي، فلذالك كانت تعتبر المسألة تحديا لطبقة المعمرين التقليدية، بما أن كل المحاولات السابقة التي كانت ترمي للإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي باءت بالفشل، كما كان الشأن مع قانون مارتن la loi martin 1942 الذي لم يعرف النور ابدا نظرا لاهمية الموضوع قررت حكومة مولي عن طريق وزيرها المقيم روبير لاكوست إعادة توزيع الأراضي وحددت الملكيات الفردية الخاصة بـ 50 هكتارا مع إمكانية زيادة 20 هكتار لكل فرد وريث من العائلة وثم تحديد ملكيات الشركات ذات الأسهم ب1000 هكتار[1]، وقد أنشأ لذلك كما ذكرنا سابقا صندوق الحصول على الملكية والاستغلال الزراعي.

CAPER ' **caisse d'accession a la propriété et l'escploitationi**" الذي أخذ على عاتقه شراء الأراضي بالتراضي من ملاكها الأوروبيين ثم أخذ تقسيمها إلى عدة قطع بعدما تم تجهيزها بالتجهيزات الضرورية وليتم بعد ذلك تسليمها للعائلات الجزائرية[2].

لا يمكن الجزم بجدية إعادة توزيع الأراضي المنتهبة من طرف الإدارة الفرنسية التي قدمت مبالغ ضخمة لإنجاح العملية في إطار مشاريع الاستصلاح والتجهيز وبناء المزارع وهي لا شك إمكانيات في ضخمة تم توفيرها بعدما اضطرت إلى استعمال قوة القانون في فرضه إرادتها على إطماع المعمرين الذين لم يتجاوبوا مع إصلاحات الإدارة الفرنسية حيث رأوا فيها تهديدا لمصالحهم.

لكن إذا حاولنا بكل موضوعية تقييم مسألة إعادة توزيع الأراضي نجد أنه وفي وقت كان يشهد فيه القطاع الزراعي ركودا وأزمة خانقة منذ سنوات كان من شأن هذه العملية أن تعمق أكثر هذه الأزمة والغريب في ذلك أن الإدارة الفرنسية كانت تعي ذلك جيدا فعمليات تحويل الأراضي الزراعية من قطاع كان يعتمد زراعة متطورة مكثفة و بتقنيات و وسائل عصرية إلى قطاع تقليدي يتم استغلالها في ملكيات صغيرة

---

[1]- هواري قبايلي: **ثمن حرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي** ,ط01، دار كوكب للنشر، الجزائر، 2012، ص 56-57.

[2]- شقورة محمد : المرجع السابق، ص 83.

كان سيؤدي حتما الى انخفاض الانتاجية و العودة من ثم الى نظام الاستغلال في اطار نظام انتاجي عائلي تقليدي بجميع سلبياته وإذا أضيف إليه نقص الإمكانيات وغياب الأجهزة والتقنيات المتطورة فكان سيؤدي كل ذلك حتما إلى تردي المردودية في الوقت الذي كانت تعاني فيه الجزائر نقصا كبيرا في الإنتاج الغذائي، وكذلك كانت سترتفع تكاليف الإنتاج بعد انكماش القطاع العصري المتطور، وامتداد القطاع التقليدي وهذا ما كان من شأنه أن يشكل ضربة قاضية لتصدير الإنتاج الزراعي ويعمق من اختلال التوازن الميزان التجاري أكثر فأكثر[1] على عكس ما كانت تنشره السلطات الاستعمارية بالبند العريض " توزيع ما يزيد عن 150000 هكتار على 10 آلاف عائلة"[2].

04- مصالح فرنسا في الصحراء الجزائرية

منذ البدايات الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر لاحظ الاستعمار شاسعة البلاد وأدرك قيمة اتساع النطاقات الصحراوية والدور الذي يمكن أن تؤديه الصحراء الجزائرية في السيطرة على مستعمراتها في إفريقيا فضلا على المكاسب الاقتصادية وغيرها، وإذا كان الانشغال أول الأمر بإخضاع المناطق الشمالية من الجزائر فأن الاهتمامات بالصحراء الجزائرية لم تنقطع وكانت تتم في مرحلة أولى في شكل عمليات استكشاف في انتظار التوسع والإخضاع والهيمنة[3] حيث لم تعد الصحاري تلك المناطق العميقة الجرداء إذ تبين أنها تزخر بموارد غزيرة من الخامات الصناعية الكثيرة ففي بشار الشمال الغربي الفحم والمغنيز والنحاس والرصاص، كما اكتشفت المناجم الغنية بالحديد الخام في منطقة تندوف وعلى بعد خمسمائة كيلو متر من ساحة الأطلنطي وتقدر ثروة هذه المناجم بثلاثة آلاف مليون طن ونسبة الحديد في المادة الخام هي 38 إلى 57[4]%.

أما على الحدود المتاخمة لتونس مناجم من الفوسفات والحديد الخام والرصاص والمنغنيز والأملاح المعدنية والفحم كما تعتبر منطقتا هجر وأحلاب من المناطق الجبلية الغنية بمعادن التنجستين واليكل والكروم والقدير والنحاس وكذلك بالمواد الخام المشعة، ولكن الثروة الرئيسية في الصحاري تعتمر اليوم

---

[1]- هواري قبايلي: المرجع السابق، ص 60-61.

[2]- بوهناف يزيد: المرجع السابق، ص 138.

[3]- عبد المجيد بوجلة: **الثورة التحريرية في الولاية الخامسة 1954-1962**, أطروحة دكتوراه ,جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007، ص 316.

[4]- مسعود الجزائري : **مشاريع ديغول في الجزائر**، كتب قومية، القاهرة، (د س)، ص 5-6.

الزيت والغاز الطبيعي، ففي مطلع 1956 أخذت هذه الثروة تتدفق من منابعها في أوجلي وفي تنجو نتورين بالقرب من الحدود الليبية ثم اكتشفت حقول الزيت الغنية في حاسي مسعود التي بلغ أنتاجها هذا العام 100 مليون طن أي حوالي خمس أنتاج منابع الزيت في الولايات المتحدة وهناك مناطق كثيرة يحتمل أن يكتشف فيها الزيت في المستقبل، وتبرز أهمية الصحاري في المؤسسات الصناعية كمصدر يمدها بالمواد الخام والوقود وكذا أهميتها الاستراتيجية حيث تعوض القارة الأروبية عما يعوزوها من كفاية استراتيجية من الجهة الغربية كما أن هذه الصحاري يمكن أن تكون مقرا للقوات الاحتياطية وللقواعد الجوية وسائر الخدمات التي تكون في مؤخرة القوات العاملة واستغلت فرنسا هذه الصحاري في بادئ الأمر كميدان لتجربة الأسلحة كما تبرز أهميتها في الميدان السياسي حيث تتجه العناصر الحاكمة في فرنسا إلى استغلال الصحاري وثرواتها لتعزيز مركزها وتقوية قبضتها في كفاحها ضد حركات التحرر المؤجحة في إفريقية[1] ومنذ زيارة الجنرال شارل ديغول للجزائر عام[2] 1958 شدد في تصريحاته وخطاباته على أهمية الصحراء إذ يشير في مذكراته " الأمل" .

"... أما هذا الشطر (الصحراء) سيضمن بالأخص وصول واستخدام الزيت وغاز الصحراء إلى المنشآت الاقتصادية الضخمة في مجالات الصناعة التعدنية والكيماوية..."[3].

وكانت أول مشكلة واجهة الاستعمار الفرنسي هو الحصول على الماء باعتبار أن كل عمليات التنقيب عن البترول يجب أن تبدأ أولا بالبحث عن الماء الذي تحتاج عمليات الحفر إلى كميات كبيرة منه وعدم العثور على ينابيع للمياه معناه اضطرار شركات التنقيب إلى جلب الكميات المطلوبة من المياه في سيارات من واحة غير مأهولة تقع على بعد مائة وثمانين كيلو مترا من "عجيل" لكنه تم العثور على المياه في صحراء حاسي مسعود على عمق يتراوح بين أربعين وستين كيلو مترا، كما عثر على مواد

---

[1]– مسعود الجزائري: المرجع السابق، ص 316.

[2]– قائد عسكري فرنسي ورجل دولة ورئيس جمهورية فرنسا عمل خلال الحرب العالمية 01 برئاسة المارشال بيتان، واصل القتال عام 1939 ضد قوات هتلر أقام فيها ما يعرف بالجنة الوطنية لفرنسا الحرة وبعد تحرير فرنسا عاد ليصبح رئيس الحكومة المؤقتة الفرنسية ثم استقال عن منصبه تولى منصب رئيس الجمهورية الخامسة 1958 وجاء بالعديد من المشاريع ثم مضى في سيادته التفاوض مع الثوار الجزائريين واعترف باستقلال الجزائر في اتفاقيات ايفيان مارس 1962، **أنظر**: عبد الوهاب الكيالي: المرجع السابق، ص 742.

[3]– شارل ديغول: **مذكرات الأمل**، تجديد 1962/16/1958 تر سموحي مرا، أحمد عويدات، منشورات عديدة، بيروت، 1971، ص 297

أخرى على أعماق بعيدة تتراوح بين ألف ومائتين وألف وأربعمائة متر[1]، كما سعت الحكومة الفرنسية منذ 1957 إغراء شركات النفط الغربية لا سيما الكبرى منها للدخول إلى الصحراء الجزائرية للبحث والتقيب عن النفط فيها وكان ذلك أولا لتأمين إمكانيات الفنية والتكنولوجية المتطورة التي تمتلكها تلك الشركات في مجال البحث والتنقيب والحفر وكذا خبرات عمل طويل في هذا المجال بالمقابل يساعد توجه الشركات النفطية الغربية لاستثمار أموالها في الصحراء الجزائرية على توثيق الروابط السياسية أكثر مع البلدان التي تنتمي إليها تلك الشركات وأخيرا الدعوة أن تؤمن أسواق للنفط الجزائري الذي توقعت فرنسا بأن إنتاجه لا يكفي حاجة فرنسا فقط وإنما حاجة منطقة الفرنك، لكن الشركات النفطية لم تستجب لدعوة الحكومة الفرنسية تلك لا سيما الأمريكية فقد كانت غير واثقة من سياسة فرنسا النفطية في الجزائر فضلا عن عدم وضوح مستقبل النفوذ الفرنسي في الجزائر بعد اشتداد الكفاح المسلح[2] وقد شهد عام 1958 تصدير أول شحنة من النفط الخام الجزائري من ميناء بجاية باتجاه لافير في مدينة مرسيليا الفرنسية وذلك على متن ناقلة نفط "ريغل" وقد تطلبت عملية نقل النفط الجزائري إلى الساحل مد أنابيب نقل النفط من أعماق الصحراء لكن ظاهرة اشتداد المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي بمافيها تدمير أنابيب نقل النفط ونتيجة لذلك اضطرت فرنسا[3]، إلى التخلي عن ذلك المشروع والاستعاضة عنه بمد أنابيب صغيرة ولمسافات محددة ولحماية هذا الخط من هجمات الثوار الجزائريين فقد استخدمت إمكانيات عسكرية كبيرة[4]ثم أخذت تهيئ الأجواء والمتطلبات القانونية التي تسمح لها باستغلال النفط الجزائري أفضل وأسرع استغلال وعند عدم استجابة الشركات الأجنبية لدعوات فرنسا السابقة فكرت في عام 1958 بإصدار قانون نفط خاص بمنطقة الصحراء الجزائرية في 22 نوفمبر 1958 والذي عرف " بقانون التعدين الفرنسي" ليحل محل قانون البترول الصحراوي" حيث تضمن نصوصا تعد مغرية للشركات الأجنبية التي كانت مترددة لذلك تشجعت الشركات بفضل هذا القانون على الموافقة لدعوات فرنسا[5] وبالفعل بدأت 06 شركات بترولية فرنسية كبيرة في التنقيب عن النفط وبالرغم من أن خمس من هذه الشركات تقع مباشرة تحت إشراف

---

[1]– مسعود الجزائري: المرجع السابق، ص 07.

[2]– مساعدة أسامة صاحب منعم: الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830–1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال ، مجلة مركز بابل، مجلد 04، ع 03، (د م)، (د س)، ص 234.

[3]– نفسه، ص 235.

[4]– مساعد أسامة صاحب منعم: المرجع السابق، ص 235.

[5]– نفسه، ص 235

الدولة الفرنسية إلا أن مجموعة الشركات الانجليزية والأمريكية، مثل الرويال دوتش أويل نشارك بنسبة 65%في رأسمالها[1].

كما أن السلطات الاستعمارية سنت قوانينا وأحكاما خاصة بالصحراء الجزائري حيث تم استثناء المناطق الصحراوية من نطاق سريانة فهذه المناطق تظل محكومة بقانون المناطق الصحراوية وكما أسلفنا سابقا فقد تم تأسيس هيئة مشتركة للمناطق الصحراوية تتكون من لجنة عليا بمثابة برلمان المنظمة و مندوب عام و لجنة فنية للادارة يراسها المندوب العام و عدد من اللجان المتخصصة و منذ 13 جوان 1957 حوت الوزارة الفرنسية وزيرا جديدا للصحراء مهمته تنظيم و ادارة و استغلال المناطق الصحراوية و صدرت مراسيم في 21 جوان 1957 حددت مهمة وزير الصحراء و عهدت اليه اختصاصات المندوب العام في هيئة المناطق الصحراوية المشتركة و كذلك سلطات الحاكم العام للجزائر و المندوب السامي لافريقيا الغربية الفرنسية و افريقيا الاستوائية الفرنسية [2]

لجنة عليا بمثابة برلمان المنظمة ومندوب عام ولجنة فنية للإدارة يرأسها المندوب العام وعدد من اللجان المتخصصة[3].

ومنذ 13 جوان 1957 عينت الوزارى الفرنسية وزيرا جديدا لصحراء مهمته تنظيم وإدارة واستغلال المناطق الصحراوية وصدرت مراسيم في 21 جوان 1957 حددت مهمة وزير الصحراء وعهدت إليه باختصاصات المندوب العام في هيئة المناطق الصحراوية المشتركة وكذلك سلطات الحاكم العام للجزائر والمندوب السامي لإفريقيا الغربية الفرنسية وإفريقيا الاستوائية الفرنسية[4].

04- خطة الآفاق العشرية

أمام تسارع الأحداث واحترام الثورة الجزائرية وأمام ارتباك وحيرة الإدارة الفرنسية في مواجهة الوضع المتأزم اضطرت هذه الأخيرة إلى اللجوء لمخططات عفوية في معظمها لتدارك الأمور[5]لذل سحب لاكوست من

---

[1]– أيفة بريستير : في الجزائر يتكلم السلام نضال شعب من أجل التحري، تر عبد الله كحيل، دار نور شاء، الجزائر، 2012، ص 234.

[2] ـ محمد حسنين

[3]– محمد حسنين : **الاستعمار الفرنسي**، ط 04، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986، ص 247.

[4]

[5] – هواري قبايلي: المرجع السابق، ص82.

أدراج مكتبه مسودة إصلاحات جديدة من باب تجزيه الوقت وملئ الفراغ وتبرير استمراره في منصبه أسماها الآفاق العشرية مارس 1958[1] وكان أبرز الأهداف التي حددها المشروع والتي كان من المفترض أن يتم إنجازها في السنوات العشرة المقبلة:

- تحسين ظروف العمل ورفع المستوى المعيشي للسكان.
- إعادة تقييم الثروات الطبيعية للجزائر بشكل مناسب يسمح بالاستفادة منه في إطار كل منطقة الفرنك ZON FRANC.
- خلق 875000 منصب شغل في القطاع الغير زراعي طول مدة المشروع.
- وبشكل أقل تم الاهتمام بتكوين اليد العامل، والرفع من عدد المؤطرين في القطاع الزراعي.
- وخصصت الخطة لتمويل الإصلاحات حوالي4711 مليار كحجم للاستثمارات طول مدة المشروع، توزع على مختلف القطاعات الاقتصادية[2].

المطلب الثاني: الاستراتيجية الاجتماعية

لقد حاول المسؤولون الفرنسيون على اختلاف مشاريعهم السياسية وتوجهاتهم الايديولوجية إنكار الطابع السياسي للثورة الجزائرية واعتبروها في المقابل افعال يتم اقترافها من قبل أشخاص فارين من وجه العدالة يمارسون دور عصابات قطاع الطرق وهم في الوقت نفسه ألعوبة في يد مصر والشيوعية الدولية وقد سمح لهم الفقر والحرمان والظلم الاجتماعي الذي شعر به بعض الناس بجذبهم إلى صفهم والتغرير بهم.

ولقد كان من المستحيل على السلطات الاستعمارية أن تتجاهل الفقر والمعاناة الانسانية التي كان يعاني منها المسلمين الجزائريين ولهذا اضطرت للاعتراف بهذا الواقع المرير، غير أنها اعتبرته نتيجة الأخطاء وإهمال الحكومات الفرنسية في السابق وليس سياسة مخطط لها ومعتمدة كان هدفها تركيعهم وحرمانهم من أية قدرة على المقاومة وفي هذا السياق ادرك صناع القرار السياسي في فرنسا منذ بداية الثورة الجزائرية أنه يمكن تجفيف منابعها من خلال القيام بإصلاحات تنعكس ثمراتها بشكل إيجابي على مستوى معيشة السكان المسلمين في الجزائر [3] ومع مجئ روبير لاكوست وتعينه وزيرا مقيما في الجزائر

[1]– حمد عباس : المصدر السابق، ص 269.

[2]–هواري قبايلي: المرجع السابق، ص83– 84.

[3]– رمضان بوزعدة: المرجع السابق، ص 136–137.

استطاع من أيام خبرته القصيرة أن يعرف أن المشكل الجزائري هو مشكل اقتصادي واجتماعي فالقطر الجزائري لا يزال قطر فقيرا جدا يحتاج الى رؤوس أموال عظيمة وإن القطر الجزائري يعيش فيه عشرات الآلاف من البيض أو المسلمين عيشة الضنك والشقاء طيلة السنة، هذا القطر الجزائري الذي يزداد حجمه كل سنة والذي هو بحاجة إلى 04 آلاف مدرسة جديدة لتعليم ابنائه و هذا القطر يعاني ازمة تمييز عنصري شقيقة حيث يعيش مليون من الاوروبيين و تسعة ملايين من المسلمين بين أحضان البغضاء والجهل والفزع[1] فالتجأ روبير لاكوست إلى تقديم إصلاحات اجتماعية كان يهدف بها تحسين الوضع الاجتماعي للسكان واعتمدت خطته على الاستفادة من الدعم الحكومي بميزانية الجزائريون والذي قدر بـ80 مليار فرنك أي 40% لإنجاح إصلاحاته الاجتماعية الرامية إلى كسب أكبر عدد من الجزائريين إلى جانب فرنسا[2]، وتمثلت إجراءاته في:

إيجاد فرص عمل للعدد الضخم من الجزائريين البطالين والمقدر بـ 1400000 بطال بإدماجهم في سلك الوظيف العمومي مع توفير الامتيازات التي تمتع بها نظراءهم الفرنسيين[3] ومن أجل تحسين المستوى المعيشي للجزائريين تقرر وضع الحد الأدنى للأجر من 340 إلى 440 فرنك طبقا لمرسوم مارس، كما اتخذت الإدارة الاستعمارية إجراءات في مناطق التهدئة لإنجاز برامج وصفت بأنها مستعجلة حيث نص على توظيف سكان محلين في المناصب التي تخلى عنها أصحابها وفتح ورشات عمل للبطالين و الاصغاء للسكان وتلبية احتياجهم وتقديم المساعدات لهم من أجل تنفيذ هذا البرنامج خصصت ميزانية قدرت بثلاثة مليار فرنك وضعت بالتدريج تحت تصرف المفتشيات العامة للإدارة لتوزيعها على مختلف الولايات وقد تم تقسيمها كالآتي: ولاية الجزائر 858 مليون فرنك، ولاية تيزي وزو 150 مليون فرنك ، قسنطينة 150 مليون فرنك، عنابة 270 مليون فرنك وهران 675 مناطق الجنوب 10 مليون وفي إطار تحديث الإدارة المركزية ثم إنشاء مديرية عامة للعمل الاجتماعي طبقا لمرسوم صادر في 1956/07/20 تقع تحت سلطة هيأت التفتيش والمراقبة والتي تضم المفتشية العامة للضمان الاجتماعي، مفتشي الصيدليات والمخابر التحليل الطبي ومديريات فرعية للعمل والنظافة العامة وأخرى للمساعدة الطبية للمستشفيات، كما تقدر توسيع نظام الضمان الاجتماعي طبقا للمرسوم صدر في 1956/09/28 ومكن

[1]– الفضيل الوتلاني: المصدر السابق/ ص ص 385–386 .

[2]– بن موسى محمد، المرجع السابق، ص 182.

[3]– شمس الدين بوفنش: المرجع السابق، ص143.

العمال اللذين يتعرضون لحادث أثناء العمل أن يستفيدوا من ضمان وتعويض المرضى، بغض النظر عن تاريخ الحادث مع ضمان كل مصاريف العلاج بعد أن كانوا محرومين من ذلك وأعيد النظر في نظام التقاعد بالنسبة للحرفين والصناعيين وأصحاب المهن الحرة والتجار ولأجل تقديم مساعدة لذوي الدخل الضعيف اتخذت الإدارة إجراءات بتوسيع نظام الصندوق الوطني للتضامن إلى الجزائر يستفيد منه الأشخاص البالغين 65 سنة والمحرومين من أي مورد بحيث يحصلون على منحة تصل إلى 24 ألف فرنك وهو الإجراء الذي مس 300 الف شخص بين أوروبي بجزائري داخل الجزائر في مجال السكن كان هناك التفات نحو تطوير السكن الريفي[1]مع المساهمة في إزالة التقاليد البالية فيه ومظاهر الحياة الجامدة[2].

بالإضافة إلى منح مساعدة خاصة لهم تصل إلى 150 ألف فرنك للشخص تعطى له في شكل مواد البناء وتتم عملية البناء تحت مراقبة محافظة إعادة البناء التي تتوفر على عدة فروغ في عنابة وتيزو وزو، وهناك 500 سكن في طريق الانجاز من ضمن 1500 سكن يشملهم البرنامج بالإضافة إلى تقديم قروض بنكية لبناء سكنات بلغت 141 مليون فرنك لكن لم تبين ما المصادر الحكومية نسبة الجزائرين الذين استفادوا من هذه القروض، كما طالب بإعطاء الجزائريين مكانة مريحة في اللجان الإدارية والمديريات هذه المعطيات التي قدمتها الإدارة الاستعمارية وإن كان من الصعب مناقشة أرقامها إلا أنه من اليسير معرفة مدى نجاعتها انطلاقا من الواقع الذي رصده الكثير من الفرنسيون مما كان قريبا من الجهات الرسمية فالعاصمة الاجتماعية جرماني تيون اعترفت أن هذه الإصلاحات لم تعط نتائج باهتة بالمقارنة ب الأروبين فالمنح الاجتماعية بقيت أقل مما هو موجود في فرنسا أما المستوى المعيشي فقد بقي ضعيفا حسب جون بول سارتر فهو عند الجزائريين أقل من مستواه عند الأروبين بعشر مرات[3] وبالرغم من صدق نوايا روبير لاكوست في تحسين أوضاع الجزائريين العامة إلا أن أهداف هذه الأخير لم تخرج من الهدف الاستراتيجي للنظام الاستعماري الفرنسي وهو الحفاظ على الوضع القائم مع إضافة لمسات تجميلية لا تغير من مأساة الجزائريين ومعاناتهم[4].

---

[1]– إبراهيم طاس: المرجغ السابق، ص 413–414

[2]– سيفو فتيحة: **دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية 1954–1958**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر, تخصص تاريخ الثورة الجزائرية 1954–1962، كلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 2010–2011، ص82.

[3]– إبراهيم طاس: المرجع السابق، ص ص 414–415.

[4]– غالي عربي: المرجع السابق، ص 231.

الفصل الرابع: الثورة الجزائرية في مواجهة سياسة روبير لاكوست و افشالها

المبحث الأول: على الصعيد السياسي

المبحث الثاني: على الصعيد العسكري

المبحث الثالث: على الصعيد الدبلوماسي والإعلامي.

المبحث الرابع : فشل سياسة روبير لاكوست .

الفصل الرابع: الثورة الجزائرية في مواجهة سياسة روبير لاكوست

المبحث الأول: على الصعيد السياسي.

نتيجة الاستراتيجية السياسية والإدارية التي انتهجها روبير لاكوست للقضاء غلى الثورة التحريرية وإخمادها قامت جبهة التحرير الوطني بمواجهة هذه الاستراتيجيات وتجلى ذلك في ما يسمى بؤتمر الصومام والذي عرف بأنه أول مؤتمر لجبهة التحرير الوطني.

المطلب الأول: انعقاد مؤتمر الصومام

كان لزاما على قيادة الثورة الجزائرية من وقفة تقييمه وتقويمه للسلبيات والايجابيات التي ميزت المرحلة السابعة والخروج بإستراتيجية جديدة موحدة وشاملة للعمل الثوري[1] فتقرر انعقاد مؤتمر الصومام حيث انعقد في يوم 20 أوت 1956 بقرية إيفري بوادي الصومام[2] ويعد عقد المؤتمر في الوقت وفي المكان بالذات من معجزات الثورة ذلك لأن الضغط العسكري الذي فرضته فرنسا غلى مختلف مناطق الثورة كان شديدا للغاية بحيث يصعب تنقل قادة الثورة من مختلف أرجاء الوطن إلى هذا المكان في وقت معين ولأن المكان المعين لعقد المؤتمر في جبل عال لا يتم الوصول إليه إلا بعد المرور بأماكن عسكرية خطيرة وكانت سلطات الجيش الفرنسي قد أعلنت أن وادي الصومام قد غدا منطقة هادئة" لكن بالرغم من كل الصعوبات فإن المؤتمر قد انعقد في الوقت والمكان المحدد[3]، وقد أعاد لهذا المؤتمر التاريخي كل من كريم بالقاسم، وعبان رمضان، العربي بن مهيدي، يوسف بن خدة وسعد دحلب اللذين كثرت لقاءاتهم في مدينة الجزائر وتعاون معهم محمد لبجاوي، عمر أوزقان وشنتوف في إعداد الخطوط العامة السياسية و العسكرية لهذا المؤتمر التي ستطرح وتناقش[4] وركزوا على هدفين أساسين هما: تعزيز الثورة المسلحة وتزيد الثورة بقيادة وطنية[5]، دون أن ننسى ذكر النقاط الأساسية الأخرى التي ركز عليها والتي تمثلت في:

- الخروج بتنظيم جديد في الميدان السياسي والعسكري والإداري وأيضا الاجتماعي.

---

[1]– العالي غربي: المرجع السابق، ص,243

[2]– سعد دحلب: المرجع السابق, ص 29

[3]– محمد الصالح الصديق: **أيام خالدة في حياة الجزائر**، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص 134.

[4]– يحي بوعزيز : المرجع السابق، ص 60.

[5]– خالفة معمري : **عبان رمضان**، تر: المعهد العالي للترجمة، تع: زينب زخرف، ط02/ منشورات ثالة،الجزائر، 2007، ص 344.

- ايصال صدى الثورة إلى الرأي العام العالمي.
- إصدار وثيقة سياسية عملية للثورة.
- توحيد المواقف المطروحة على الساحة آنذاك[1].
- وقد ركز المؤتمر أيضا على جوانب تنظيمية تتعلق بالجانب السياسي والإيديولوجي بصفة عامة ففيما يخص الجانب الإقليمي أصبح التراب الوطني مقسما إلى 06 ولايات مع ضم الصحراء كولاية سادسة وأصبحت حدود كل ولاية محددة بوضوح كما قسمت الولاية إلى مجموعة من المناطق و المناطق إلى نواحي والنواحي إلى قسمات وكان جيش التحرير الوطني يتمركز في كل هذه الأقسام والنواحي والمناطق والولايات أما مركز القيادة فيتكون من قائد عسكري ويعد مسؤولا عسكريا وسياسيا ويساعده ثلاث نواب[2]

المطلب الثاني: تشكيل قيادة الثورة

تطبيقا لإستراتيجية عبان رمضان في تأسيس هياكل وأجهزة تنظم عمل الثورة التحريرية وترسخ مبدأ القيادة الجماعية، نص مؤتمر الصومام غلى تأسيس هيئات قيادية للثورة[3]، تمثلت في المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ[4].

01 المجلس الوطني للثورة

هو بمثابة سلطة تشريعية[5] وهو بمثابة البرلمان أو لجنة مركزية لجبهة التحرير الوطني أوكلت له مهمة رسم سياسة هذا التنظيم وبالتالي هو الهيئة الوحيدة المخولة له مبدئيا سلطة إعلان هذا التنظيم و ب

---

[1]– تيزي ميلود: **مواقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام وتداعياتها**،ط01، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتزيع،الجزائر، 2013، ص 72.

[2]– حفظ الله بوبكر **: نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954–1958**، دار العلم والمعرفة، 2013، ص 67.

[3]– **أنظر الملحق رقم " 11"**

[4]– رياض بو دلاعة : **القيم الديمقراطية في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956–1962**، (د د)، (د م)،(د,س) ص 429.

[5] – سعدوني بشير: **مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ظروف انعقاده وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية**، مجلة الدراسات الإفريقية، ع 06، 2018، (د م) ،ص 12.

التالي هو الهيئة الوحيدة المخولة له مبدئيا سلطة اعلان هذا الحرب أو السلم[1] كما هو الضمان للسيادة وحارسها وله مؤقتا صفة المجلس التأسيسي وصلاحية التشريع ومراقبة الحكومة إلى أن تتحرر أرض الوطن[2] كما يوجه سياسة جبهة التحرير الوطني الداخلية والخارجية والتحكم في القرارات المصيرية[3] وبتحديد خطط عملها وبتوزيع جميع السلطات وإتخاذ القرار والمراقبة على أجهزتها[4] ومن اختصاصات المجلس الوطني للثورة الجزائرية أنه يتولى مهمة تعيين الهيئة التنفيذية التي تقوم بتنفيذ خطته العسكرية والسياسية، كما أنه هو الذي يمنح الحكومة ثقته وينصبها بأكثرية الثلثين من أعضائه الحاضرين أو الممثلين[5]، يتألف من 34 عضوا 17 منهم دائمين و 17 مؤقتين[6]، فالبنسبة للأعضاء الدائمين تقرر تعين القادة الآتية أسماؤهم: مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، كريم بالقاسم، رابح بيطاط، يوسف زيغود، عمر أعمران، أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد، بن يوسف بن خدة، محمد يزيد، عبان رمضان، الأمين دباغين، عيسات إيدير، فرحات عباس، أحمد توفيق المدني.

أما الأعضاء الإضافيون فهم: سعد دحلب، صالح الونشي، عبد المالك تمام، عبد الحميد مهري، الطيب الثعالبي، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، محمد السعيد، علي ملاح، دحليس سليمان، أحمد فرنسيس، إبراهيم مزهودي، محمد الصديق بن يحي، محمد البجاوي نائب رئيس إتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين، نائب رئيس إتحاد العمال الجزائريين، نائب من نواب قادة الولاية[7].

والملاحظ على هذه التشكيلة أنها ضمت مختلف تيارات الحركة الوطنية فالإضافة إلى العناصر الثورية التي أشرفت على تفجير الثورة كما ضمت القائمة عناصر اللجنة المركزية لحركة الانتصار وعناصر الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء وحتى من الحزب الشيوعي، كما أن التمثيل شمل

---

[1]– تيزي ميلود: **خلفيات الصراع بين الداخل والخارج بعد مؤتمر الصومام 1956**،المجلة المغاربية، ع01، (د ت)، (د م)، ص 80.

[2]– زوليخة المولودة, علوش سماعيلي: **تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، ط01، دزاير أنفو، 2013، الجزائر، ص 471

[3]– محمد يعيش: **مؤتمر الصومام عام 1956 وإشكالية تجسيد قراراته**، مجلة البحوث و الدراسات، ع24، (د م)2017، ص 238.

[4]– رياض بودلاعة: المرجغ السابق، ص 430.

[5]– عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 307.

[6]– محمد يعيش: المرجع السابق، ص 328.

[7]– عمار بوحوش: المرجع، ص 395.

العناصر الموجودة في الداخل والخارج ورغم أغلبية العناصر المنتمية لحزب الشعب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إلا أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية كان عنوانا للوحدة: وحدة القيادة ووحدة السلطة ووحدة الأمن ووحدة المصير، أما عن طريقة التعين التي استعملت في تحديد العضوية في المجلس فقد كان الأسلوب الأمثل لكي لا تعترض لعملية مصاعب كثيرة وتحقق سلامة الثورة في ظل ظروف الاحتلال بالرغم من أنه لم يكن ينتخب بطريقة ديمقراطية[1] حيث يذكر عبان رمضان "اعتمدنا لتعيينه مجلس الثورة على مقياسين أولا الدور الذي لعبه بعض الإخوة وثانيا أهمية الدور الذي يقوم به بعض الإخوة حاليا"[2] وقد ارتفع العدد إلى 54 عضوا بعد المؤتمر الوطني الثاني للثورة الجزائرية بالقاهرة في أوت 1957 وكان أكثرهم من المقاتلين داخل التراب الوطني[3]، يجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية مبدئيا مرة في العام بدعوة من لجنة التنسيق والتنفيذ ويمكن أن يتم هذا الاجتماع أيضا بطلب من نصف أعضائه زائد واحد وليست مداولاته صحيحة إلا إذا كان حاضرا 12 عضوا من أصل 34 أصليين أو احتياطيين[4].

02- لجنة التنسيق والتنفيذ:

شكل مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 لجنة تنسيق والتنفيذ التي تعد بمثابة الجهاز التنفيذي للمجلس الوطني للثورة حيث أنها تتولى مهمة تطبيق القرارات السياسية والعسكرية التي يتخذها أعضاؤها وهي عبارة غن مجلس حرب حقيقي له مسؤولية توجيه وإدارة جميع فروع الثورة العسكرية والسياسية والدبلوماسية وهي تسيطر على جميع هيئات الثورة المنظمة من سياسية وعسكرية ودبلوماسية و اجتماعية وإدارية وجميع القادة العسكريين والسياسيين المسؤولين عن النشاط الثوري في الولايات الستة بصفة مباشرة[5]، وقد جاء قرار إنشاء أول جهاز تنفيذي مركزي ملتحقا ومتسقا مع الاقتراح الذي أوصى بإنشاء الجهاز التشريعي للثورة الجزائرية وكان عبان رمضان صاحب الفكرة الداعية إلى الفصل بينها لمنع

---

[1]- رياض بودلاعة: المرجع السابق، ص 431-432.

[2]- ميلود تيزي: **خلفيات الصراع بين الداخل والخارج بعد مؤتمر الصومام 1956**، المرجع السابق، ص 153.

[3]- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 308.

[4]- محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، تر، كميل قيصر داغر، ط 01، مؤسسة الأبحاث العربية،دار الكلمة، لبنان، 1983، ص 154.

[5]- رياض بودلاعة: **القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962**، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص 165.

التداخل والغموض اللذان كان يميزان الأداء السياسي والعسكري في مختلف مستويات القيادة ويمكن أن تقوم الأهداف المتوخاة من وراء تأسيس تلك اللجنة من تسميتها التي جاءت للاستجابة لضرورتين أساسيتين كان النشاط الثوري يفتقدهما في مرحلة الانطلاقة ونقصد بهما التنسيق بين المناطق ومع الخارج.. والمبادرة بتنفيذ التوصيات والقرارات الذي كان يتم اتخاذها من طرف قادة الثورة[1] وقد حدد مؤتمر الصومام الجزائر العاصمة مقرا لها أنها تملك حرية التنقل إلى الولايات[2] تشكلت لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى من خمسة أعضاء هم عبان رمضان محمد العربي بن مهيدي كريم بالقاسم بن يوسف بن خدة وسعد دحلب وقد كان اختيار الأعضاء من أعضاء المجلس الوطني للثورة المتواجدين في الداخل[3]

ومن صلاحياتها أنها تمثل هيئة أركان الحرب العامة وتتمتع تحت إشراف المجلس الوطني للثورة بامتيازات واسعة من حيث توجيه وإدارة فروع الثورة وأجهزتها العسكرية والسياسية والدبلوماسية ولجنة التنسيق هي التي تستدعي مجلس الثورة للانعقاد عندما ترى ذلك ضروريا أو عندما يطلب أعضاؤها مع واحد زيادة على النصف لاجتماع ما وكل عضو من لجنة التنسيق والتنفيذ له تفويض من هذه اللجنة و السلطة الكافية لمراقبة كل 3 نشاطات ، كذلك فان أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ لهم سلطة مراقبة الهيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية[4] وقد مارست اللجنة عملها على أرض الوطن بمدينة الجزائر العاصمة وذلك خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 1956 إلى فيفري 1957 ومن الأعمال الهامة التي قامت بها لجنة التنسيق والتنفيذ وهي داخل التراب الوطني هي القيام بإضراب الثمانية أيام من 28 جانفي إلى4 فيفري 1957 السالف الذكر وهو ما دفع باللجنة إلى مغادرة العاصمة يوم 25 فيفري 1957 بفعل التضييق الكبير الذي تعرضت له من قبل القوات الاستعمارية فاتجهوا باتجاه تونس ثم القاهرة بعد ذلك حيث تقرر عقد اجتماع للمجلس الوطني للثورة بالقاهرة وخلال هذا الاجتماع الذي انعقد أثناء الفترة الممتدة من 20 إلى 28 أوت 1957 تقرر رفع عدد أعضاء اللجنة إلى 14 عضوا بدلا من 5 كما كان عليه الحال وترك مؤتمر القاهرة وظائف اللجنة كما كانت عليه في السابق، وبهذا فقد تميزت لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى بعملها الديمقراطي بينما يسجل أن اللجنة الثانية ابتعدت عن ممارسة الديمقراطية

---

[1]– عبد النور خيثر: **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية، 1954–1962**، ط01، دار العلم والمعرفة، 2013،الجزائر،ص 171.

[2]– رياض بودلاعة: المرجع السابق، ص 166.

[3]– عبد النور خيثر: المرجع السابق، ص 171–173.

[4]– أحسن بومالي: المرجع السابق، ص 355–356.

وقد يعود ذلك إلى طبيعة التكوين العسكري لأغلبية عناصرها وكذا دخول الثورة مرحلة المواجهة الشاملة عسكريا مع فرنسا[1].

المطلب الثالث: التنظيم السياسي.

تضمن التنظيم السياسي مهام المحافظين السياسيين (CP) والمجالس الشعبية (A.P) ومهامها خلق تنظيمات مسيرة للثورة[2].

1: المجالس الشعبية: المجالس الشعبية أو المجلس الشعبي وهو الهيئة التي أنشأتها قيادة الثورة لتأطير المدنيين وتنظيمهم وربطهم مباشرة بجيش وجبهة التحرير الوطني[3] ولها اختصاصات عامة إدارية وسياسية وقضائية[4] نشأت من انتخابات حرة وديمقراطية وجرى تدعيمها وتوسيع تشكيلتها بحيث شملت تقريبا كافة أنحاء الوطن واسندت اليها مسؤوليات جعلتها أكثر فعالية وأكثر اتصالا بالجماهير الشعبية[5] وتم تعميمها على القرى والمداشر وأصبحت كل قرية وكل دشرة تنتخب مجلسها المكون من خمسة أعضاء مهمته إدارة الشؤون الخاصة بالسكان الإدارية والاجتماعية والاقتصادية إذا يشرف المجلس على سجلات الحالة المدنية (مواليد، وفيات، طلاق، منازعات) ويحافظ على الأمن العام وكان يتم تكليف ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم من بين الأعضاء الخمسة للمجلس بالتنسيق مع اللجنة المحلية لجبهة التحرير الوطني وكانت المهمة الأساسية لها هي إفشال نشاط الفصائل الإدارية من خلال تنظيم وهيكلة الشباب سواء داخل التنظيم العسكري للثورة أو داخل اذرعها المدنية،[6] ومن مهامها أيضا: جمع الاشتراكات والتبرعات وأموال الزكاة من مسؤولي الدواوير والقرى والمدن.

---

[1]– رياض بودلاعة : المرجع السابق، ص 169–166.

[2]– تيزى ميلود: المرجع السابق، ص 76.

[3]- محمد العربي سعودي: **المؤسسات المحلية فى الجزائر الولاية البلدية 1516-1962**، ط2، ديوان المطبوعات الجماعية، 2012،ص 265.

[4]– مبارك صايفي: **الجانب التشريعي للثورة الجزائرية**، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 11، 1999, ص 220.

[5]– عبد القادر خليفي: استقطاب الجماهير الجزائرية في أدبيات ثورة أول نوفمبر 1954م, قسم التاريخ جامعة المسيلة، د س، ص 236.

[6]- عبد الحميد مهري : **استراتيجية الثورة الجزائرية فى مواجهة و تجسيد الادارة الاستعمارية الفرنسية 1954 -1962** , قسم التاريخ جامعة قسنطينة , مجلد 10 , ع 2 , 2020 , ص 325

– تنظيم الحراسة الشعبية بالتناوب حتى تكون المساهمة جماعية.

– الإشراف على عملية صرف المنح على أسر الشهداء وعائلات المجاهدين.

– الإشراف على الأمن وتنظيم شبكة الاستعمالات داخل الدواوير والقرى والمدن.

– كشف هوية الخونة والعملاء والمخبرين وإحصاء المجندين في صفوف الجيش الفرنسي.

– جمع المواد التموينية وتخزينها ثم توزيعها على مراكز جيش التحرير الوطني.

– الإشراف على الحالة المدنية للمواطنين والتكفل بحل المشاكل والنزاعات التي تقع بينهم.

– استقبال جنود جيش التحرير الوطني وتأمين المأوى والأكل ومدهم بكل ما لديها من معلومات تخص الجوانب العسكرية[1]

2: المحافظين السياسيين: أكد مؤتمر الصومام 20أوت 1956 على أهمية العمل السياسي موازاة مع العمل العسكري لربح المعركة المصيرية ضد الوجود الاستعماري ونتيجة لذلك أقر إنشاء هيكل المحافظة السياسي وتعميمه وتقنين صلاحياته التي شملت عدة جوانب عسكرية وسياسية واجتماعية وثقافية وأيضا منها المجال الإعلامي[2] حيث تم تعيين محافظين سياسيين في كل ولاية من ولايات الوطن ويتمثل دورهم في التوعية السياسية للمواطنين وتوجيههم ورفع معنويات أفراد جيش التحرير الوطني والمسبلين، وتجنيد الشعب للالتفاف حول الثورة ومبادئها السامية ومحاربة البلبلة والدعايات المغرضة التي كانت تبثها وسائل السلطات الاستعمارية كما تقوم هذه المصلحة بتكوين الضباط تكوينا سياسيا واجتماعيا أولا ثم يقومون بتكوين غيرهم من جنود جيش التحرير الوطني على المستوى وحداتهم كما تقوم هذه المصلحة بمهمة توعية جميع المواطنين وإعلامهم ورفع معنوياتهم[3].

3: التنظيمات الجماهيرية: أن طبيعة الحرب التي خاضتها الجزائر وخاصة بعد مجيء روبير لاكوست وتعينه وزيرا مقيما في الجزائر وإتباعه لإستراتيجية جديدة لوقف الثورة والقضاء عليها، قامت جبهة التحرير

[1] ـ الغالي غربي: المرجع السابق , ص ص 441 442

[2]– عائشة سبيحي: **دور المحافظ السياسي في تفعيل الإستراتجية الإعلامية للثورة التحريرية الجزائرية** ,(د،د) ,(د،س) , الجزائر , ص 29

[3]– ياسر فركوس: **التنظيم الإداري والقضائي للثورة الجزائرية دراسة من خلال الوثائق**، مجلة القرطاس، العدد 09، جامعة 8 ماي 1945، قالمة جويلية 2018، ص 162.

الوطني بعقد ما يعرف بمؤتمر الصومام والذي بدوره أقر على إنشاء تنظيمات جماهيرية جديدة لكل المؤسسات الشعبية حيث تمثلت هذه الهياكل التنظيمية في:

1- الاتحاد العام للعمال الجزائريين: عندما قام العناصر المصالية بتأسيس الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين في 1956/2/15 وأمام هذا التطور الذي لم يكن مفاجأ وجد مسؤولو الجبهة بالعاصمة أنفسهم مضطرين إلى الاهتمام بالمسألة النقابية تجنبا للبلبلة التي يمكن أن تقع في أذهان العمال الجزائريين بسبب وجود نقابة موالية لمصالي وبعد يومين فقط من تأسيس هذه النقابة اجتمع كل من عبان رمضان ويوسف بن خدة بعيسات أيدير ليعطيهم الإشارة الخضراء ويقول سي بوعلام بورويبة (أننا اتصلنا بفرحات عباس واحمد بومنجل فسلما لنا المقر السابق لحزب البيان بساحة بن باديس بجانب مسجد كتشاوة وكان حسن التجهيز ، الأمر الذي سهل مهمتنا كثيرا) وفي هذا المقر انعقد المؤتمر التأسيسي لاتحاد يوم 24 فيفري 1956[1] وقد وضع القانون الأساسي لدى محافظة الجزائر الهدف الرسمي له هو الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال الجزائريين لكن المقصود في المرحلة الحالية هو تجنيد العمال حول الثورة التحريرية[2] فكان للاتحاد صيت عميق فقد أثار فورا اضطرابا عنيف ضمن الكنفدرالية (CG.T) التي تخلت عنها مجموعة العمال بكثرة وحاول القادة الشيوعيون بدون جدوى استبقاء الإطارات الأكثر وعيا مجربين من جديد إيجاد تحت الرماد روح الكنفدرالية العامة للعمال الجزائريين (CG.TU) القديمة التي قد دفنت شعار استقلال الجزائر غداة التوحيد النقابي 1935، غير انه من اجل أن تصير مركزية وطنية لا يكفي للفرع المستقل التابع للنقابة (CGT) الباريسية أن تغير العناوين[3] وقد حدد الاتحاد العام للعمال الجزائريين العديد من الأهداف وقد تلخصت فيما يلي:

أ- توجيه الكفاح العمالي توجيها يتماشى مع طموحاته العميقة بهدف تمكينه من القيام بثورة شاملة في كل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ب- توعية العمال وتلقينهم مبادئ مكافحة كل المستغلين وبدون تميز بينهم.

ج- القضاء على كل أنماط التميز في الدفاع عن الطبقة العاملة.

---

[1]- محمد بلعباس: **الوجيز في تاريخ الجزائر**، (د، ط)، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009،ص 156.

[2]- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 190.

[3]- شارل أندري فافرود : **الثورة الجزائرية**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دحلب للنشر، 2010 ص 360-359.

د- ترسيخ قواعد الديمقراطية الخمة داخل النقابات.

هـ- توجيه العمال توجيها نضاليا واعيا بهدف توفير الشروط الضرورية لتحقيق حياة أفضل وتشغيل كل الطاقات المعطلة.

و- العمل من اجل تحقيق وحدة عمالية جزائرية في كل أنحاء العالم عن طريق الانخراط في المركزية العمالية الدولية بناء على مشاورات ديمقراطية مع العمال[1].

وقد استطاع الاتحاد العام للعمال تحقيق العديد من هذه الأهداف وقد حظي باهتمام كبير لدى الشرائح العمالية وبعد حله نصب فروعا هامة في بلدان المغرب العربي المجاورة وأما في فرنسا فان العمال ناضلوا بمقتضى العادة في صفوف المنظمات العمالية الفرنسية (الكنفدرالية العامة للشغل، القوة العمالية، النقابة المستقلة، الكنفدرالية الفرنسية للعمال الكاثوليك ونقابة الإطارات)[2]

2- الاتحاد العام للتجار الجزائريين: لقد أولت جبهة التحرير الوطني فئة التجار كباقي الفئات الاجتماعية اهتماما خاص وذلك نظرا لما لهذه الفئة من دور في تموين الثورة الجزائرية فأنشأت لهذا الغرض منظمة الاتحاد العام للتجار الجزائريين (UCGA)[3] وذلك في سبتمبر 1956 فعين على رأسه محمد والي عباس تركي الذي ينتمي إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

شارك الاتحاد في إضراب أول نوفمبر 1956 تضامنا مع جبهة التحرير الوطني فأغلقت السلطات الاستعمارية عدة محلات تجارية وأعتقلت عددا من التجار الجزائريين ساهم الاتحاد في إضراب الثمانية أيام (28 يناير- 4فبراير1957) وتعرض أعضاؤه لعقوبات إدارية ومالية ولاعتقالات في المحافل الدولية شرح مسؤولو الاتحاد قضية الثورة الجزائرية وأيدوا مطالب جبهة التحرير الوطني.

وقد كان لمنظمة التجار امتداد في فرنسا على شكل ودادية تحت إشراف اتحادية جبهة التحرير بفرنسا[4].

---

[1]- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق،ص 328.

[2]- علي هارون : **الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962**، تر، محمد بوضياف،(د،ط)، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2007،ص 87.

[3]- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 341.

[4]- بوعلام بن حمودة: المرجع السابق، ص 192.

3- الحركة النسوية: النسوية في أصولها حركة سياسية تهدف لتحقيق غايات اجتماعية تتمثل بعضها في حقوق المرأة واثبات ذاتها ودورها... والفكر النسوي بشكل عام عبارة عن أنساق نظرية من المفاهيم والقضايا والتحليلات التي تصف وتفسر أوضاع النساء وخيراتهن وسبل تحسينها وتفعيلها وكيفية الاستفادة المثلى منها وبالتالي فان النسوي هي ممارسات تطبيقية واقعية ذات أهداف معينة، تعمل على تبديل أوضاع ملموسة وظروف اجتماعية تدعم بالنظرية وتستلهم خطاهاو توجهاتها و هي ايضا عبارة عن ايديولوجية معينة تطبق على ارض الواقع باساليب مختلفة لاحداث حالة من التغيرات في النسق الاجتماعي العام للنهوض بمكانة المرأة والحصول على كافة حقوقها[1] والحركة النسوية في الجزائر تمثلت في نضالها من اجل التغير مرتبطة تاريخها بأشكال نضال الحركة الوطنية ضد الهيمنة الاستعمارية وفي نفس الوقت مرتبطة بمسيرة حركة النضال المرسوم من اجل قيم التقدم الاجتماعي والديمقراطية التي عرفتها الجزائر[2] وقد شكلت في نظر جبهة التحرير قوة هائلة وذات أهمية أساسية في مساندة الكفاح المسلح ولذلك أولتها جبهة التحرير اهتماما خاصا واعتبرتها سندا لها واعترافا بالدور الذي يمكن للمرأة أن تلعبه في الثورة التحريرية فقد حددت وثيقة الصومام المهام الأساسية التي يمكنها القيام بها وهي:

- مؤازرة المحاربين والمقاومين مؤازرة أدبية.

- تقديم الأخبار والمشاركة في الاتصالات والتموين وتهيئة الملاجئ.

- مساعدة عائلات وأبناء المجاهدين والأسرى المعتقلين.

وقد أخذت مشاركة المرأة في الثورة بعدا واسعا ابتداء من 1955 حيث بدأت الخلايا النسائية في جبهة التحرير الوطني تتلقى طلبات الانضمام إلى صفوف الثورة بالجملة[3] ومن الميادين التي برزت فيها المرأة الجزائرية: ميدان الصحة إذا كانت مهمة التمريض من المهن التي مارستها الفتيات الجزائريات اللواتي صعدن الى الجبال والتحقن بوحدات التحرير الوطني، وأيضا مرافقة هذه الوحدات في تنقلاتها، كما قامت

---

[1]- حداد ناريمان : **الحركة النسوية العربية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، دراسة في المحتوى والأثر على عينه من صفحات المرأة على الفايسبوك ومستخدماتها,** أطروحة دكتورا في علوم الإعلام والاتصال جامعة محمد خيضر- بسكرة، قسم العلوم الإنسانية، 2019/2018، ص 18-17.

[2]- عروس الزبير: **الخلفية التاريخية ونضال جمعيات الحركة النسوية من اجل التغيير في الجزائر**، مجلة سيداف، ص 51.

[3]ـ عقيلة ضيف الله : المرجع السابق , ص ص 345 346

المرأة أو الفتاة الجزائرية بإرساء قواعد التنظيم للنساء في المدينة وقد كانت تجمع الاشتراكات والتبرعات والمساعدات المادية من أغذية وأدوية وملابس قديمة من الأسر وإيصالها الى مسبلين رجال بدورهم ينقلونها الى الجبال كما كانت ايضا المراة الجزائرية تقوم بالاتصال بين الجبهة والمجاهدين بنقل الرسائل والتعليمات والمناشير والمواد والأسلحة وتوزيعها وإخفاء المناضلين المطلوبين وتامين المخابئ لهم وقبل هذا استقبال وإيواء المجاهدين وتوصيل احتياجاتهم من الغذاء والنوم والعلاج وتنظيف ملابسهم والسهر على راحتهم[1]، وبإسناد هذه المهام للمرأة الجزائرية إبان الثورة التحريرية تكون جبهة التحرير الوطني قد فتحت حقا المجال لكل الطاقات في البلاد ورحبت بكل من يريد العمل من اجل تحرير الجزائر واستقلالها ولم تخيب المرأة آمال قادة جبهة التحرير وطموحاتهم وهذا ما جعل جبهة التحرير الوطني تشيد دائما بالصورة البطولية للمرأة الجزائرية[2].

4- الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين: يعتبر تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في جويلية 1955 ميزة هامة في مسار الحركة الطلابية الجزائرية بشكل خاص وللثورة الجزائرية بصفة عامة، فمن خلاله استطاع الطلبة توحيد صفوفهم والالتحاق بصورة جماعية بجبهة التحرير الوطني خاصة الطلبة الدارسين بالثانويات والجامعات الفرنسية[3] وبفعل الأحداث التي كانت تعيشها الجزائر من منتصف سنة 1955 وبداية 1956 شهد الاتحاد تطورا في مواقفه وأهدافه وتخلى من تحفظاته وأصبح يطالب باستقلال الجزائر وإطلاق سراح كل الوطنيين المسجونين أو المعتقلين والتفاوض مع جبهة التحرير الوطني ثم شرع في إنشاء فروع له في كل الجامعات التي يتواجد بها عدد معين من الطلبة وهذا ابتداء من الدخول الجامعي 1956/1955[4]وبسبب هذه المواقف الوطنية الشجاعة التي بدأ يتخذها الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وازدياد دوره في التعبئة السياسية بين الأوساط الطلابية الجزائرية وكسب تأييد وتعاطف العديد من المنظمات الطلابية العالمية[5] بدأت السلطات الاستعمارية الفرنسية في ملاحقة ومضايقة وإرهاب الناشطين من أعضاء الاتحاد كما قامت بإيقاف واعتقال عدد من الطلاب وتعذيبهم بكل

---

[1]- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 457-456.

[2]- عقيلة ضيف الله : المرجع السابق، ص 347.

[3]- محمد السعيد عقيب: **الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والمنظمات العالمية للطلبة**, مجلة البحوث، ع4، 2007 (د.م) ص 120.

[4]- خلوفي بغداد : **الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بين 1955-1962م**، (د.د)، (د.س)، (د.م) ص 98.

[5]- غالي غربي: المرجع السابق، ص 448.

أنواع التعذيب وهذا ما أدى إلى الانتقال إلى أسلوب جديد وهو الإضراب العام اللانهائي عن الدراسة في المعاهد والجامعات التي يتواجد بها الطلبة الجزائريون[1] حيث اجتمع الطلاب الجزائريون في 18 ماي 1956 وصوتوا بإلاجماع على النداء التاريخي للطلاب الذي توجه إليهم بمغادرة كراسي الجامعة والالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني وفي اليوم الموالي التحقوا بإخوانهم في الميدان[2] وقد استغرق هذا الإضراب عاما ونصف[3] والذي لم يتوقف إلا بأمر من جبهة التحرير الوطني في الرابع عشر من أكتوبر 1957[4] والذي كانت نتائجه لصالح الثورة حيث تبين من خلاله تماسك الشعب وان الطالب الجزائري جزء لا يتجزأ من هذا الشعب، وكذا تدعيم الثورة بالعديد من الإطارات الطلابية والشبانية القادرة على حمل لواء الجهاد وتمثيل الجزائر في الخارج في المحافل الدولية بواسطة التنظيمات الطلابية العالمية التي احتكوا بها وكسب أنصار في مختلف الأوساط النقابية والثقافية المساهمة في تدعيم ركائز الدولة الجزائرية بعد الحصول على الاستقلال وأخيرا المساهمة في تزويد الثورة بالعديد من الإطارات المثقفة التي كان لجبهة التحرير الوطني آنذاك فضل كبير في تعليمهم بالخارج قصد الاستفادة من خبراتهم فيما بعد[5] وقد نظرت وثيقة الصومام إلى شريحة الشباب على أنها تمثل الجانب الأعظم في قوة جبهة التحرير الوطني وركنا متينا من أركان مقاومتها لذلك أسندت لهم مهمات دقيقة في الميدان الذي يمكنهم من أن يقوموا فيه بعمل نافع للثورة كالأعمال الصحية والسياسية والاقتصادية[6] كما وجهت لهم توجيهات تقضي بان يلتحقوا إلى صفوف جيش التحرير الوطني[7] وهكذا يبدو أن الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين عرف منذ تأسيسه تطورات هامة كانت نتيجتها أثبات الارتباط بالقضية الوطنية ومساندة الثورة وقد اتضح

---

[1]– جمال بلفردي , زياني فاتح: **نشاط الطلبة الجزائريين في الجامعات الفرنسية خلال الثورة التحريرية الجزائرية(1954–1962)**، مجلة التاريخية، ع 7/6، 2018، الجزائر، ص 253.

[2]– عمار هلال : **نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954**، دار هومة, 2004, الجزائر،ص 34.

[3]–غالي غربي: المرجع السابق، ص 449.

[4]– محمد العربي الزبيري: **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954–1962** ,طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني، 2007،(د.م) ص 60.

[5]– قاصري محمد السعيد : **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830–1962**، دار الإرشاد, 2013، (د.م)، ص 631–632.

[6]– غالي غربي : المرجع السابق، ص 447.

[7]– سعيد عقيب : **دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال ثورة التحرير 1955–1962**، دار سنجاق الدين، 2009، (د.م)، ص 103.

ميدانيا بإعلان الإضراب اللامحدود والدعوة إلى هجر مقاعد الجامعات والثانويات والالتحاق بصفة جماعية بالثورة[1].

5- اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني: عملت جبهة التحرير الوطني منذ الوهلة الأولى إلى تنظيم المهاجرين الجزائريين في الخارج وخاصة في فرنسا فقد كان تنظيم وتأطير الهجرة الجزائرية وتعبئة العمال الجزائريين لمواجهة فرنسا من الداخل يعتبر من المهام الأساسية التي أسندت لممثلي الجبهة في فرنسا منذ الإعلان عن ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 كما أوصى مؤتمر الصومام بضرورة تنظيم الهجرة في فرنسا باعتبار العمال المهاجرين الجزائريين يمثلون رأس مال ثمين بالنسبة إلى عددهم وطابعهم الذي يتميزون به من الفتوة وقوتهم السياسية وان مهمة جبهة التحرير في تعبئة هذه القوى كلها كبيرة الخطورة ولاسيما وأنها تستلزم في نفس الحين كفاحا شديدا لا هوادة فيه لاستئصال النزعة المصالية[2] وفي هذا الإطار حددت وثيقة مؤتمر الصومام الأهداف المستقبلية من وراء تنظيم الجالية الجزائرية بفرنسا في:

- إنارة الرأي العام الفرنسي والأجنبي بنشر الأخبار والمقالات في الصحف والمجلات بواسطة المناضلين المحنكين والمثقفين والطلبة وذوي الخبرة.

- العمل على فضح المصالية كتيار سياسي وتورطها مع الدوائر القريبة من الحكومة الفرنسية الأمر الذي يفسر أن هذه النزعة ليست موجهة ضد الاستعمار وإنما ضد جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني[3] كما تمكنت جبهة التحرير الوطني من ترسيخ تنظيم محكم على غرار ما حصل في الجزائر فقد قسمت الجبهة فرنسا من الناحية الجغرافية وحسب الكثافة السكانية للمهاجرين الجزائريين وفق التقسيم السياسي والإداري الذي اعتمدت الثورة إلى ست ولايات وتنقسم كل ولاية إلى مناطق وكل منطقةتضم مجموعة من النواحي التي تتكون هي الأخرى من أقسام والأقسام إلى فروع وهذه الأخيرة إلى خلايا[4] ووصل عدد الجزائريين المنخرطين في هذه الهياكل حوالي 114000 شخص ومع مرور الأيام تعددت مهام الاتحادية وتوسعت لتشمل محاربة المصالية جمع الأموال والمساعدات لفائدة الثورة.

---

[1]- نفسه، ص 107.

[2]- عقيلة ضيف الله : المرجع السابق، ص 343-344.

[3]- غالي غربي : المرجع السابق، ص 452.

[4]- عقيلة ضيف الله: المرجع السبق، ص 344.

نقل المعركة داخل التراب الفرنسي تحطيم الاقتصاد الفرنسي ونشر الفوضى وقلة الأمن بواسطة العمليات الفدائية وكذا ربط الاتصال بالأحرار من الفرنسيين وكسب تأيدهم لصالح الثورة، ومن الأعمال البارزة لاتحادية جبهة التحرير في فرنسا مساندتها لإضراب الثمانية أيام، كما ستكون سنة 1958 سنة حاسمة في تاريخ الاتحادية عندما تقرر جبهة التحرير الوطني رفع وتيرة العمل المسلح بنقل وتكثيف العمليات الفدائية إلى داخل فرنسا وكانت أشهرها هذه العمليات عملية البرق والعاصفة التي استهدفت عدد من المنشآت الاقتصادية والعسكرية الحيوية وقد وصل عدد هذه الهجمات حسب المصادر الفرنسية الرسمية إلى عشرين هجوما خلال ثلاثة ساعات فقط[1] وبذلك أعطت الثورة الجزائرية الدليل للسلطات الاستعمارية على أنها قادرة على نقل الثورة المسلحة إلى ارض فرنسا نفسها ونشر الذعر والخوف وعدم الاستقرار داخل فرنسا ذاتها.[2]

المبحث الثاني: على الصعيد العسكري.

تمخض عن مؤتمر الصومام قرارات هامة تمثلت بتطوير الجيش وتحرير مراتبه ورتبه بالإضافة إلى تشكيل المحاكم وتحديد العلاقة بين جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني كما تقرر أيضا القيام بالعديد من العمليات العسكرية وقد اعتبرت هذه القرارات أول مبادرة تتميز بإعطاء الثورة خلفية تنظيمية وتخطيطية كما جاءت أيضا كرد فعل على استيراتيجية الوزير المقيم روبير لاكوست، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث .

المطلب الأول: رد الفعل على إجراءات روبير لاكوست العسكرية

أعلن جيش التحرير الوطني عن نفسه في نوفمبر 1954، وكان عدد الأفواج الأولى له مابين 1954-1955 حوالي 122 فوجا، والفوج بدوره يتكون من 11 إلى 13 مجاهد، وكان بالتقريب إجمالي جيش التحرير الوطني حوالي 1600 مجاهد، وهو يتوافق مع ما ذكره " محمد بوضياف في شهادته[3]لكن تطور عدد الجيش بشكل كبير، حيث بدأ بعناصر قليلة ثم تطور وتكاثر بشكل كثيف تجاوبا مع موجة العنف

[1]- غالي غربي: المرجع السابق، ص 452-453.

[2]- عقيلة ضيف الله: المرجع السابق، ص 345.

[3]- الغالي غربي: المرجع السابق، ص 394.

التي ازدادت حدة خاصة خلال سنتي 1956-1957[1]، فقد أرتفع عدده إلى أكثر من سبعة ألاف مجاهد، وإلى أكثر من أربعين ألف مسبل، كما ظهرت ألألفاظ جديدة أصبحت مستعملة في جيش التحرير الوطني وهي:

المجاهد: وهو جندي جيش التحرير الوطني

المسبل: وهو المشارك في العمل

الفدائي: وهو عضو الجماعة الفدائية المكلفة بالهجومات على المراكز في المدن[2]

وقد ارتفعت معنويات المواطنين وتعززت الروح القتالية لدى المجاهدين إلى أعلى الدرجات[3]

كما أصبح الكثير من الصبيان والفتيان و الفتيات يشاركون في العمليات العسكرية والفدائية ويتدربون علانية في القرى على فنون القتال واستعمال السلاح، فقد ارتفعت وتيرة الأسلحة ونقلها خاصة بعد إعلان استقلال الجارتين تونس والمغرب في سنة 1956، فقد انتقلت كل مراكز التدريب ومخازن الأسلحة الواقعة بالأراضي الليبية والتابعة للمقاومة التونسية إلى الجزائريين وحدث نفس الأمر بالمغرب[4] ولم يتوقف امداد الجزائر بالسلاح والذخيرة، حيث كانت دفعات السلاح تم شحنها بطريق البر فيما يختص بالجهة الشرقية بعدما تم التفاهم مع بعض التجار الليبين للاستفادة من سيارات النقل المملوكة لهم والتي تسير بانتظام لنقل البضائع مابين مصر وليبيا وبالفعل تم نقلها عبر ليبيا إلى المخازن المعدة قرب الحدود الليبية التونسية وليتم تهريبها إلى الداخل على دفعات[5] ونتيجة وفرت السلاح تضاعفت العمليات الفدائية حيث

---

[1]- عثماني مسعود : **الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب**، د ط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 564.

[2]- مقلاني عبد الله: **التاريخ السياسي للثورة الجزائرية 1954-1962**، د ط، وزارة الثقافة للنشر، الجزائر، د ط،وزارة الثقافة للنشر، د س، ص ص 144-145.

[3]- محمد عباس : المصدر السابق، ص 72.

[4]- عبد الحفيظ آمقران الحسني: **مذكرات من مسيرة النظال والجهاد**، ط01، 1997، دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، د س، ص 72.

[5]- فتحي الذيب : **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط01، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1983، ص 330.

كثف جيش التحرير عملياتهم ضد العدو لأن ذلك كان يهز كثيرا الكيان الاستعماري ويحدث لهم اضطرابات كبيرا [1]، وفي هذا الصدد خصصنا ذكر عينة من المعارك والعمليات:

معركة جبل بوركبة:

يعود تاريخ هذه المعركة الى شهر مارس من عام 1956 كرد فعل لجيش التحرير الوطني على عمليات الإبادة التي كان يقوم بها جنود الاحتلال الفرنسي ضد المدنيين العزل وقد أعدوا إعدادا جيدا لهذا الكمين واستعملوا مختلف أنواع الأسلحة وأعطى الأمر لقادة الفصائل بعدم التسرع في إطلاق النيران على جنود العدو قبل أن يجتازو مكان تمركز الفصيلة الأولى والثانية ويصيروا على مستوى الفصيلة الثالثة التي ستفاجئهم بالنيران، عندما بلغت قوات العدو مكان الكمين وكانت قواتهم تتألف من 40 شاحنة جامسي تحمل 500 جندي وعدد من المساجين و06 سيارات و 6 دبابات وعندما اقترب عساكر العدو من مكان تمركز الفصيلة الأولى توقفوا وذلك نتيجة عثورهم على آثار أحذية المجاهدين وفي الحين نزلت مجموعة من ضباطهم وراحوا يفتشون المنطقة وتأكدوا من أنها آثار المجاهدين، فأمروا بالتوغل في الجبل، بينما أنزلوا جنودهم من الشاحنات على عجل وسط الطريق فاغتنم قائد الفصيلة الاولى الشهيد احمد لكرع الفرصة و اعطى الاوامر باطلاق النار مما حل الرعب في صفوف العدو و عندما لاحظوا ان ضباطهم يتساقطون امامهم بدأوا باطلاق النار في كل الجهات و لكن بدون جدوى و اسفر عن هذه المعركة خسائر للعدو تمثلت في200 قتيل بما فيهم ضباط و28 جرحى واحتراق 07 دبابات أما خسائر جيش التحرير فتمثلت في استشهاد مجاهد وبالنسبة للمساجين اللذين جيئ بهم نجوا من الموت بتسللهم إلى الجبل[2].

معركة خنق عبد الرحمان:

جنوب غرب آفلوا يومي 19و20 ماي 1957 قادها النقيب لطفي (بن علي بودغان) عندما كان قائد منطقة قبل أن يصبح عقيدا قائد الولاية الخامسة بعد عدة عمليات قام بها جيش التحرير الوطني في منطقة آفلو، علم سي لطفي أن العدو ويحضر لعملية تفتيش واسعة، كان عدد المجاهدين 500، أما

[1]– صالح بن النيلي فركوس: **تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة (1830–1962)**، د ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2012، ص 340.

[2]- بخوش عبد المجيد: **معارك ثورة التحرير المظفرة**، الجزء01، د ط، مؤسسة رجال نسيم رياض للنشر والتوزيع، 2012، ص ص 43...46.

أسلحة المجاهدين كانت تضم بنادق آلية وبنادق رشاشة ورشات ثقيلة bren اسفرت المعركة عن قتل 400 جندي فرنسي وجرح العشرات منهم: أما المجاهدون فقد أستشهد 72 منهم وجرح خمسون[1].

معركة جبل مرمورة:

بضواحي قالمة (الولاية الثانية) جرت في أواخر ماي 1958 في أجواء الحركة الانقلابية قادها جان بيار بروتي، وقد قتل في المعركة بعد أن أسقط الثوار مروحيته التي يوجه المعركة على متنها، ويحرض جنوده على قتال الثوار شجاعة أكبر، وكان مقتل العقيد جبان بيار ضربة موجعة لنخبة جيش الاحتلال وخسارة كبيرة للواء الأول من المظلمين الذي سبق أن فقد العديد من عناصره في إشتبكات ومعارك سابقة بنفس المنطقة ونظرا لمكانة هذا العقيد أصبح جيش الاحتلال يحي سنويا ذكرى مقتله بالمكان الذي سقط فيه[2].

معركة ثاسقيف:

في يوم 1957/04/27 نصبت كتائب جيش التحرير كمينا للعدو بالمكان المسمى تاسقيف، وقد عزز هذا الكمين بوضع المدافع الرشاشة في الضفة الغربية الوادي الكبير قصد مقاومة تدخل لطائرات الاستكشاف التي كانت تحلق فوق المنطقة وترصد تحركات جيش التحرير، في الصباح شرعت طائرات العدو في التحليق فوق المنطقة وهنا وصلت رسالة بواسطة اللاسلكي عن طريق الاسباني حسان تفيد الرسالة بأن قوات العدو خرجت من ميلة وغزالة وسيدي معروف والميلية ...سطارة حاليا وعين قشرة بقصد محاصرة جبل بونداش بأكمله وعلى مسافة كبيرة وواسعة لأن هذا الجبل يعتبر ملجأ للمجاهدين، وقد قدمت فرقة من العدو تتكون من 15 صفحة تعززها طائرات مروحية وما ان دخلت أِرض الكمين حتى فاجأها جيش التحرير الوطني بوابل من الرصاص وقد اسفرت هذه المعركة عن مقتل 80 جندي فرنسي وتم إسقاط طائرة اكتشاف وحرق4 دبابات و غنم مجموعة كبيرة من الأسلحة أما في صفوف المجاهدين فاستشهد 13 منهم[3].

[1]– بوعلام بن حمودة : المرجع السابق، ص 375.

[2]– محمد عباس : المصدر السابق، ص 365.

[3]– بخوش عبد المجيد: المرجع السابق ، ص ص 319–318.

معركة سوق أهراس:

تعتبر من أهم المعارك التي جرت، مكانها قرب مدينة سوق أهراس من أولاد مومن إلى نواحي قالمة يوم 26 أفريل 1958، حيث دارت جولة من القتال الشديد بين المجاهدين والجنود تلاها هدوء من طرف العدو وفي منتصف النهار هبت أسراب من الطائرات العمودية وأنزلت حمولتها من الجنود وبدأ القصف المدفعي المركزي لمختلف المواقع والتهمت من جهتها نيران جيش التحرير الإنزال الأول لكن الجنود أخذوا بالزحف تحت حماية جوية، فاشتعلت المنطقة بأكملها، واستمر المجاهدين في تنفيذ الخطة المتفق عليها لكن جيش العدو تسرب من ميدان القتال وساعدهم في ذلك الصواريخ والرشاشات واستمر القتال بنفس الحدة، واستمر الوضع ما يقارب أسبوع ولتخفيف الضغط قامت وحدات جيش التحرير الوطني من الولايات المجاورة بالهجوم على مراكز العدو حيث تمكنت عدة أفواج من التسرب والخروج من المعركة، وخلفت هذه المعركة بين 600و500 شهيد بين جنود وقادة مختلف الرتب وألحقت معركة سوق أهراس بالعدو خسائر برية ومادية معتبرة لتبقى هذه المعركة أو الملحمة رمزا للوحدة والبطولة والتضحية[1].

المطلب الثاني: فك الخناق على الثورة

بعد أن خطط العدو الفرنسي لوضع الشعب الجزائري في حلقة بعيدة عن العالم من خلال ما عرف بخطي شال وموريس وذلك لعرقلة نشاط المجاهدين ومنع الثورة من عبور الحدود لتزود بالأسلحة حيث هذا أدى إلى قتل الجزائريين وإجلاء العديد منهم بالقوة ووضعهم في محتشدات و مراكز تجمع أقيمت تحت حراسة مشددة حيث في عام 1957 تم ترحيل عشرات الآلاف من السكان الجزائريين خاصة سكان الأرياف اللذين لجأ الكثير منهم إلى تونس والمغرب وقد وجد المجاهدون صعوبة في تخريب هذه المحتشدات والمراكز والخطوط المكهربة[2] لكن بالرغم من هذا فقد كانت لهذه المراكز والمحتشدات نتائج عكسية حيث ساهمت في نقل الثورة من الجبال والأرياف إلى المدن والقرى وتقريب المدنيين من الثوار الذين عملوا على نشر الوعي الوطني والسياسي[3]، استطاعت جبهة التحرير الوطني التسرب داخل هذه المحتشدات واختراق الحصار والاتصال بالسكان وتوصيل الأخبار لهم وإعطاء الأوامر بتأسيس الخلايا والتنظيمات التي تخدم

---

[1]– المديرية الفرعية للأنشطة العلمية والثقافية والرياضية: **ذكرى معركة سوق أهراس الكبرى، 26 أفريل**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، 2014–2015، ص ص 03..01.

[2]– عبد القادر حمداوي: **رد فعل المجاهدين على سياسة موريس وشال**، مجلة أخبار اليوم، 2014/04/21.

[3]– بوهناف يزيد : المرجع السابق، ص 143.

أهداف الثورة ووضع معنويات السكان وقامت في نفس الوقت بنصب الكمائن بناءا على المعلومات المنتقات من عيون الثورة في المحتشدات كما قام جيش التحرير بعدة محاولات جريئة لإنقاذ السكان وتحطيم هذه المحتشدات[1].

أما فيما يخص الخطوط المكهربة الذي انعكس سلبا على عملية جلب السلاح فقد أصر عناصر جيش التحرير الوطني على اختراقه فهو قادر على تصريف الأمواج الجبارة التي كان العدو يزحف على الجبال لكن المجاهدين نظموا الخطط بتقسيم الكتائب إلى أفواج صغيرة و النزوح إلى القرى والمدن ففوت الفرصة للعدو بكل طاقة[2]، واستطاعوا القيام بعمليات الاختراق.

بالرغم من أنها كلفتهم العديد من الضحايا (الشهداء) وبناءا على عمليات الاختراق هذه بدأت ملامح معركة جديدة تلوح في الأفق تدعى بمعركة الحدود اومعركة السد المكهرب وصفتها جريدة " البرقية" القسنطينية بأنها أكبر معركة على الحدود كما لجأت الولايات في الداخل إلى تصعيد العمليات العسكرية وتكثيف الكمائن بغرض الحصول على الأسلحة مثل كمين الغرايسية معسكر يوم 07 ماي 1957[3]، وقد استطاع الجيش الوطني الشعبي تدمير أكثر من 09 ملايين لغم[4] وقد كثف جيش التحرير الوطني من العمليات والهجومات المستمرة لاختراق السد الشائك وتمكن المجاهدون من تمرير الأسلحة داخل الجزائر، كما لمست الثورة الجزائرية وجود فكرة حول فصل الصحراء الجزائرية عن شمالها منذ 1956، وذلك لما وفرته هذه الصحراء من ثروات يمكن لها أن تدعم الاقتصاد الفرنسي بشكل واسع خاصة الثروات النفطية ما دفع جبهة التحرير الوطني إلى التركيز في عملها المضاد على الصعيدين العسكري والدبلوماسي[5] حيث أنها مع انعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1965 لم يتوان قادة الثورة في جعل هذه المنطقة ولاية سادسة بعدما كانت تابعة للمنطقة الأولى أو الخامسة[6] وعين على رأسها القائد علي ملاح كقائد أول للولاية السادسة وتمت ترقيته إلى رتبة عقيد ولما أستشهد عين خلفا له القائد سي الحواس الذي كان يتولى مهمة الدفاع عن الصحراء وحمايتها وعمد على توحيد أجزاء المناطق الجنوبية والبعيدة تحت نظام واحد

---

[1]– عبد الكامل جويبة : المرجع السابق، ص 254.

[2]– عبد القادر حمداوي: المرجع السابق. د, ص

[3]– شمس الدين بوفنش: المرجع السابق، ص 88.

[4]– عبد القادر حمداوي : المرجع السابق..

[5]– برمكي محمد : المرجع السابق، ص 146.

[6]– مختار هواري : المرجع السابق، ص 138.

ممثل في الولاية السادسة ووحد مسؤولياتها ونظم قاعدتها العسكرية وثبت أركانها ورأى من الضروري ربط الصحراء بالجبال باتخاذ مركز قيادي في الجبل بالولاية الأولى، ومركز في الصحراء بالولاية السادسة، حتى يتم التنسيق وينفذ أعماله العسكرية والسياسة، واهتدى لاتخاذ مركز في جبال الأوراس بكيمل[1].

ومركز في الصحراء بجبل ثامر ناحية بوسعادة كما اهتم سي الحواس بتنظيم إطارات وهياكل الولاية وذلك بالاعتماد على التكوين السياسي والعمل الثوري لأن جيش التحرير صار يخوض معارك ذات طابع خاص تتطلب معلومات عسكرية مدققة ونظاما حازما، وهذا لا يمكن أن يتم إلا بالتدريب والصرامة والتكتيك الحربي العالي[2] كما بدأت قيادة الثورة في تشكيل خلايا ثورية في أقصى الجنوب في الحدود المالية والنيجرية والتي ساهمت في تزويد الولايات الأخرى بالسلاح[3]، كما قام جيش التحرير الوطني المرابط بالصحراء بشن غارات وهجومات على مختلف القواعد العسكرية وقواعد التنقيب على النفط والثروات الصحراوية[4] كما شهدت هذه الولاية عمليات فدائية كثيرة فكان خط السكة الحديدية (تقرت سكيكدة) يتعرض كثيرا إلى العمليات التفجيرية خاصة في محوره (إسطيل- القنطرة)، كما تم تفجير محطة توليد الكهرباء بالأغواط بتاريخ 13 جوان 1957 وانتشرت هذه العمليات في مناطق أخرى كثيرة[5] كما دأبت قيادة الثورة إلى لفت نظر الدول والحكومات إلى مغبة الوقوع في شباك السياسات الفرنسية في الشمال الإفريقي ويمكن أن نستكشف ذالك من خلال المذكرات التي أصدرتها الجهات السياسة لها إلى دول الجوار التي تعتزم إبرام اتفاقيات اقتصادية مع فرنسا على حساب الجزائر من بينها وجود محاولات لعقد اتفاقية لإيصال النفط إلى البحر الأبيض المتوسط عبر الأراضي التونسية حيث حذرت جبهة التحرير الوطني نظيرتها التونسية أن أي تعاون مع السلطات الفرنسية يعتبر تعدي على الثروات الجزائرية ويعتبر صورة من صور العداوة مع الشعب الجزائري ويعتبر أيضا ضربا لمعاهدة طنجة التي تؤكد على تضافر الجهود بين دول المغرب العربي من أجل الوصول إلى الاستقلال[6] وإثر الإعلان من رغبة شركة " ستا ندار أويل أوف نيوجرسي"standard oil meuve jersey الأمريكية الإستثمار في مجال النفط

[1]- محمد العيد مطمر : المصدر السابق، ص 101-103.

[2]- محمد العيد مطمر: المصدر السابق، ص 103.

[3]- مختار هواري : المرجع، ص 138.

[4]- محمد برمكي : المرجع، ص 147.

[5]- مختار هواري: المرجع، ص 138.

[6]- برمكي محمد: المرجع السابق، ص 150.

بصحراء الجزائر كان رد الحكومة المؤقتة حازما وقد اعتبرته دعما لنفقات الحرب بها كما يعتبر إحدى ملامح العداء للشعب الجزائري المناهض للاستعمار وتجدر الإشارة إلى أن هذه الآمال الطموحة للاستعمار حول الاقتصاد في الصحراء الجزائرية كان رد جبهة التحرير عليها واضحا وهو مجابهتها بكل الطرق سياسية كانت أو عسكرية فلم تخففها انطواء العديد من الشركات حول الجيش الفرنسي ولم تخفها الإجراءات العسكرية المستنفرة التي اتبعتها فرنسا في الصحراء[1].

المطلب الثالث: مواجهة الحركات المناوئة

لقد واجهت الثورة الجزائرية حركات مناوئة شتى هدفت للنيل منها وإضعافها وكانت محل نقاشات واسعة بين الثورة من بينها كما ذكرنا سابقا حركة بلونيس، حركة بلحاج الجيلالي المدعو كوبيس، حركة الشريف السعدي وأخيرا حركة الباشاغا بوعلام فقد عملت قيادة الثورة عسكريا وسياسيا للقضاء عليها.

01- تصدي الثورة لحركة بلونيس:

نتيجة لضغوطات التي تعرض لها محمد بلونيس من طرف جيش التحرير الوطني توجهت قواته جنوب الولاية الثالثة، حيث تمركزت بمنطقة " سيدي عيسى" أين خاضت عدة معارك ضد مجاهدي هذه المنطقة تمكنت خلالها من قتل 160 مجاهدا وجرح 60 آخرون وبعدما شاع خبر بلونيس وأصبح قادة الولايات التاريخية على علم بوجوده في منطقة "" سيدي عيسى" اشتد عليه الخناق[2]

حينها إختار التقرب تدريجيا من الفرنسيين فاستغلوا عداوته وكراهيته لجبهة التحرير الوطني وجيشها فلم يبخلوا في دعم حركته بكل ما تحتاجه من سلاح وعتاد وتأطير وحماية واختيار مواقع التمركز مقابل محاربة جبهة التحرير الوطني وجيشها و كشف خلاياها وتنظيماتها وطرق تمويلها وكذا عقد اتفاقيات للتنسيق بين الطرفين للقضاء على الثورة[3] ولمواجهة حركة بلونيس المناوئة للثورة عقد إجتماع خلال شهر أفريل 1958 ضم إطارات المنطقة الثالثة التابعة للولاية الأولى بقيادة سي الحواس والذي أصبح بموجبه

---

[1]- محمد برمكي: المرجع السابق، ص 152.

[2]- قشيش فتيحة: **علاقة الجنرال محمد بلونيس بالحركة المصالية وتداعياتها على الثورة**, جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، (د س)، ص 05.

[3]- عبد الستار حسين : **الصدام المسلح بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية (المصاليين والجبهويين) 1955-1962**، مجلة حوليات، ع 10، 2016، (د م)، ص 86

أحمد عبد الرزاق (سي الحواس) قائدا للولاية السادسة برتبته عقيد وعمر إدريس نائبا عسكريا برتبة رائد[1]، حيث تصدت قيادة الولاية السادسة بقيادة الشهيدين سي الحواس وعمر إدريس خصوصا في الفترة الممتدة من 1957/09/25 إلى 1958/03/27، على طول جبال أولاد النايل وفي منطقة جبل بوكحيل وجبل مساعد[2]، وفي ظل هذه المواجهات بين قوات بلونيس وجبهة التحرير وجيشها توالت هزائم بلونيس خاصة مع نهاية 1957 وبدايات 1958 وتصدعت حركته التي نخرتها الصراعات ونتيجة لذلك أستغل قادة جبهة التحرير في الولاية السادسة فرصة توفر الأسلحة والتفكك ليضاعفوا هجماتهم العسكرية وعملهم السياسي انتهى الفرنسيون من جهتهم إلى الاقتناع بفشل حركته وسرعان ما انقلبت عليه دون أسباب واضحة وأخذت تبحث لنفسها عن الذريعة التي تخول لها تصفيته بشكل هادئ، وفي جو مفعم بالغموض لقي بلونيس مصرعه ووجدت جثته يوم 14 جويلية 1958[3]، أما عن أتباع بلونيس فبعد وصولهم إلى طريق مسدودا أصبحوا يفكرون في مصيرهم فكثير منهم حمل أسلحته وجاء إلى الناحية الثانية ومعظمهم من المجموعات التي انقلبت على عمر إدريس وكثير منهم تم تصفيته بين قتيل ومحاكم بالإعدام[4].

02- تصدي الثورة لحركة الشريف بن سعيدي:

إن مواجهة سي الشريف من طرف جبهة التحرير بدأت منذ الوهلة الأولى حين وقف أمحمد بوقرة على حقيقة سي الشريف وكشفه أمام أبناء عشيرته[5] على إثر ذلك توجس بن سعيدي من عقوبة وحدات جيش التحرير فاثر الارتماء في أحضان الجيش الفرنسي وقدم نفسه لفرقة الدرك بعين يوسف فرحبت به فرنسا ومنحته رتبة عقيد ودعمته بالسلاح والمال[6]، وكان ذلك ما بين 27-28 جولية 1957[7] وقد وقعت إشتباكات كثيرة بين قوات جيش التحرير الوطني والقوات الموالية لسعيدي، الذي سبب مصاعب لجيش

---

[1]- بن جلول هزرشي: **منطقة العمليات رقم 09 من الولاية الخامسة 1957-1958، السياق التاريخي والدور الثوري**، مجلة أنسنة، ع 10، (د م) 2019، ص 269.

[2]- أحمد مسعود سيد علي: **الحركات المناوئة للثورة الجزائرية في مقررات الهيئات القيادية للثورة (تقارير الحكومة المؤقتة 1961 أنموذجا)**، المجلة التاريخية، مجلد03، ع02، 2019، ص 270.

[3]- عبد الستار حسين : المرجع السابق، ص 86.

[4]- خيري الرزقي: **تطور الثورة التحريرية في الولاية السادسة 1956-1962، من خلال الراويات الشفوية (رواية المجاهد البار المبخوت مسؤول الناحية الثانية أنموذجا)** جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ص 203.

[5]- محمد بلحاج : المرجع السابق، ص 272.

[6]- سيد علي أحمد : المرجع السابق، ص 275.

[7]- محمد بالحاج: المرجع السابق، ص 273.

التحرير الوطني كونه خبيرا بالمنطقة مما جعل جيش التحرير الوطني يغير استراتيجيته فيها، فتم الحاق المنطقتين الأولى والثانية للولاية السادسة وضمهما إليها لتصبح المنطقة الرابعة التابعة لها، وتم تعيين مجلس جديد للمنطقة قصد إعادة الثقة بين جيش التحرير والأهالي هناك بعد كل ما زرعه العدو من فتنة في الوقت الذي تم فيه تكليف الرائد علي خوجة بتشديد الخناق على أتباع السعيدي[1]، كما واجهت جبهة التحرير الوطني سي الشريف بالحرب النفسية حيث كانت تقوم بالاتصال بعناصره وتدفعهم نحو التخلي عن قائدهم[2] ولم يلبث جيش سي الشريف أن تلاشت قواه بسبب ما تكبده من ضربات موجعة أتت على عدته وعدده حتى قطعت فرنسا عنه المؤونة خوفا من وقوعها بيد جيش التحرير وعند تيقنه من تلاشي أهدافه وطموحاته فر بن سعيدي في شهر جوان 1960 أي قبل الاستقلال بأيام إلى فرنسا وانخرط في جيشها برتبة نقيب قبل أن يتوفى هناك في سنوات السبعينيات وجمعت قوات جيش التحرير أتباعه يوما قبل إعلان الاستقلال ببلدية ماجينو [3]

03- تصدي الثورة لحركة بلحاج الجيلالي "كوبيس"

بعد تشكيل حركة كوبيس ضد جيش التحرير الوطني حاول قادة الولاية الرابعة مواجهتها من بينهم القائد سي محمد بوقرة الذي أعطى أوامره لضباطه بكسر شوكته في منطقة الونشريس بإتباع إستراتيجية معينة من خلال تجنيد ضباط من جيش كوبيس لصالح جيش التحرير إذا استطاع بوقرة أن يجند عبد الحميد وعبد المجيد[4].نائبي كوبيس وقد اشترط عليهما للالتحاق بجبهة التحرير الوطني ضرورة احضار كوبيس حيا أو ميتا وانضمام أتباعه للجبهة محملين بأسلحتهم وذخيرتهم ووسائل الاتصال التي بحوزتهم[5] قررت جبهة التحرير الوطني القضاء على كوبيس وعلى حركته المصالية إذ قام كموندوس من جيش التحرير الوطني بقيادة النقيب سي محمد بلحاج بمهاجمة مركز قيادته وقتل عدد هائل من جنوده وقد تدخل الطيران الفرنسي لمساعدة قوات كوبيس، مما أدى إلى تمرد العديد من أفراد جيشه والتحاقهم بالثورة وجبهة التحرير الوطني[6]وبعد أسبوع من عيد الفطر أي في 28 أفريل 1958 عاد كوبيس من الجزائر العاصمة

---

[1]- أحمد مسعود سيدي علي : المرجع السابق، ص 275

[2]- محمد بلحاج: المرجع السابق، ص 275..

[3]- أحمد مسعود سيدي علي: المرجع السابق، ص 275

[4]- جمعة بن زروال: المرجع السابق، ص 231.

[5]- محمد بالحاج: المرجع السابق، ص 226.

[6]- جمعة بن زروال : المرجع السابق، ص 231.

وعند توجهه لمركز قيادته في أولاد الجيلالي في حوالي الساعة الخامسة مساءا باغتاه سي مجيد وسي حميد رميا بالرصاص دون أن يتدخل أحد من أتباعه لإنقاذه وبعد تنفيذ العملية وجه الضابطان أوامرهم لأتباع كوبيس للتحرك نحو مواقع جبهة التحرير الوطني للانضمام إليها[1].

04- تصدي الثورة لحركة بوعلام باشاغا:

أعلنت جبهة التحرير الوطني الحرب على الباشاغا بوعلام بسبب نشاطه المعادي لجبهة التحرير وتعاملاته مع فرنسا خاصة لما أصبح عضوا في البرلمان الفرنسي وممثلا لمنطقة الونشريس، وكما ذكر لنا الرائد لخضر بورقعة أن جبهة التحرير الوطني اعتبرته عميلا لفرنسا، قررت تصفيته جسديا عدة مرات إلا أن محاولاتها باءت بالفشل وتم الهجوم على مركز جيش حركته عدة مرات وأحرقت جزء من المركز بهدف القضاء على النشاط العسكري المضاد للثورة في هذه المنطقة[2].

واستطاعت جبهة التحرير الوطني اختراق عرشه وأسفرت عن مقتل أحد أبنائه وإصابة ثاني بجروح وأمام ضغوط جيش التحرير فضل الباشاغا بوعلام اللجوء إلى العاصمة[3] وكان استفتاء 08 جانفي 1961 القاضي لحل المشكلة الجزائرية ضربة موجعة للباشاغا بوعلام ورغم ذلك ظل يوم وقف القتال في 19 مارس 1962 على رأس 1500 حركي، كما كان يعتزم مقاومة النظام الجديد بقيادة جبهة التحرير الوطني، ولم يكن يتردد أن يتحالف مع المنظمة المسلحة السرية OAS بدليل استقدام قادتها لتأسيس بؤرة بالونشريس غير أن التدخل السريع لجبهة التحرير أحبط هذه المحاولة التي انعكست سلبا على حركة الباشاغا بوعلام أنفسهم بتجريدهم من سلاحهم، وبعد استفتاء تقرير المصير وإعلان استقلال الجزائر أصدرت فرنسا أمرا رئاسيا في 04 جويلية 1962 يسقط حق 68 نائبا و34 عضو بمجلس الشيوخ كانوا يمثلون الجزائر في البرلمان الفرنسي والتي أعتبرها الباشا بوعلام طعنة أخرى خيبت آماله[4]

[1]- محمد بلحاج : المرجع السابق، ص 226.

[2]- جمعة بن زروال : المرجع السابق، ص 257-258.

[3]- محمد عباس : المصدر السابق، ص 431.

[4]-جمعة بن زروال : المرجع السابق، ص 260-261.

المبحث الثالث: الإستراتيجية الدبلوماسية والإعلامية

المطلب1: الإستراتيجية الدبلوماسية

رغم الصعوبات التي واجهت الثورة التحريرية خاصة في فترة تعيين روبير لاكوست وزيرا في الجزائر، إلا أن دبلوماسية الثورة تلقت نجاحا نتيجة عمل نضالي كبير، مما أدى إلى فشل المخططات الاستعمارية، حيث أهتم مفجروا الثورة بالجناح الدبلوماسي منذ بدايتها وقد كانت الغاية منه تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية.

01- تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة:

إن نجاح العمل الدبلوماسي يتيح الفرصة لكسب مزيد من التأييد في الأوساط الدولية على المستويين الرسمي والشعبي، وهذا ما كانت تصبوا إليه الثورة منذ الإنطلاقة[1]، وقد أدركت جبهة التحرير الوطني منذ البداية لأهمية تدويل القضية الجزائرية خاصة في هيئة الأمم المتحدة للتدخل لإيجاد حل سلمي يسمح لشعب الجزائري بممارسة حقه في تقرير مصيره مثل بقية الشعوب الأخرى، وهكذا كانت معركة التدويل بمثابة الوجه الآخر لمعركة التحرير[2]، وقد استطاعت القضية الجزائرية تحقيق أول انتصاراتها وذلك من خلال عرض القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة[3] و هنا سنخصص بذكر تدويل القضية الجزائرية في الدورتين 11 و12 لهيئة الأمم.

أ- **الدورة الحادية عشر 1956:** كانت الدورة الحاسمة بالنسبة للقضية الجزائرية من خلالها مناقشة القضية لأول مرة بعد تأجيلها في الدورة العاشرة وكانت جبهة التحرير الوطني تعلق أمالا كبيرة في القرار الذي سوف تصدره في شأنها فكان الوضع المعادي للإستعمار قد ساد أروقة الأمم المتحدة خلال هذه الدورة خاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر 1956، وشجعت الولايات المتحدة لهذا العمل فكانت بمثابة مبعث تفاءل لدى جبهة التحرير الوطني التي عبأت

---

[1]- لزهر بديدة: **العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال الوثائق والشهادات (الأهمية والأسس والآليات والأهداف)** جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر02، ص 396.

[2]- رمضان بورغدة : القضية **الجزائرية في الأمم المتحدة (1955-1958) معركة التدويل وتحدياتها**، الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى" "دراسة قانونية وسياسية"،2/3/ 2012 جامعة قالمة، ص 115.

[3]- وداد غزلاني، خليل بوصنوبرة : **طرح القضية الجزائرية على الأمم المتحدة**، الملتقى الدولي الثورة التحريرية " دراسة قانونية وسياسية" كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1954، قالمة، ص 135.

الشعب الجزائري تعبئة كاملة لمساندة القضية الجزائرية عند عرضها للمناقشة من خلال تعبئة ثم الإعلان عن إضراب ثمانية أيام في فيفري 1956 عبر كامل التراب الوطني تزامنا مع إنعقاد الجمعية العامة استطاع وفد جبهة التحرير في 12 نوفمبر 1956 إن يسلم رسالة إلى رئيس الدورة الحادية عشر للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة وهكذا بفضل الجهود الجبارة للدبلوماسيين[1] الجزائرية قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها ولأول مرة تم تسجيل القضية الجزائرية على جدول أعمالها.

ب- **الدورة الثانية عشر، 13 ديسمبر 1957:** تزايدت الضغوط الفرنسية على الجزائريين قبيل مجيء ديغول إلى السلطة ونظرا لسياسة القمع والإبادة أدت هذه الممارسات إلى فضح فرنسا أمام الرأي العام العالمي، وقام ممثل الوفد التونسي سليم المنجي، بفضح وزير الخارجية الفرنسي، وأوصل النوايا الفرنسية الخبيثة، كما تقدم من 18 دولة آفروأسيوية بطلب إلى هيئة الأمم مفاده الاعتراف أولا بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير، ثم تليها بعد ذلك المفاوضات بين الطرفين الفرنسي والجزائري، إلا أن الولايات المتحدة لم تقف ضد فرنسا وعودت الجمعية العامة إلى قرارها المؤرخ في 1957/02/15، ودعت مرة أخرى بالرغم من اعتراضها بما يسود في الجزائر بضرورة الجلوس على طاولة المفاوضات بين الطرفين، وحتى مشروع القرار رقم 199 الذي تقدمت به اليابان والفيلبين وتايلندا، يعترف بالخسائر المادية والبشرية في الجزائر ، وفيه دعوة صريحة إلى التفاوض بين فرنسا والجزائر وهذا طبقا لميثاق الأمم المتحدة وحتى القرار رقم 197 يصب في نفس المطلب والذي لم يحصى بأغلبية المصوتين، وأمام هذه المستجدات أعد قرار رقم 02/10 حضي بموافقة 77 دولة وكان ذلك يوم 1957/02/15 إلا أن المناقشات بقيت حول استصدار قرار اعتراف بحق الجزائريين في تقرير المصير مما جعل الجمعية العامة تتولى إلى قرار وسطي صادقت عليه في 10 ديسمبر 1957،و سجل فيه العرض المقدم من ملك

[1]- مصطفى علوي: **تدوير القضية في هيئة الأمم المتحدة، الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى " دراسة قانونية وسياسية"**، جامعة 08 ماي، قالمة 1945، 2-3ماي 2012،ص ص 103-102

المغرب بمحمد الخامس ومن الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة ومساعيها الحميدة لإيجاد حل سلمية للقضية الجزائرية وعند نهاية هذه الدورة تحول النزاع من فرنسي جزائري إلى نزاع فرنسي إفريقي.[1]

ت-**تدوير القضية الجزائرية في المحافل الدولية:** شكلت المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الإقليمية والدولية أهم آليات جبهة التحرير الوطني لتدوير القضية الجزائرية، وللحصول على مختلف أوجه الدعم المعنوي والمادي الدولي للثورة الجزائرية وكذلك من اجل وضع ممارسات الجيش الفرنسي في الجزائر وابرز مطالب الشعب الجزائري هي الحرية والاستقلال عن طريق تمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير[2] ولذلك خصصنا هنا بذكر عدة مؤتمرات دولية وإقليمية أهمها:

أ: مؤتمر طنجة: من 27 إلى 30أفريل حضر فيه من الجزائر "فرحات عباس، محمد خير الدين، عبد الحفيظ بوصوف، عبد الحميد مهدي[3] أحمد بومنجل "وقد أقر هذا المؤتمر على:

- حق الشعب في السيادة والاستقلال.
- توجيه نداء إلى الدول العربية كي تكف من مساندة فرنسا في حربها مع الجزائر.
- أخذ قرار لتصفية الاحتلال في بلاد المغرب[4].

وقد وافق هذا المؤتمر على مبدأ تقديم المساعدة للجزائر في حربها، كما أوصى بإجلاء القوات العربية التي شارك في الحرب انطلاقا من أراضي البلدين وكذلك أوصى بإرساء مؤسسات مشتركة، وقد ازدادت أهمية مقررات طنجة خاصة بعد ظهور حركة 3 ماي 1958 أو عودة ديغول إلى السلطة كما انه حاول

---

[1]- نوي بن مبروك : **من إسهامات الدبلوماسية العربية لإظهار القضية الجزائرية إلى التدوير الحقيقي في هيئة الأمم المتحدة 1954-1962**، الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى " دراسة قانونية وسياسة"، جامعة 08 ماي قالمة 1945، 02-03 ماي 2012، ص ص، 112-11.

[2]- عمر بوضربة: **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1960)**، د ط، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، 2013، ص 274.

[3]- عبد الحميد مهدي : مناضل وطني في حزب الشعب والحركة الطلابية في جبهة التحرير ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية قضى شبابه في النضال الوطني، والتحق بصفوف الثورة عين خلال مؤتمر الصومام عضوا في المجلس الوطني للثورة في أوت 1957 عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ، اسند له أول حكومة مؤقتة للاستزادة **انظر**: عبد الله مقلاني: **عبد الحميد مهدي حكيم الثورة الجزائرية** ,دار العلم والمعرفة الجزائر 2013 ص 1-2.

[4]- نوي بن مبروك: المرجع السابق، ص 110.

تجسيد طموحات الحركات الاستقلالية المغاربية وشعوب المنطقة التي كانت تنتظر هذا اليوم بلهف... أن يصبح المغرب الكبير موحدا[1].

ب: مؤتمر الحقوقيين الافرووآسيويين بدمشق: 7-1957/11/11 ضم هذا المؤتمر ممثلين عن 23 دولة ويعد من توابع مؤتمر باندونغ، التاريخي الذي عزز روابط التضامن بين شعوب الافروسيوية والإفريقية، وقدم فيه الوفد الجزائري بقيادة عبد الرحمان كيوان تقريرا عن الوضعية العسكرية والسياسية وأعمال القمع الوحشي التي يقوم بها الجيش الفرنسي في الجزائر وعرض الوفد الجزائري كذلك شريطا سينمائيا التقطت صورة في الجزائر مما جعله صورة حية عن الواقع الجزائري عبر المشاركون في المؤتمر عن عميق تضامنهم مع الشعب الجزائري وأكدوا حقه المشروع في الكفاح من اجل التحرير الوطني وأكدوا كذلك أن الحل الوحيد للقضية يكون باعتراف فرنسا بمبدأ حق الشعب الجزائري في الاستقلال لتلوه مفاوضات تجمع بين الوفدين الفرنسي ووفد عن جبهة التحرير الوطني[2].

ج: مؤتمر أكرا: انعقد هذا المؤتمر في العاصمة الغانية (أكرا) من 05 إلى 13 ديسمبر سنة 1958، وشاركت فيه الحكومة المؤقتة بوفد رسمي تحت رئاسة أحمد بومنجل بدعوة من الرئيس الغيني ناكروما إلى جانب الدول الإفريقية الثمانية المستقلة، وحوالي 200 عضو يمثلون أكثر من 50 حزبا سياسيا أو نقابيا أو حركة إصلاحية من مختلف الشعوب الإفريقية وكان لهذا المؤتمر أهمية كبيرة لأنه كان إعلانا عن مولد الرابطة الإفريقية الحقيقية على المستوى الشعبي وخلص هذا المؤتمر في اللائحة الختامية إلى المطالبة بمنح الشعب الجزائري حقه في الاستقلال عن طريق إجراء مفاوضات عادلة مع الحكومة الجزائرية المؤقتة باعتبارها الممثل الوحيد لإدارة الشعب الجزائري.

- الاتفاق على التعاون المشترك لتحرير إفريقيا والبعد بها عن الأحلاف العسكرية وسائر المنظمات التابعة للدول الاستعمارية.

- الاتفاق على ضرورة مساعدة الدول التي لم تستقل بعد ومنها الجزائر.

[1]- عمر بوضربة: المرجع السابق، ص 288-287.

[2]- عمر بوضربة: المرجع السابق،ص 282-281.

– الاتفاق على ضرورة القضاء على الحدود المصطنعة التي أوجدها الاستعمار بهدف تقسيم القارة إلى مناطق نفوذ[1].

المطلب الثاني :الإعلام الثوري في مواجهة سياسية: كأي ثورة في العالم فقد كان للإعلام دور كبير في تحقيق الانتصارات والمفاجآت غير السارة بالنسبة للعدو[2]، ولقد كانت حاجة الثورة في اعلام ثوري يتماشى وما تنتجه المعطيات الراهنة والتطورات والنتائج التي تتحصل عليها الثورة[3] وقد تعددت وتنوعت وسائل الإعلام الثوري فقد بدأت الثورة بالمنشور السياسي باعتباره وسيلة إعلامية فقد كانت جبهة التحرير تلجا للمنشور عندما تعلن عن قرار ما، قصد تعميمه على الجماهير فكانت المناشير تصدر أما عن طريق قيادة المجلس الوطني للثورة أو لجنة التنسيق والتنفيذ أو الحكومة المؤقتة ومن حين لأخر كانت قيادات الولايات هي الآخرى تساهم باجتهاداتها في توزيع المناشير[4] كما تم في هذه الفترة كذلك إصدار العديد من النشريات[5] مثل "نشرية الوطن" ونشرية "المتعاونون مع العدو" و "المتضامنون" في صفوف الجيش الاستعماري ونشرية "المعمرون"[6] كما اعتمدت جبهة التحرير الوطني على الصحف والجرائد كونها الأكثر عمقا وتأثيرا إلا أنها تخاطب العقل، لهذا استعملت الثورة هذه الوسيلة توصيل صوتها إلى الرأي العام الدولي ومن أهم هذه الجرائد جريدة المجاهد التي صدرت في جوان 1956 بالقصبة وكانت تسحب بالرونيو ودمر مقرها خلال معركة الجزائر ولم يصدر العدد السابع وفي جويلية نقلت إلى تيطوان بالمغرب وفي أكتوبر 1957 نقلت إلى تونس[7] وكذا صحيفة المقاومة التي أنشأتها جبهة التحرير الوطني لتنطق

---

[1]– حروش منيرة : **تدويل القضية الجزائرية من 1956–1958** ,الملتقى الدولي للثورة التحريرية الكبرى دراسة قانونية وسياسية ,جامعة خنشلة" 2–3 ماي2012، ص 220.

[2]– أسعداني سلامي: إستراتيجية **الإعلام الثوري في حرب التحرير... رؤية وصفية نقدية للإعلام أثناء حقبة الاستعمار** ,مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 6، عدد1 2012، (د.م) ص 14.

[3]– أحمد حمدي: **مؤتمر الصومام ومهام الإعلام الثوري ,معهد الإعلام والاتصال** ,جامعة الجزائر، ص 224.

[4]– شرف موسى : **الإعلام الثوري الجزائري من النشأة إلى غاية مؤتمر الصومام** ,مجلة الإنسان والمجال، ع 1، 2015، الجزائر، ص 72.

[5]– أحمد حمدي: المرجع السابق، ص 225.

[6]– شرف موسى : المرجع السابق، ص 73–74.

[7]– ناجي عبد النور : **دور الإعلام الثوري في النصر الدبلوماسي للثورة التحريرية الكبرى**، الملتقى الدولي للثورة التحريرية الكبرى، "دراسة قانونية" 2012 الجزائر، ص 214.

باسمها وتشرح مواقفها وتتبع خطواتها[1] بيد أن مؤتمر الصومام قد لاحظ أن بعض الاضطراب قد أصبح يشوب أداء الإعلام الثوري، نتيجة تعدد الألسنة الناطقة باسم الثورة، وهو الأمر الذي تجسد بالفعل في القرار الذي أصدره المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثانية المنعقدة بتاريخ 20-27 أوت 1957 وبمقتضاه أصبحت المجاهد ابتداء من العدد الثامن الناطق الرسمي الوحيد باسم الثورة[2] أما عن الإذاعة فقد كان ميلاد أول إذاعة جزائرية في المغرب في شهر ديسمبر 1956 بعد أن استطاعت الثورة الحصول على أجهزة اتصالات متطورة أمريكية الصنع، وخصوصا تلك التي تستعمل لربط الوحدات الكبيرة وعلى مسافات بعيدة، بعد إدخال تعديلات عليها أصبح من الممكن استعمالها في البث الإذاعي كانت هذه الإذاعة تبدأ برامجها بعبارة هنا "إذاعة الجزائر المكافحة" أو صوت جبهة التحرير يخاطبكم من قلب الجزائر، وكان يبث بالعربية والفرنسية والقبائلية، وتضمنت برامج الإذاعة البلاغات العسكرية والتعاليق السياسية والرد على الدعاية الاستعمارية وغيرها من البرامج ذات الطابع الدعائي والتعبيئي[3] وقد كان للإعلام الثوري دورا بارزا دبلوماسيا خاصة من حيث التصريحات التي كان يدلي بها ممثلو جبهة التحرير الوطني وكذلك الندوات الصحفية التي يعقدونها في مختلف العواصم الأجنبية كما استغل ممثلو جبهة التحرير الوطني بالخارج وسائل الإعلام في البلدان الشقيقة والصديقة كالإذاعات وقد خدمت برامجها الثورة الجزائرية خير خدمة فكانت أداة فعالة لغرس روح النضال وتقوية الإيمان بالنصر ورفع معنويات الجماهير الجزائرية في الداخل والخارج وحشدها وراء الثورة وكانت أيضا خير وسيلة لتمرير الدور الدبلوماسي لقادة الثورة الجزائرية[4].

المبحث الرابع : فشل سياسة لاكوست روبير في الجزائر

عزم لاكوست كل العزم على القضاء على الثورة، وطبق لذلك مختلف الوسائل على مختلف الأصعدة ولكن بالرغم من كل ذلك باءت كل مجهوداته بالفشل الذريع وأكبر دليل على ذلك استمرار الثورة وعدم تحقق الهدف المنشود الذي أتى من أجله للجزائر وهو القضاء على الثورة كما أصبحت فرنسا تعاني

---

[1]- حليمي مصطفى : **فاعلية الإعلام الثوري في الجبهتين الداخلية والخارجية للثورة الجزائرية... مقاربة تاريخية أمبريقية في الوسائل والأثر**, ص 145.

[2]- أحمد حمدي: المرجع السابق، ص 225.

[3]- أسعداني سلامي : المرجع السابق، ص 30.

[4]- ناجي عبد النور : المرجع السابق، ص 216.

العديد من الأزمات منها الاقتصادية وذلك بسبب ارتفاع النفقات الحربية الموجهة لحربها في الجزائر وكذا وقوعها في أزمة سياسية وظهرت فرنسا عاجزة على تسيير دفة الحكم وسقطت سمعتها في الحضيض أمام حلفائها وخاصة الو .م.أ المتربصة بها، كما أدرك قادة الجيش الفرنسي أنهم خابوا خيبة مرة في الميدان العسكري وتجسم عندهم هذا الشعور بالخيبة والمرارة فبحثوا له عن ستار يتخطون به هذه الازمة فكان انقلاب 13 ماي 1958 الذي حاولوا ان يظهروه في شكل انتصار سياسي كبير[1] بالإضافة إلى أن الأوربيون حقدوا على روبير لا كوست وتحركوا للعمل ضده والإطاحة بالجمهورية الفرنسية الرابعة لأن " قانون الإطار " سمح للمسلمين أن يحصلوا على المساواة في التمثيل النيابي مع الاوروبيين [2] حتى أن الجنرال ديغول من خلال مذكراته الأمل بصف الجو العام عشية الانقلاب أي بتاريخ 12 ماي " كان بيار فليملان " على وشك النجاح في تخطي المرحلة إلا أنه تم ذلك في جو لم يكن أحد يعتقد بفاعليته"[3] إذ وفي الوقت نفسه كان الاضطراب يزداد عنفا في الجزائر حتى أن الوزير " روبير لا كوسن" كثيرا ما اعلن علنا عن تخوفه من حادث دبلوماسي مماثل " ديان بيانفو"[4]

وخلال التحضير للانقلاب انسحب لا كوست إلى فرنسا بيوم 10 ماي 1958 وبالضبط إلى باريس بعد قرار حزبه عدم المشاركة في الحكومة التي بدأ بيار فليمان بتشكيلها يوم 10 ماي 1958 ومن هنا أصبحت الجزائر تعيش فراغا سياسيا بعد ‘انسحاب لا كوست[5] وسجلت الثورة الجزائرية نجاحا اخر لصالحها وبرهنت على قوتها وعزمها على الاستقلال.

---

[1]– علي كافي: المصدر السابق، ص 177.

[2]– عمار بوحوش : المرجع السابق،ص 427

[3]– شارل ديغول: المصدر السابق ، ص 24.

[4]– داعي محمد : **انقلاب 13 ماي 1958 وتبلور التطرف على الجمهورية الرابعة** ,مجلة متون، غ 4، 2017، الجزائر، ص 158.

[5]– شمس الدين بوفنش: المرجع السابق، ص 171.

الخاتمـــــــــــــــــــــــة

خاتمـــــــــــــة

من خلال دراستنا لموضوع روبير لاكوست والثورة 1956-1958 توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات والحقائق التاريخية يمكن إيجازها في الآتي:

- أمام انتصارات الثورة الجزائرية المباركة وأمام فشل كل المخططات والاستراتيجيات الرامية للقضاء على الثورة سواء كانت إستراتيجية قمعية أو اغرائية أو كانت تحت إطار التهدئة أجبرت فرنسا على تغيير حكومتها والتي تزعمها غي مولي الذي بدوره وقع اختياره على كاترو ليشغل منصب وزيرا مقيما في الجزائر، هذا الأخير لم يحالفه الحظ ولقي معارضة شديدة من قبل المستوطنين ترجمها المستوطنون برمي حكومتهم بالطماطم مما جعل غي مولي يتدارك قراره بتعيين بدلا عن كاترو الاشتراكي "روبير لاكوست".

- بسبب المسيرة النضالية لروبير لاكوست شغل منصب مرموق كوزير مقيم للجزائر، وهو منصب تعدد فيه المهام والمسؤوليات ، وبتعدد المسؤوليات تعددت معه صلاحياته، فأعطى له سلطات خاصة وإصلاحات استثنائية وفق لمرسوم 56-268 والتي أعطته حرية التصرف التامة وكان بمثابة حكومة فرنسية ثابتة.

- وعلى اثر قانون السلطات الخاصة تفنن روبير لاكوست في إستراتيجية العسكرية فقام بتعيين العديد من الجنرالات والضباط الذين منحت لهم صلاحيات مطلقة جعلتهم يتخذون الإجراءات التي تحلو لهم في سبيل القضاء على الثورة تحت إشراف روبير لاكوست وهذا ما أدى الى ضخامة وتنوع استراتيجيته كما ارتفع عدد الجنود في عهده ليصل الى 500000 جندي حصيلة سنوات حكمه في الجزائر وتنوع العتاد العسكري ولقت فرنسا دعما حتى من حلف الناتو.

- قام روبير لاكوست بعمليات تمشيطية ضخمة في مناطق عديدة من الجزائر وعرفت فترته مجهودا جبارا للبحث عن بؤر جبهة التحرير الوطني وهو ما أدى إلى حصول العديد من العمليات العسكرية الكبرى كعملية العصفور الأزرق والتي على أثرها تيقن روبير لاكوست أن جبهة التحرير الوطني أذكى بكثير مما يعتقد وجعلت الصحف والجرائد حتى الفرنسية منها تعنون بالبنط العرض "روبير لاكوست يسلح الثوار".

– وفي إطار عزل الثورة عن العالم الخارجي تعددت المخططات العسكرية في عهد روبير لاكوست فبعد إنشاء خطي شال وموريس دعمها روبير لاكوست بمخطط "لاكوست" وهو ما يعكس العقلية التدميرية للسياسة الفرنسية كما قامت بإنشاء المناطق المحرمة والمحتشدات.

– تعتبر سنة 1956 سنة خير على فرنسا كما تعتقد هي و ذلك باكتشاف وجود البترول في صحراء الجزائر ووجود العديد من الثروات الأخرى، ومن هنا أصبحت الصحراء محور اهتمام السلطات الفرنسية كما انتشرت تيارات سياسية وعسكرية تنادي بفضل هذا الإقليم الواسع الذي يمثل ثلاث أرباع الجزائر وكذا تقسيم المنطقة إلى عمالات وإنشاء وزارة الصحراء.

– والأكثر من ذلك أن روبير لاكوست أضفى صبغة رسمية للتعذيب من خلال إنشاء مفرزات التعذيب كما ضاعف من الحرب المضادة أمام صمود الجزائريين أمام التعذيب والبطش وقد كانت معركة الجزائر أنموذجا عن صمود الشعب الجزائري وتمسكه بقضيته وعن فضاعة وبشاعة الاستعمار الفرنسي، كما استغل ضعاف النفوس من الجزائريين على أمل أن يخترق الثورة ويشتت جهودها وأحداث فتنة في أوساط حيث التحرير الوطني، راح ضحيتها العديد من المناضلين الأحرار لذلك استغل العناصر المناوئة للثورة أمثال حركة بلونيس، وحركة كوبيس وحركة الباشاغا بوعلام، وكذا سي الشريف بن سعيدي مما جعل جبهة التحرير الوطني تعيش حالة من افتقار الثقة بين صفوفها كما جعلت جبهة التحرير تحارب طرفين وهوما صعب عليها مهمة الاستقلال.

– تندرج تحت إستراتيجية التهدئة التي طبقها لاكوست في الجزائر إصلاحاته السياسية الاقتصادية والاجتماعية تلك الإصلاحات التي لم تكن إلا دعما للقوة العسكرية ، كما أنها لم تشمل إلأ فئة معينة من الشعب الجزائري وذلك بهدف تشكيل قوة ثالثة داخل المجتمع الجزائري ولعل أشهر إصلاحاته قانون الإطار، ولكن معظم إصلاحاته بقيت حبر على ورق.

ورغم تكاثف الجهود الفرنسية لإحباط الثورة والثوار والقضاء عليها، إلا أن الثورة بفضل الله استطاعت مجابهة مخططات روبير لاكوست الإجرامية وباتت أكثر قوة وتنظيما من ذي خاصة بعد انعقاد المؤتمر التقييمي للثورة " مؤتمر الصومام" الذي خرج بقرارات تنظم الثورة تنظيما شاملا، فعسكريا، جبهة التحرير هي الأخرى قامت بتنظيم الجيش، كما قامت بالعديد من العمليات العسكرية وألحقت خسائر فادحة للعدو، كما أوجدت سبل لفك الخناق على الثورة.

بما أن الثورة تتميز بالشمولية والتزامن والقوة توجب على قادتها وضع تنظيم سياسي وخلق هيئات قيادية تنظيمية لضمان إستمرارايتها وتحقيق النصر العسكري والسياسي على العدو، لذلك إنبثق عن مؤتمر الصومام هيئات قيادية تمثلت في لجنة التنسيق والتنفيذ وكذا المجلس الوطني للثورة ووضع تنظيم سياسي محكم يؤطر ويوجه الجماهير تتمثل في المجالس الشعبية واستحداث منصب المحافظ السياسي وكذا دمج الشعب في تنظيمات جماهيرية، حيث كانت ولازالت جبهة التحرير تراهن على دورها الحيوي باعتبارها الوقود الضروري بالانتصار.

– سعت جبهة التحرير الوطني في التحرك على المستوى الخارجي موازاة مع ما تقوم به على المستوى العسكري والسياسي داخليا وأن طرحها للقضية الجزائرية على الصعيد الدولي كان تطبيق لسياستها في الميدان الخارجي وغايتها هو تدويل القضية الجزائرية وتأكيد التعاطف والتضامن الفعال لكل الأمم التي تؤيد كفاحها التحرري وكسب حلفاء لثورتها المجيدة.

– وصفوة القول أنه رغم الوسائل والأساليب الجهنمية المتنوعة التي استخدمتها فرنسا في سعيها الحثيث إلى تدمير الثورة وإذلال الشعب إلا أنها انتهت بفشل ذريع وخاب كيدها الخاسر وحبط عملها وتقصفت رماحها الحاقدة على صخرة صمود الشعب الجزائري.

قائمة الملاحق:

الملحق 01: صورة للوزير المقيم روبير لاكوست

الملحق 02: صلاحيات الوزير المقيم روبير لاكوست وفق قانون السلطات الخاصة

الملحق 03: الأسلاك الشائكة والمكهربة " شارل وموريس"

الملحق 04: الوفد الخارجي وعملية القرصنة الجوية

الملحق 05: تعليمة عسكرية حول مفهوم المناطق المحرمة

الملحق 06: عدد الجزائريين في مراكز التجميع

الملحق 07: مظهر من مظاهر التعذيب الجسدي

الملحق 08: الباشاغا بوعلام

الملحق 09: الجنرال بلونيس وجنوده

الملحق 10: مرسوم 17 مارس 1956

الملحق 11: الأجهزة الإدارية والتنظيمية والقيادية للثورة بعد مؤتمر الصومام

الملحق رقم 01: صورة للوزير المقيم روبير لاكوست

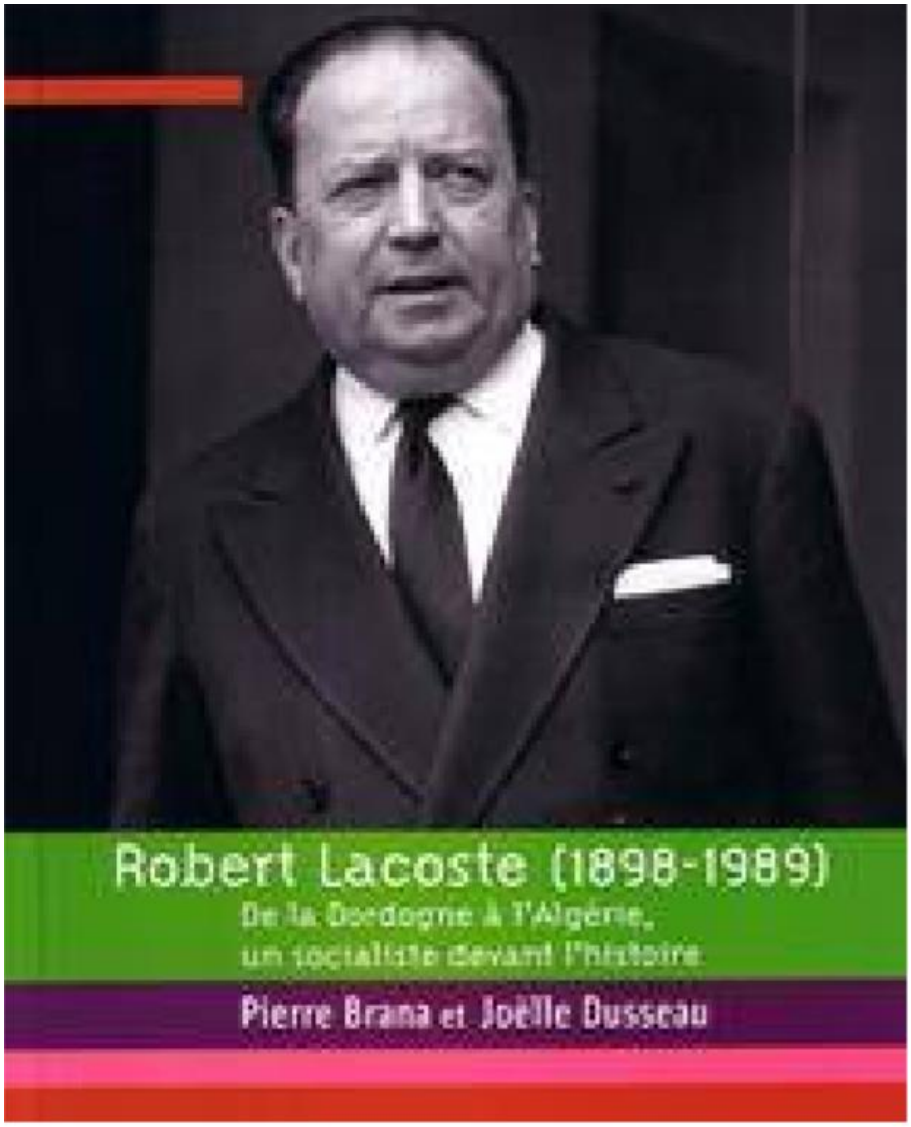

شمس الدين بوفنش : سياسة الوزير المقيم روبير لاكوست تجاه الثورة الجزائرية (1956-1958) ، المرجع السابق ، ص 181.

الملحق رقم 02 : صلاحيات الوزير المقيم روبير لاكوست وفق قانون السلطات الخاصة

DECRET N° 56-274 DU 17 MARS 1956

relatif aux mesures exceptionnelles tendant au rétablissement de l'ordre la protection des personnes et des biens et à la sauvegarde du territoire de l'Algérie

Le Président du Conseil des Ministres,

Sur le rapport du Ministre résidant en Algérie, du Ministre d'Etat, Garde des Sceaux chargé de la Justice, du Ministre de l'Intérieur, du Ministre de la Défense nationale et des Forces armées, du Ministre des Affaires économiques et financières, du Ministre de l'Education nationale, de la Jeunesse et des Sports et du Secrétaire d'Etat à l'Intérieur chargé des Affaires algériennes ;

Vu la loi n° 56-258 du 16 mars 1956 autorisant le Gouvernement à mettre en œuvre en Algérie un programme d'expansion économique, de progrès social et de réforme administrative et l'habilitant à prendre toutes mesures exceptionnelles en vue du rétablissement de l'ordre, de la protection des personnes et des biens et de la sauvega..le du territoire notamment son article 5 ;

Le Conseil des Ministres entendu,

Décrète :

Article 1er. — Le Gouverneur Général sur l'ensemble du territoire de l'Algérie peut :

1. Interdire partiellement ou totalement la circulation des personnes, des véhicules ou des animaux dans les lieux et aux heures fixées par arrêté ;

2. Prescrire toute mesure permettant de contrôler la circulation des biens et d'en assurer la conservation et l'utilisation ;

3. Réglementer ou interdire l'importation, l'exportation, l'achat, la vente, la distribution, le transport ou la détention de produits, matières premières ou animaux ;

4. Instituer des zones où le séjour des personnes est réglementé ou interdit ;

5. Prescrire à quiconque qui héberge une personne étrangère à sa famille d'en faire la déclaration à l'autorité administrative ;

6. Réglementer l'entrée, la sortie ou le séjour dans tout ou partie du territoire de toute personne française ou étrangère et en interdire l'accès ou le séjour à ceux dont la présence est de nature à entraver, de quelque manière que ce soit, l'action des Pouvoirs publics ;

7. Prononcer l'assignation à résidence surveillée ou non de toute personne dont l'activité s'avère dangereuse pour la sécurité ou l'ordre publics. L'autorité responsable du maintien de l'ordre prendra toutes dispositions pour assurer la subsistance et l'hébergement des personnes astreintes à résidence et, le cas échéant, de leur famille ;

8. Interdire à titre général ou particulier les réunions publiques ou privées de nature à provoquer ou à entretenir le désordre ;

9. Ordonner la fermeture provisoire des salles de spectacles, débits de boissons, magasins et lieux de réunions de toute nature ;

10. Prescrire la déclaration, ordonner la remise et procéder à la recherche et à l'enlèvement des armes et munitions de toutes catégories ainsi que des explosifs ;

11. Ordonner ou autoriser des perquisitions à domicile de jour et de nuit ;

12. Prendre toutes mesures pour contrôler l'ensemble des moyens d'expression et notamment la presse et les publications de toute nature ainsi que les télécommunications, les émissions radiophoniques, les projections cinématographiques, les représentations théâtrales ;

13. Par décision immédiatement exécutoire, muter, suspendre ou remettre à la disposition de son administration d'origine tout fonctionnaire ou agent des services publics dont l'activité s'avère dangereuse pour la sécurité ou l'ordre publics.

14. Prendre toutes mesures d'interdiction ou de dissolution à l'encontre de toute société, association ou groupement de droit ou de fait, dont l'activité est nuisible à la sécurité ou à l'ordre publics ;

Art. 2. — Pour satisfaire aux besoins civils et militaires résultant des nécessités du maintien de l'ordre, et pour assurer le fonctionnement normal des services publics, les autorités civiles et militaires sont habilitées, chacune en ce qui la concerne, à exercer les pouvoirs de réquisition prévus par la loi du 3 juillet 1877 relative aux réquisitions militaires et la loi du 11 juillet 1938 sur l'organisation de la nation pour le temps de guerre.

Art. 3. — Le Gouverneur général peut fixer les prestations à imposer à titre de réparation des dommages causés aux biens publics ou privés à ceux qui auront apporté une aide quelconque à des rebelles ou qui auront facilité leurs entreprises.

Art. 4. — Par dérogation aux dispositions de l'article 44 du Code des Douanes, la limite de la zone de visite douanière sur les côtes de l'Algérie est, en ce qui concerne les navires de moins de cent tonneaux de jauge nette, portée de 20 à 50 kilomètres au nord de ces côtes dans la zone comprise entre :

— à l'Ouest : le méridien de Foum el Kiss ;

— à l'Est : le méridien du point 2 km 500 est et du Cap Roux (carte au 1/200.000e de l'Algérie).

Art. 5. — Les pouvoirs de visite des bâtiments de moins de cent tonneaux dévolus par l'article 7, titre II de la loi du 4 Germinal An II aux officiers et équipages des bâtiments de la marine militaire sont étendus dans la zone prévue à l'article 4 ci-dessus aux officiers

Service de l'information du cabinet du ministre de l'Algérie, Action du gouvernement en Algérie, Mesures de pacification et reformes, octobre 1957, op.cit, pp 185- 1186.

ابراهيم طاس : السياسة الفرنسية في الجزائر 1956-1958 و انعكاساتها على الثورة ، المرجع السابق، ص 527.

الملحق رقم 03 : الأسلاك الشائكة و المكهربة " شال و موريس "

محمد قنطاري : من ملاحم المرأة الجزائرية في الثورة و جرائم الاستعمار الفرنسي ، المرجع السابق، ص430 .

الملحق رقم 04 : الوفد الخارجي لعملية القرصنة الجوية .

الزعماء التاريخيون – لحظة الاختطاف – 22 أكتوبر 1956م

عثماني مسعود : الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب ،المرجع السابق ، ص. 297 .

الملحق رقم 05 : تعليمة عسكرية حول مفهوم المناطق المحرمة .

Tél. 37.03 SAAe
37.35 P.C.A.

ALGER, le 20 AOUT 1956

10° REGION MILITAIRE
DIVISION MILITAIRE D'ALGER
COMMANDEMENT AIR ALGERIE
P.C.A. 17/540
ETAT-MAJOR/3° BUREAU
N° 254 /P.C.A. 17/540
N° 2.369 / D.M.A./3/AAe

NOTE DE SERVICE

OBJET : Zone Interdite

REFERENCE : 1929/DMA/3/OPE du 15 Juillet 1956 (diffusée aux subdivisions) T.O. 2004/DMA/3 OPE du 21. Juillet 1956 (diffusé aux subdivisions) Lettre 6370/CAA/ 3 OPE/S du 10 Aout 1956 (non diffusée)

EM 21 AOUT 1956

A la suite des deux notes citées en première référence et compte tenu des enseignements d'un mois d'opération, il est précisé que :

1 - La zone interdite des BENI MISCERA doit être considérée comme une zone où aucune présence n'est tolérée et où l'emploi des feux est systématique. Cette définition autorise l'emploi de tous les moyens de feux aériens ou terrestres (artillerie) sur tout groupement de personnes, sur tous isolés et sur toutes les zones suspectes.

2 - De plus en vue d'éviter toute méprise, cette zone doit être considérée comme réservée à l'action systématique et inopinée des formations de l'Armée de l'Air,

C'est à dire que ses appareils peuvent intervenir en tout temps et avec tous leurs moyens sur tous objectifs actifs ou passifs situés en zone interdite, soit sur ordre du P.C.A. (1) soit à leur propre initiative (délestage de bombes ou de rocketts)

**
** **

Ces dispositions ont les conséquences suivantes en ce qui concerne les unités terrestres :

Tout projet de pénétration dans cette zone, comme tout tir d'artillerie (autre que tir inopiné sur objectif fugitif) doit faire l'objet d'une demande adressée à la section combinée AIR-TERRE de l'E.M./D.M.A. (2) dans les conditions suivantes :

(1) mission secondaire prévue pour les dispositifs d'appui-feux n'ayant pas dépensé leurs munitions.

(2) constituée par le pool: Section appui aérien 3° Bureau de la D.M.A. Poste Commandement Air Alger (SAAe + PCA)

غالي غربي : فرنسا و الثورة الجزائرية 1954-1958 ، المرجع السابق ، ص 513 .

الملحق رقم 06: عدد الجزائريين في مراكز التجميع

Dates	Nombre de centres de regroupement
1er novembre 1957	382 dont 246 centres définitifs
1er janvier 1958	492
1er avril 1958	567 dont 373 centres définitifs
1er juillet 1958	662
1er septembre 1958	788
1er novembre 1958	900 dont 544 centres définitifs
1er janvier 1959	936
1er avril 1959	1 033
1er juillet 1959	1 222 dont 715 centres définitifs
1er octobre 1959	1 242 dont 743 centres définitifs
1er janvier 1960	430 (Oranie)
1er juillet 1960	1 679 (source civile) dont 822 centres définitifs 1 719 (source civile) dont 897 centres définitifs 2 025 (source militaire)
1er octobre 1960	2 104 (source civile) dont 1 024 centres définitifs 2 232 (source militaire) ou 2 202 (source militaire) dont 1 213 centres définitifs
1er janvier 1961	2 380 dont 1 163 « nouveaux villages »
1er avril 1961	2 392
1er décembre 1961	1 075 (dans la région d'Alger)

غالي غربي : المرجع السابق ، ص 516 .

الملحق رقم 07 : مظهر من مظاهر التعذيب الجسدي :

محمد قنطاري : المرجع السابق ، ص 320 .

الملحق رقم 08 : صورة للباشاغا بوعلام .

عثماني مسعود : الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب ،المرجع السابق ، ص . 199.

الملحق رقم 09 : صورة الجنرال بلونيس و جنوده .

الجنرال بلونيس وجنوده

عثماني مسعود : الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب ،المرجع السابق ، ص .186

الملحق رقم 10 : مرسوم 17 مارس 1956 .

الملحق 2 : نص من القرار الحكومي بتاريخ 17 مارس 1956

نظرا للقانون رقم 56-268 بتاريخ 16 مارس 1956 الذي يسمح للحكومة أن تقوم في الجزائر ببرنامج توسيع اقتصادي وتطور اجتماعي وإصلاح إداري والذي يؤهله إلى أخذ كل الإجراءات الاستثنائية من أجل إعادة النظام وحماية الأشخاص والأملاك وحماية الوطن، يقر مجلس الوزراء:

المادة الأولى :

1) منع جزئيا أو بالتمام مرور الأشخاص...

2) ... رقابة مرور الأمتعة...

4) إنشاء مناطق حيث ينظم أو يمنع إقامة الأشخاص...

6) تنظيم الدخول والخروج والإقامة في كل أو جزء من الإقليم...

7) إعلان التكليف على الإقامة الجبرية أو لا لكل شخص يمكن أن يكون نشاطه خطورة على الأمن أو النظام العمومي...

8) المنع بصفة عامة أو خاصة الإجتماعات العمومية أو الخاصة التي يمكنها أن تحدث أو تغذي الفوضى.

11) أمر أو سماح التفتيش للمنازل نهارا وليلا

12) أخذ كل الإجراءات لمراقبة جميع وسائل التعبير وعلى الخصوص الصحافة والمنشورات بكل أنواعها وكذلك الإتصالات والحصص الإذاعية والبث السنمائي والتمثيليات المسرحية

المادة الثانية : ... السلطات المدنية والعسكرية المؤهلة كل فيما يخصه القيام بسلطة المصادرة... حول تنظيم الأمة في وقت الحرب.

المادة العاشرة : يستطيع الحاكم العام أن يفوض إلى عملاء العمالات الصلاحيات المنصوص عليها في البنود 1 و6 و7 و8 و9 أعلاه. وتستطيع السلطات المدنية أن تفوض للسلطات العسكرية صلاحياتها وكذا الصلاحيات التي أوكلت لها طبقا لهذا القانون.

المادة الحادية عشر : يستطيع الحاكم أن يقيم مناطق حيث توكل مسئولية حفظ الأمن للسلطة العسكرية التي تقوم بقوة الشرطة الموكلة إلى السلطة المدنية بصفة قانونية.

في باريس بتاريخ 17 مارس 1956. رئيس مجلس الوزراء غي مولي...

مصطفى خياطي : المرجع السابق ، ص ص 280-281 .

الملحق رقم 11 : الأجهزة الإدارية و التنظيمية و القيادية للثورة بعد مؤتمر الصومام .

1) لجنة التنسيق والتنفيذ :

- عبان رمضان : المنسق بين الولايات وبين الداخل والخارج
- بن يوسف بن خدة :مكلف بالإعلام والاتصال بالمنظمات
- العربي بن مهيدي : مكلف بالعمل الفدائي داخل المدن
- سعد دحلب : مسئول عن صحيفة المجاهد و الدعاية
- بلقاسم كريم : مكلف بالعمل العسكري

2) المجلس الوطني للثورة :

الأعضاء الدائمون		الأعضاء الإضافيون	
- عبان رمضان	- بلقاسم كريم	- عيسى بن عبد الله	- محمد لبجاوي
- عباس فرحات	- الأمين دباغين	- نائب بن بولعيد	- صالح الونشي
- مصطفى بن بولعيد	- توفيق المدني	- محمد بن يحى	- عبد الحميد مهري
- محمد بوضياف	- يوسف زيغود	- عبد الحفيظ بوصوف	- علي ملاح
- حسين آيت أحمد	- محمد يزيد	- محمود الشريف	- سعد دحلب
- أحمد بن بلة	- محمد خيضر	- سليمان دهليس	- سعيد محمدي
- العربي بن مهيدي	- عيسات إيدير	- أحمد فرنسيس	- عبد المالك تمام
- عمر أوعمران	- رابح بيطاط	- الطيب الثعالبي	- ممثل اتحاد الطلبة
- بن يوسف بن خدة		- الأخضر بن طوبال	

غالي غربي : المرجع السابق ، ص 614.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

المصادر:

1 ـ الشهادات الحية :

- لقاء خاص مع المجاهد : محمد هنداوي بمنزله الكائن بحي المجاهدين على الساعة 16:30-18:00 في 2021/02/23.

2 ـ الجرائد:

1- جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني ,ع 19 في 01 مارس 1958.

2- جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني ,ع 40 في 16 أفريل 1959.

3- جريدة المجاهد: لسان حال جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني ,ع08 في 05 أوت 1957.

3 ـ الكتب:

1- الفضيل الورتلاني: **الجزائر الثائرة**, دار الهدى للنشر، عين مليلة الجزائر 2009.

2- أحمد طالب الإبراهيمي: **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي 1954-1964**،

الجزء 5.

3- أحمد مهساس: **الحقائق الاستعمارية والمقاومة** ,دار المعرفة، الجزائر 2007.

4- الجنرال أوساريس: **شهادتي حول التعذيب**، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، 2008، الجزائر.

5- الطاهر سعيداني : **القاعدة الشرقية، قلب الثورة النابض**، دار الأمة للنشر

6- بلقاسم متيجي: حرب الجزائر يوميات فتى مجاهد من 1957 إلى 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

7- خالفة معمري : **عبان رمضان**، تر: المعهد العالي للترجمة، تع: زينب زخرف، ط02/ منشورات ثالة،الجزائر، 2007.

8- سعدي ياسف : **ذكريات معركة الجزائر**، تر، إبراهيم حتفي، الدار القومية، (د،م)، (د،س).

9- شارل ديغول: **مذكرات الأمل**، تجديد 1962/16/1958 تر سموحي مرا، أحمد عويدات، منشورات عديدة، بيروت، 1971[1]- محمد عباس: **نداء... الحق شهادات تاريخية**, دار هومة، الجزائر 2007.

10- عبد الحفيظ آمقران الحسني: **مذكرات من مسيرة النظال والجهاد**، ط01، 1997، دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، د س.

11- علي كافي: من **المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر.

12- علي هارون : **الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962**، تر، محمد بوضياف،(د،ط)، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2007 .

13- فتحي الذيب : **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط01، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1983.

14- محمد الصالح الصديق: **أيام خالدة في حياة الجزائر**، موفم للنشر، الجزائر، 2007 .

15- محمد العيد مطمر : **حامي الصحراء أحمد بن عبد الرزاق حمودة العقيد سي الحواس**، دار الهدى، سلسلة رجال صدقوا، الجزائر.

16- محمد حربي: **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**، تر، كميل قيصر داغر، ط 01، مؤسسة الأبحاث العربية،دار الكلمة، لبنان، 1983.

17- محمد صالح الصديق : الجزائر بلد التحدي والصمود، ENAG للنشر، وزارة الثقافة، 18- الطاهر الزبيري : **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)**، منشورات وحدة الرويبة للطباعة، الجزائر، 2008.

19- محمد صالح الصديق : **كيف ننسى وهذه جرائمهم**، دار هومة للنشر 2009.

20- محمد صالح الصديق: **عملية العصفور الأزرق**، دحلب للنشر والتوزيع

21- محمد عباس : **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954- 1962**، دار القصبة، .

22- محمد عبد العزيز وعلي : **أحداث ووقائع في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة**، تقديم عبد الحفيظ آمقران الحسني، دار الجزائر للكتب.

23- مذكرات الرائد لخضر بورقعة: **شاهد على اغتيال الثورة** ,ط2، دار الأمة للنشر والتوزيع ,الجزائر 2000.

24- هنري علاق: **مذكرات جزائرية، ذكريات الكفاح و الامل**، ترجمة جناح مسعود، عبد السالم غريدي، دار القصبة للنشر، الجزائر.

الخامس، دار البصائر، الجزائر.

25- يوسف بن خدة: **شهادات ومواقف**، دار الأمة للنشر، ط1 الجزائر، 2004.

المراجع :

أ ـ مراجع باللغة العربية :

1- إبراهيم طاس: **السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956-1958**، دار الهدى للنشر, 2013.

2- أحسن بومالي: **إستراتجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

3- أحمد بن محمد بونوة: **هجومات 20 أوت 1955**، الألوكة للنشر، الجزائر، الجلفة، 2015.

4- أسعد لهلالي: **عبد الحفيظ بوصوف ودوره في الثورة التحريرية الجزائرية**، العدد 09، مارس 2019، جامعة سطيف 02.

5- الغالي غربي: **فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958**، دراسة في السياسة و الممارسات، غرناطة، للنشر والتوزيع،(د،س)، (د، م).

6- الهادي درواز : **الولاية السادسة التاريخية تنظيم ووقائع 1954- 1962**، دار هومة، سلسلة أوراق من الذاكرة، الجزائر، 2002.

7- أيفة بريستير : في الجزائر يتكلم السلام نضال شعب من أجل التحري، تر عبد الله كحيل، دار نور شاء، الجزائر، 2012.

8 - بخوش عبد المجيد: **معارك ثورة التحرير المظفرة**، الجزء01، د ط، مؤسسة رجال نسيم رياض للنشر والتوزيع، 2012.

9- بسام العسلي : **الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة** ,ط1، دار النفائس، 1984 ،بيروت لبنان.

10- بسام العسلي : **المجاهدة الجزائرية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، العدد 13.

11- بسام العسلي: **جيش التحرير الوطني**, ط01، دار النفائس، لبنان، 1984.

12- بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1989، ج 01، دار المعرفة، 2006، الجزائر

13- بوعلام بن حمودة: **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية**، دار العثمان للطباعة والنشر، الجزائر، 2012

14- بوعلام نجادي : الجلادون من 1830- الى 1962 , تر : محمد المعراجي, منشورات anep , 2007.

15- تيزي ميلود: **مواقف قادة الثورة من مؤتمر الصومام وتداعياتها**،ط01، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتزيع،الجزائر، 2013 .

16- جمال خرشي: **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962**، دار القصبة الجزائر.

17- جمال قندل : **خط موريس و شال وتأثيرها على الثورة التحريرية 1957-1962**،.

18- جمال قندل: **إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية 1954-1956**، ج 01، د ط، وزارة الثقافة للنشر، د س.

19- جوان غيلسي: **الجزائر الثائرة**, ط01، دار الطلقة، لبنان، 1961.

20- جودي أتومي: **العقيد عميروش بين الأسطورة والتاريخ، المسيرة الطويلة لأسد الصومام، شهادة لضابط في جيش التحرير الوطني بالولاية الثالثة (القبائل) 1956-1962**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين.

21- جودي أتومي: **وقائع سنين الحرب في الولاية الثالثة منطقة القبائل 1954-1962**، ج01، قصص حرب، منشورات ريم، بجاية، 2013.

22- حبيب حسن اللولب : **التونسيون والثورة الجزائرية**، ج01، وزارة الثقافة، الجزائر 2009،

23- حفظ الله بوبكر **: نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954-1958**، دار العلم والمعرفة، 2013.

24- حميدة سميسم: **الحرب النفسية**، دار الثقافة للنشر، د س .

25- خلوفي بغداد : **الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بين 1955-1962م**، (د.د)، (د.س)، (د.م) .

26- رافائيلا برانش : **التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية** ترجمة: أحمد بن محمد بكلي، سلسلة المترجمات أمدوكال للنشر 2010.

27- رانية مخلوف: **دور مدينة الجزائر في الثورة التحريرية**، دار العلوم والمعرفة، 2013.

28- رشيد زوبير: **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956-1962)**، دار الحكمة للنشر الجزائر 2012.

29- رمضان بورغدة : **الثورة الجزائرية والجنرال ديغول (1958-1962) سنوات الحسم والخلاص**، د ط، منشورات بونة للبحوث والدراسات، د س.

30- زهير إحددان : **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962**، مؤسسة إحددان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

31- زوليخة المولودة, علوش سماعيلي: **تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال**، ط01، دزاير أنفو، 2013، الجزائر.

32- سعدي بزيان: **جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال أورسايس**، دار هومة.

33- سعيد عقيب **: دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال ثورة التحرير 1955-1962**، دار سنجاق الدين، 2009، (د.م).

34- سليمة كبير: **العقيد عميروش، الشجاع الصارم** ,المكتبة الخضراء للنشر والتوزيع، الجزائر

35- سليمة كبير: **عبان لرمضان من أعلام الجزائر في العصر الحديث**، المكتبة الخضراء.

36- سليمة كبير**: كريم بلقاسم أسد الجبال من أعلام الجزائر في العصر الحديث**، المكتبة الخضراء للنشر والتوزيع.

37- شارل أندري فافرود : **الثورة الجزائرية**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دحلب للنشر، 2010 .

38- شارل روبير آجيرون : **تاريخ الجزائر المعاصر**، ترجمة: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدان، بيروت لبنان.

39- شوقي عبد الكريم : **دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954**،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2003.

40- صالح بالحاج : **تاريخ الثورة الجزائرية** ,دار الكتاب الحديث, الجزائر الكويت، القاهرة،2010.

41- صالح بن النيلي فركوس: **تاريخ جهاد الأمة الجزائرية للاحتلال الفرنسي المقاومة المسلحة (1830-1962)**، د ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2012.

42- عاشور شرفي: **قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962** ، دار القصبة، (د،س)، (د،م).

43- عبد الحميد زوزو**: محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة** ,دار هومة الجزائر، 2004.

44- عبد العاطي جلال **: فرنسا في الجزائر**, منشورات ثالة، الجزائر 2013.

45- عبد القادر نور: حوار حول الثورة، إعداد وتقديم :لجنيدي خليفة ,وزارة الثقافة بمناسبة الذكرى ال50 لعيد الاستقلال.

46- عبد الله مقلاني: **عبد الحميد مهدي حكيم الثورة الجزائرية** ,دار العلم والمعرفة الجزائر 2013 .

47- عبد المالك مرتاض: دليل المصطلحات ثورة الجزائرية 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954.

48- عبد المجيد عمراني: **جان بول سارتر والثورة الجزائرية** ، مكتبة مدبولي، (د،س)، (د،م).

49- عبد النور خيثر: **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية، 1954-1962**، ط01، دار العلم والمعرفة، 2013،الجزائر.

50- عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسية، ج2** ,المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، (د،س).

51- عبد الوهاب بن خليف: **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**، دار أنفو، للنشر، الجزائر، 2013.

52- عبد الوهاب يحياوي: **قراءة في إضراب الثمانية أيام 28 جانفي 04 فيفري 1957 ,** جامعة الجزائر.

53- عثماني مسعود **: الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب**، د ط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

54- عثماني مسعود: **الثورة التحريرية أمام الرهان الصعب**، دار الهدى, الجزائر، 2013.

55- عفرون محرز : **مذكرات من وراء القبور**، تر الحاج مسعود، دار هومة.

56- علوي محمد: **العقيد أحمد بن عبد الرزاق حمودة عظماء من منطقة الزيبان**, دار علي بن يزيد.

57- علوي محمد: **القائد عاشور زيان غظماء من منطقة الزيبان**، دار علي بن زيد، قنوات.

58- علوي محمد: **القائد عمر إدريس عظماء منطقة الزيبان**، دار علي بن زيد.

59- علي محمد الصلابي: **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي موسوعة كفاح الشعوب**، ط01، دار ابن كثير، 2017.

60- عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962**،ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت1997.

61- عمار ملاح: **محطات حاسمة في ثورة نوفمبر 1954**، دار الهدى، الجزائر.

62- عمار هلال : **نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير 1954**، دار هومة, 2004, الجزائر.

63- عمارة عمورة : **موجز في تاريخ الجزائر**، د ط، موفم للنشر، 1904.

64- عمر بوضربة: **تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية (1954-1960)**، د ط، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، 2013.

65- قاصري محمد السعيد : **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر 1830-1962**، دار الإرشاد, 2013، (د.م) .

66- قريقور ماتياس: **الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين المثالية والواقع 1955-1962**، تر: جعفري،ط1، منشورات السائحي، الجزائر، 2013.

67- كلود ليوزو: **العنف والتعذيب والاستعمار من أجل الذاكرة الجماعية**، ترجمة الصادق عماري وآخرون، دار القصبة للنشر الجزائر، 2007.

68- لخميسي فريح: **العقيد سي الحواس مسيرة قائد الولاية السادسة 1923-1959**، جسور للنشر،والتوزيع، الجزائر، 2013.

69- محمد العربي الزبيري : الثورة في عامها الأول المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984

70- محمد العربي سعودي: **المؤسسات المحلية في الجزائر الولاية البلدية 1516-1962**، ط2، ديوان المطبوعات الجماعية، 2012.

71- محمد العربي الزبيري: **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962** ,طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني، 2007،(د.م) .

72- محمد بلعباس: **الوجيز في تاريخ الجزائر**، (د، ط)، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

73- محمد حسنين : **الاستعمار الفرنسي**، ط 04، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986.

74- محمد قنطاري: **من بطولات المرأة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسي حقائق و وثائق ودراسات تحقيقات وشهادات** ، دار الغرب للمنشر والتوزيع وهران، الجزائر.

75- محمد لحسن زغيدي: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962**، د ط، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

76- مسعود الجزائري **: مشاريع ديغول في الجزائر**، كتب قومية، القاهرة، (د س).

77- مقلاتي عبد الله، طاهر نجود : **التاريخ السياسي للثورة الجزائرية**، ج03، وزارة الثقافة.

78- مقلاني عبد الله: **التاريخ السياسي للثورة الجزائرية 1954-1962**، د ط، وزارة الثقافة للنشر، الجزائر، د ط،وزارة الثقافة للنشر، د س.

79- موسى بن إبراهيم حريزي **: الحرب النفسية ضد الاستعمار في شعر محمد العيد آل خليفة ومفدي زكرياء**، العالمية للطباعة والخدمات، البليدة، الجزائر، 2015 .

80- ميشال كورناتون : **مراكز التجميع في حرب الجزائر**، ت، ر: صلاح الدين، ط01، منشورات السائحي، الجزائر، 2013.

81- ميكاشير صالح : **في مراكز القيادة للولاية الثالثة 1957-1962**، دار الأمل، الجزائر، 2012.

82- يحي بوعزيز **: ثوار الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ثورات القرن العشرين**، دار البصائر للنشر والتوزيع.

ب – باللغة الفرنسية :

1-Alistair Horne : **histoire de la guerre d' Algérie ,** Ed albbin Michelle, paris ,1987.

3- Hocine Bouzaher :**la justice répressive dans l'algerie coloniale 1830-**1962 ; Ed Houma .

[3]- IYves courrière ;**le temps des léopards 1955-1957**, œil pour œil , èd . librairie Artheme foyard, France, 1969.

2 – المجلات :

1- أحمد مسعود سيد علي: **الحركات المناوئة للثورة الجزائرية في مقررات الهيئات القيادية للثورة (تقارير الحكومة المؤقتة 1961 أنموذجا)**، المجلة التاريخية، مجلد03، ع02، 2019.

2- أسعداني سلامي: إستراتيجية**الإعلام الثوري في حرب التحرير... رؤية وصفية نقدية للإعلام أثناء حقبة الاستعمار** ,مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 6، عدد1 2012، (د.م) .

3- بن موسى محمد : **سياسة روبير لاكوست للقضاء على الثورة التحريرية (1956-1958)**، بحوث طلبة الدراسات العليا، قضاء تاريخية العدد 02، 437/ه/2016.

4- بوسنة محمد: **دور الحرب النفسية في انجاح ثورة التحرير الجزائرية وإفشال سياسة الاستعمار الفرنسي الاستيطانية**، أفكار وآفاق، المجلد 04، العدد06، جامعة الجزائر 02، 2015.

5- تيزي ميلود: **خلفيات الصراع بين الداخل والخارج بعد مؤتمر الصومام 1956**،المجلة المغاربية، ع01، (د ت)، (د م) .

6- جمال بلفردي , زياني فاتح: **نشاط الطلبة الجزائريين في الجامعات الفرنسية خلال الثورة التحريرية الجزائرية(1954-1962)**، مجلة التاريخية، ع 7/6، 2018، الجزائر .

7- سعدوني بشير: **مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ظروف انعقاده وانعكاساته المختلفة على مسار الثورة الجزائرية،** مجلة الدراسات الإفريقية، ع 06، 2018، (د م) .

8- شرف موسى : **الإعلام الثوري الجزائري من النشأة إلى غاية مؤتمر الصومام** ,مجلة الإنسان والمجال، ع 1، 2015، الجزائر .

9- شقرة محمد: **الإستراتجية الفلاحية الاستعمارية الفرنسية للتحكم في الريف الجزائري 1954-1962,** مجلة الحكمة, المجلد 5، العدد 10، 2017.

10- عبد الستار حسين : **الصدام المسلح بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية (المصاليينوالجبهويين) 1955-1962**، مجلة حوليات، ع 10، 2016، (د م- بن جلول هزرشي: **منطقة العمليات رقم 09 من الولاية الخامسة 1957-1958، السياق التاريخي والدور الثوري**، مجلة أنسنة، ع 10، (د م) 2019، .

11- عبد القادر حمداوي: **رد فعل المجاهدين على سياسة موريس وشال**، مجلة أخبار اليوم، 2014/04/21.

12- عبد الهادي حسين : **لاصاص بين تأطير السكان المحليين وإفشال الثورة التحريرية 1954-1962**، مجلة المعارف، ع12.

13- عروس الزبير: **الخلفية التاريخية ونضال جمعيات الحركة النسوية من اجل التغيير في الجزائر**، مجلة سيداف.

14- ليتيم عيسى: **تأثيرالثورةالجزائرية على السياسة الفرنسية في إفريقيا السوداء (1956-1960)**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الحاج لخضر باتنة.

15- ليلي تيتة: **فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال: الواقع، الرهانات والمآل قراءة في تقرير فرنسي جويلية 1960**، مجلة المعارف، ع 02.

16- محمد السعيد عقيب: **الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والمنظمات العالمية للطلبة,** مجلة البحوث، ع4، 2007 (د.م) .

17- محمد يعيش: **مؤتمر الصومام عام 1956 وإشكالية تجسيد قراراته**، مجلة البحوث و الدراسات، ع24، (د م)2017.

18- مختار هواري : **المشاريع الفرنسية لفصل الصحراء ودور التلاحم الشعبي لسكان الصحراء في إفشالها**، مجلة الباحث، مجلد 09، ع 02، الجزائر، 2018 .

19- مساعدة أسامة صاحب منعم: الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال ، مجلة مركز بابل، مجلد 04، ع 03، (د م)، (د س) .

20- معمري الناصر: **نماذج من الإستراتيجية الفرنسية ضد الثورة التحريرية بمنطقة الأوراس 1954- 1956**، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، المجلد 02 العدد 08، سبتمبر 2018.

21- وهيبة بشرير: **المخططات الاستعمارية الاستعمارية في مجابهة الثورة التحريرية كنموذج الأسلاك الشائكة**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ع 08، ص 268.

22- ياسر فركوس: **التنظيم الإداري والقضائي للثورة الجزائرية دراسة من خلال الوثائق**، مجلة القرطاس، العدد 09، جامعة 8 ماي 1945، قالمة جويلية 2018.

- المقالات :

1- أحمد حمدي: **مؤتمر الصومام ومهام الإعلام الثوري ,معهد الإعلام والاتصال** ,جامعة الجزائر.

2- أسعد لهلالي: عبد الحفيظ بوصوف ودوره في الثورة التحريرية الجزائرية، العدد 09، مارس 2019، جامعة سطيف 02.

3- بختاوي قاسمي: المحتشدات ومراكز التعذيب شهادات حية من منطقة صبره تلمسان, الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية ,عدد خاص, ديسمبر 2012،

4- جمال قندل: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

5- جمال قندل: **مقاربات الاحتلال الفرنسي والتعاطي مع الثورة الحرب النفسية أنموذجا (1955-1960),** قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

6- حليمي مصطفى : **فاعلية الإعلام الثوري في الجبهتين الداخلية والخارجية للثورة الجزائرية... مقاربة تاريخية أمبريقية في الوسائل والأثر**

7- خيري الرزقي: **تطورالثورة التحريرية في الولاية السادسة 1956-1962،من خلال الراويات الشفوية (رواية المجاهد البار المبخوت مسؤول الناحية الثانية أنموذجا)** جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

8- رياض بو دلاعة : **القيم الديمقراطية في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956-1962**، (د م)،(د,س).

9- سليمان قاسم: **الشريف بن السعيدي... بين خيانة الثورة وشرف العشيرة**، الجلفة أنفو، 2012/12/11

10- عائشة سبيحي: **دور المحافظ السياسي في تفعيل الإستراتجية الإعلامية للثورة التحريرية الجزائرية**,(د,س) , الجزائر

11- عبد القادر خليفي: استقطاب الجماهير الجزائرية في أدبيات ثورة أول نوفمبر 1954م, قسم التاريخ جامعة المسيلة، د س.

12- عبد الوهاب يحياوي: قراءة في إضراب الثمانية أيام 28 جانفي 04 فيفري 1957 , جامعة الجزائر.

13- قشيش فتيحة: **علاقة الجنرال محمد بلونيس بالحركة المصالية وتداعياتها على الثورة**, جامعة جيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، (د س).

14- لزهر بديدة: **العمل الدبلوماسي للثورة الجزائرية من خلال الوثائق والشهادات (الأهمية والأسس والآليات والأهداف)** جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر02.

15- مبارك صايفي: **الجانب التشريعي للثورة الجزائرية**، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 11، 1999.

16- محمد بن القصور: **من مرشح لقيادة الولاية السادسة إلى خائن للثورة كوبيس... جيش من 500 خائن لمحاربة المجاهدين**، نشر يوم الأحد 2015/11/01 على الساعة 5:22 PM

17- نور الدين مقدر: **التعذيب الاستعماري خلال الثورة التحريرية من خلال شهادات بعض المعتقلين بمنطقة الحضنة**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

18- هواري قبايلي: **ثمن حرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي** ,ط01، دار كوكب للنشر، الجزائر، 2012.

19- هواري قبايلي: **مراكز التعذيب أثناء الثورة التحريرية مزرعة أمزيان نموذجا**، الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، ديسمبر 2012، جامعة بسكرة.

20-سليمان قاسم: **أضواء على تاريخ الولاية التاريخية الرابعة ودورها قادتها في القضاء على حركة بلحاج الجيلاني، المدعوكوبيس المناوئة للثورة التحريرية** الجلفة أنفو ,نشر تاريخ 2012/10/15 على ساعة 18:43.

21- عبد الحميد مهري : **استراتيجية الثورة الجزائرية في مواجهة و تجسيد الادارة الاستعمارية الفرنسية 1954 .1962** , قسم التاريخ جامعة قسنطينة , مجلد 10 , ع 2 , 2020 .

4- الأطروحات :

1- أحسن بومالي: **مظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة 1954-1956**، رسالة ماجستير في الإعلام: جامعة الجزائر، معهد علوم الإعلام والاتصال

2- أحمد عصماني : **مسيرة الثورة التحريرية من خلال تصريحات قادتها 1954-1962** ،رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية، معهد التاريخ، 2001.

3- **أحمد منغور موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962**، رسالة ماجستير في تاريخ الحركة الوطنية جامعة منتوري قسنطينة 2005.

4- برمكي محمد **: الجيش الفرنسي في الصحراء الجزائرية 1954-1962** ,مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران السانية، 2010، الجزائر.

5- بلحاج محمد : **الحركات المناوئة وأثرها على الثورة الجزائرية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ,في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي إلياس، سيدي بالعباس، قسم العلوم الإنسانية 2014,-2015.

6- بن غليمة سهام :**الحرب النفسية في الثورة التحريرية الجزائرية ما بين 1954-1958 بين التخطيط الاستعماري الفرنسي و ردود الفعل الجزائرية ,** اطروحة دكتوراه , تخصص التاريخ الحديث و المعاصر , كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية , جامعة ابي بكر بلقايد ,2017

7- بوهناف يزيد : مشاريع التهدئة الفرنسية أبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962 مذكرة ماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية باتنة، 2013.

8- تيتة ليلى : **تطور الرأي الجزائري إزاء الثورة الجزائرية، أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2012.

9- جمعة بن زروال : الحركات الجزائرية أعضاءه للثورة التحريرية 1954-1962 أطروحة دكتورة للعلوم في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الحاج لخضر باتنة، قسم التاريخ وعلم الآثار 2011-2012.

10- جويبة عبد الكامل : الجزائر والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954-1958، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

11- حداد ناريمان **: الحركة النسوية العربية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، دراسة في المحتوى والأثر على عينه من صفحات المرأة على الفايسبوك ومستخدماتها,** أطروحة دكتورا في علوم الإعلام والاتصال جامعة محمد خيضر- بسكرة، قسم العلوم الإنسانية، 2019/2018.

12- رياض بودلاعة: **القيم الديمقراطية في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962**، أطروحة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

13- سيفو فتيحة: **دور الريف في الغرب الجزائري في مسار الثورة التحريرية 1954-1958**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر, تخصص تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، كلية العلوم الانسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران 2010-2011.

14- شمس الدين بوفنش : **سياسة الوزير المقيم روبير لاكوست تجاه الثورة الجزائرية 1956-1958**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الحاج لخضر، باتنة 2013.

15- عبد المجيد بوجلة: **الثورة التحريرية في الولاية الخامسة 1954-1962**, أطروحة دكتوراه ,جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007.

16- عبد المجيد بوجلة: **الثورة الجزائرية في الولاية الخامسة (1954-1962)** ,أطروحة دكتورة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ, جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007-2008.

17- عقيلة ضيف الله : **التنظيم السياسي والإداري في الجزائر 1954- 1962**، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، 1955.

18- علي عيادة : **التعذيب والسجون والمعتقلات في المنطقة الشرقية أثناء الثورة الجزائرية 1954 - 1962**، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية, جامعة جيلالي لياس، سيدي بلعباس الجزائر 2017.

19- كوثر هاشمي: الحاكم العام جاك سوستال والثورة الجزائرية 1955-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ العام، جامعة 08 ماي 1945، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم تاريخ، قالمة، 2016.

5- الملتقيات :

1- الذكرى ال 47 لاستشهاد البطل محمد العربي بن مهيدي ، دار الهدى، الجزائر.

2- المديرية الفرعية للأنشطة العلمية والثقافية والرياضية: ذكرى معركة سوق أهراس الكبرى، 26 أفريل، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس، 2014-2015.

3- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر: فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، سلسلة الملتقيات.

4- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، السداسي الثاني، دار الكرامة للطباعة والنشر والاتصال، 2007.

5- حروش منيرة : تدويل القضية الجزائرية من 1956-1958 ,الملتقى الدولي للثورة التحريرية الكبرى دراسة قانونية وسياسية ,جامعة خنشلة" 2-3 ماي2012.

6- دراسات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954: الأسلاك الشائكة المكهربة وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، سلسلة الملتقيات، دار القصبة 2010

7- رمضان بورغدة : القضية **الجزائرية في الأمم المتحدة (1955-1958) معركة التدويل وتحدياتها،** الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى" "دراسة قانونية وسياسية"،3/2/ 2012 جامعة قالمة.

8- سلسلة منشورات الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية رقم03، أعمال الملتقى الوطني حول: الثورة الجزائرية وإشكالية التسليح بين الطموح والواقع: 14-15 فيفري 2018، الجزء الأول.

9- طويلب عبد الله : **مؤتمر الصومام 20 أوت 1956**، دراسة تحليلية، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954-1962، دراسة قانونية وسياسية، جامعة 08 ماي 1945، القمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

10- ناجي عبد النور : دور الإعلام الثوري في النصر الدبلوماسي للثورة التحريرية الكبرى، الملتقى الدولي للثورة التحريرية الكبرى، "دراسة قانونية" 2012 الجزائر.

11- نوي بن مبروك : من إسهامات الدبلوماسية العربية لإظهار القضية الجزائرية إلى التدوير الحقيقي في هيئة الأمم المتحدة 1954-1962، الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى " دراسة قانونية وسياسة"، جامعة 08 ماي قالمة 1945، 02-03 ماي 2012.

12- وداد غزلاني، خليل بوصنوبرة : طرح القضية الجزائرية على الأمم المتحدة، الملتقى الدولي الثورة التحريرية " دراسة قانونية وسياسية" كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1954، قالمة.

13- مصطفى علوي: تدوير القضية في هيئة الأمم المتحدة، الملتقى الدولي الثورة التحريرية الكبرى " دراسة قانونية وسياسية"، جامعة 08 ماي، قالمة 1945، 2-3ماي 2012.

14- منتدى باحثي شمال إفريقيا: **مشروع الشهادة والتوثيق التاريخي، تحقيق عن التعذيب في الجزائر**، معهد الهوقار جينيف، 2011-2013.

باللغـة العربيـــــة:

بعد فشل كل السبل امام السياسة الفرنسية من أجل إخماد الثورة لجأت إلى تغيير الإدارة في الجزائر، و قامت بتعيين روبير لاكوست وزيرا مقيما في الجزائر 6 فيفري 1956 وخولت له كل الصلاحيات اللازمة لردع الثوار هذا الأخير تنوعت سياسته بين عسكري وسياسي وكذا إصلاحات مست الجانب الاقتصادي والاجتماعي،و قد علق روبير لاكوست كل آماله على الجانب العسكري فضاعف القوات ونوع عتاده وشن عمليات عسكرية وكذا شد الخناق على الثورة وعمل على عزلها أما سياسيا فقد طبق حربا نفسية على الشعب وقام بإعادة التقسيم الإداري للجزائر وخرج بقانون أطلق عليه اسم "قانون الإطار" وللتغطية على حربه المضادة في الجزائر اعتمد على مجموعة من الإصلاحات مست الجانب الاقتصادي والاجتماعي بهدف امتصاص غضب الجزائريين و قد كانت لجبهة التحرير الوطني موقفا على كل ذلك فبعد عقد مؤتمر الصومام جاءت بقرارات تردع مخططات لاكوست على مختلف الأصعدة السياسية والعسكرية والدبلوماسية واتت بثمارها حيث تمكنت من إفشال سياسية روبير لاكوست وأكدت على استمرارية الثورة.

الكلمات المفتاحية : روبير لاكوست ، المحتشدات ، المناطق المحرمة ، قانون الاطار ، خط شال و موريس ، مشاريع التهدئة ، الحركات المناوئة ، مؤتمر الصومام

باللغـــــة الانجليـــزية:

After the faillure of all France's practices in order to eliminate the Algerian revolution, it resorted to changing the adninistration in Algeria, and in arabic « Rober Lacoste » was a minister residing in Algeria on Februarg 6,1956, and it gave the bull all the powers necessary to deter ; Robert lacoste, his policy, in addition to reforms onthe economic and social side la coste focused in conclusion on the nilitary side, established a military establishment and reinveigorted the revolution while on the political side it set up a psycgological war against the people, redivided Algeria administrively and issued a law called the « Framework law »to cover up the his crimes in algeria thwarted the policy of Robert lacosete and the revollution continued.

Keywords : robert lacoste , camps , forbiden areas , flamework law , shell and maurice line , hostile movements , somam conference